



PROVISIONAL  
A/41/PV.91  
10 December 1986  
ARABIC



# الأمم المتحدة الجمعية العامة

الدورة الحادية والأربعون

## الجمعية العامة

### محضر حرفي مؤقت للجلسة الحادية والتسعين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،  
يوم الاثنين ، ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦ ، الساعة ١٥/٠٠

(رواندا)	السيد نغيرومباتسي (نائب الرئيس)	: <u>الرئيس</u>
(الجمهورية الدومينيكية)	السيد نيبينغ فكتوريا (نائب الرئيس)	: <u>شم</u>
(موزامبيق)	السيد دوس سانتوس (نائب الرئيس)	: <u>شم</u>

- تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة [١٩] : (تابع)
- (أ) تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة
  - (ب) تقرير الأمين العام
  - (ج) مشاريع القرارات
  - (د) تقرير اللجنة الخامسة

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات ، Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

نظرا لغياب الرئيس تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد نغيرومباتسي (رواندا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٥

البند ١٩ من جدول الاعمال (تابع)

تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة :

(أ) تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال

للبلدان والشعوب المستعمرة (A/41/23) ، A/AC.109/857 ، A/AC.109/848-

A/AC.109/858 و Corr.1 ، A/AC.109/859-A/AC.109/868 ،

A/AC.109/873 و Corr.1 ، A/AC.109/874 و Corr.1 و 2 ،

(A/AC.109/877 و Add.1)

(ب) تقرير الأمين العام (A/41/673)

(ج) مشاريع القرارات (A/41/L.33 و Corr.2 ، A/41/L.36 ، A/41/L.37)

(د) تقرير اللجنة الخامسة (A/41/921)

السيد أبيسينيتو (بابوا غينيا الجديدة) (ترجمة شفوية عن

الانكليزية) : أشكركم سيدي على إعطاء الفرصة لوفدي للتكلم بشأن مسألة تصفية

الاستعمار خصوصا أنها تتعلق بمنطقة المحيط الهادئ .

إن الاستعمار ظاهرة تنم عن الجشع والتعصب العرقي والامبريالية . وليس هناك

أي مبرر لإدامة الاستعمار ، هذا النظام الذي يحط من شأن الانسان ويستغله ويحرمه في

المقام الأول من ممارسة حقه الثابت في تقرير المصير والاستقلال . ومن المؤسف حقا أن

الذين يجنون الأرباح من محنة الاستعمار الذي عفا عليه الزمن مازالوا يسيطرون على

الشعوب لأسباب اقتصادية وسياسية واستراتيجية .

إن دور الأمم المتحدة في عملية تصفية الاستعمار أعرب عنه السيد بيريز دي

كوبييار ، الأمين العام للأمم المتحدة ، عام ١٩٨٢ بفصاحة عندما قال :

"إن منجزات الأمم المتحدة في عملية تصفية الاستعمار التاريخية هي من

أروع منجزات منظماتنا ... لكن ارتياحنا لتلك المنجزات يجب ألا يؤدي الى وقوف

جهودنا أو تضائلها . على العكس ، يتعين علينا أن نركز جهودنا على ما ينبغي

(السيد أبيسينيتو ،  
بابوا غينيا الجديدة)

عمله . وهناك مشاكل معقدة وصعبة كثيرة يتعين حلها . ومن الأهمية بمكان الإبقاء على الزخم الذي توفر في العقدين الأخيرين إلى أن نحقق هدفنا النهائي وهو تصفية الاستعمار تافية كاملة" .

إن أغلبية الدول الأعضاء الممثلة في هذه القاعة ، بما فيها بلادي ، وهي الأغلبية التي قادتها الأمم المتحدة إلى الاستقلال ، تقدر تمام التقدير الدور الذي اضطلعت ولاتزال تظطلع به الأمم المتحدة في جميع مراحل عملية تصفية الاستعمار . إن الأمم المتحدة لا تستطيع القيام بذلك الدور بفعالية ما لم تمنحها الدول الأعضاء التي تؤلف المنظمة تأييدها التام وتؤازر نضالات الشعوب في سبيل تحرير نفسها من أغلال الاستعمار .

لقد استقطب نضال الشعب الناميبي حوله تأييدا دوليا لاستقلال ناميبيا . فالحكومات والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات والأفراد في جميع أنحاء العالم أعربوا عن تضامنهم مع نضال الشعب الناميبي . إن الرسالة واضحة : لابد لجنوب افريقيا من أن تنهي احتلالها اللاشعري لناميبيا .

(السيد أبسينيتو ،  
بابوا غينيا الجديدة)

ويجب أن تمضي ناميبيا في الطريق نحو تحقيق الاستقلال . وإذا لم تكن هذه الرسالة واضحة لجنوب افريقيا والذين يتعاونون مع نظام بريتوريا العنصري ، كيف يمكن إذن أن نوضح القلق والنداء العالميين لجنوب افريقيا واصدقائها ؟ أود أن ألفت إنتباه الممثلين الى الحالة الاستعمارية في نيو كاليدونيا . وقد تكلم ممثل فيجي باسم كل بلدان المحيط الهادئ حين قال إن المستقبل السياسي لكاليدونيا الجديدة مسألة ذات أهمية تشير شواغل المنطقة وإنه يجب حلها دون تأخير . وحين أدلى وزير خارجية بلادي ، السيد ليفو فاغي ، ببيانه في الجمعية العامة في ١٠ تشرين الاول/اكتوبر هذا العام ، أوضح الموقف الاساسي لحكومة بابوا غينيا الجديدة إزاء التطورات الحاصلة في منطقة المحيط الهادئ ، بما في ذلك الحالة في كاليدونيا الجديدة . وقد أشارت بابوا غينيا الجديدة وغيرها من حكومات بلدان المحيط الهادئ مسألة كاليدونيا الجديدة في الأمم المتحدة وما فتئت تشيرها منذ عام ١٩٧٩ . وفي العقود الثلاثة الأخيرة اضطلعت الأمم المتحدة بدور هام في عملية تصفية الاستعمار في مناطق كثيرة من العالم بما في ذلك منطقة المحيط الهادئ . وقد وصلت الظروف في كاليدونيا الجديدة ومنطقة المحيط الهادئ الى مرحلة نسمى فيها الآن الى تدخل الأمم المتحدة الفعال . ويجب على الأمم المتحدة أن تعمل الآن بشكل حاسم وفوري فيما يتعلق بالحالة في كاليدونيا الجديدة .

إن هدف مشروع القرار المتعلق بكاليدونيا الجديدة والمعمروض الآن على الجمعية العامة اجرائي . ويتضمن مشروع القرار طلب إعادة تأكيد حق كاليدونيا الجديدة في أن تدرج على قائمة الأمم المتحدة للأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي وأن يعترف بها المجتمع الدولي . وتعتقد بابوا غينيا الجديدة أن هذه قضية لا يتعين على فرنسا البت فيها وحدها بل جميع دول العالم .

ويعد القرار ١٥١٤ (د - ١٥) الذي اتخذته الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ١٩٦٠ خطوة تاريخية إذ ينص على ما يلي :

"الجميع الشعوب الحق في تقرير مصيرها ، ولها بمقتضى هذا الحق أن تحدد بحرية مركزها السياسي وتسعى بحرية الى تحقيق إنمائها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي" .

(السيد أيسينيتو ،  
بابوا غينيا الجديدة)

لماذا يعد الاعتراف بادراج كاليدونيا الجديدة على قائمة الامم المتحدة  
للاقليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي أمرا ذا أهمية ؟ إنه هام بالنسبة لمستقبل  
كاليدونيا الجديدة وللمستقبل المحيط الهادئ . إن إعادة ادراج كاليدونيا الجديدة  
تعد خطوة ضرورية في سبيل تقرير شعب كاليدونيا الجديدة لمصيره ، وهو هام لتحقيق حل  
سلمي للمشاكل التي تطورت في الاقليم .

يجب الاعتراف بالنضال العادل للكاناك في كاليدونيا الجديدة . فقد اعترف  
بوضوح الإعلان العالمي لحقوق الانسان أن حقوق الانسان الفردية لم تعد مجرد مسألة  
داخلية محلية للدول ذات السيادة بل هي من إحدى المسائل التي تحظى باهتمام البشرية  
جميعا . واعترف محفل جنوب المحيط الهادئ بحاجة الاقليم الى المضي على نحو سلمي نحو  
تقرير المصير والاستقلال . وستعلم الوفود بالمقرر الذي اتخذته الدول الثلاثة عشرة  
الاعضاء في محفل جنوب المحيط الهادئ بشأن الدعوة الى إعادة إدراج كاليدونيا  
الجديدة على قائمة الامم المتحدة للاقليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي . كما اعترف  
رؤساء حكومات الكومنولث في عام ١٩٨٥ في اجتماعهم الذي عقد في ناسو بجزر البهاما  
بالمركز الاستعماري لكاليدونيا الجديدة وأكدوا من جديد رغبتهم في نيل كاليدونيا  
الجديدة لاستقلالها بالطرق السلمية .

وأيد مؤتمر القمة الاخير الذي عقدته حركة بلدان عدم الانحياز في هراري  
بزمبابوي قرار محفل جنوب المحيط الهادئ تأييدا حازما حيث أعلن :

"رؤساء الدول أو الحكومات تأييدهم لحق كاليدونيا الجديدة في تقرير  
مصيرها وفي سرعة حصولها على الاستقلال بما يتفق وحقوق وأمان شعبيها الاصلي" .

(A/41/697 ، ص ٥٠ ، الفقرة ١٥٠)

وبطبيعة الحال ، فإن المقمود بالشعب الاصلي هم الكاناك .

كما حث مؤتمر القمة على إعادة إدراج كاليدونيا الجديدة على جدول أعمال  
الدورة الحادية والاربعين للجمعية العامة .

لقد تعرض الكاناك الاصليون لاشكال متعددة من القمع الاستعماري . ومنذ ضم  
كاليدونيا الجديدة في ٢٤ ايلول/سبتمبر ١٨٥٢ ، أدخلت فرنسا اشكالا مختلفة من الادارة

(السيد أبيسينيتو ،  
بايوا غينيا الجديدة)

لكي تحرم الكاناك من فرص التقدم ، وكانت أهم هذه الفرص تلك التي حدثت في عام ١٨٦٨ والتي تمثلت في نظام من الاحتياطي الوطني . وقد طرد السكان الاصليون من أراضيهم وأرغموا على العيش في اراض قاحلة لا يسكنها أحد كانت تجوب في أنحاءها الحيوانات المتوحشة . كما تم الاستيلاء على اراضي الكاناك من قبل المستوطنين البيض . وبعد أن أبعدوا عن أراضيهم ، يعيش ما يقارب ٨٠ في المائة من الكاناك في اراض قاحلة خارج الهيكل الاقتصادي والاجتماعي للاقليم . لقد حرم شعب الكاناك من الاستفادة من موارده الطبيعية . وقد اعترف بذلك السفير الفرنسي لدى استراليا في بيان له في ٦ تموز/يوليه ١٩٨٣ حين قال :

"انني اعترف بمحض ارادتي بأن مركز الكاناك ، حتى ولو كان رسميا مساويا للمركز الاوروبي ، بقي حتى الآن دونه من الناحية العملية" . ونحن ندرك جميعا أنه في عام ١٩٤٦ ، كانت كاليديونيا الجديدة أساسا على قائمة الامم المتحدة للاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي . وسحبت فرنسا بشكل انفرادي كاليديونيا الجديدة من تلك القائمة في عام ١٩٤٧ مدعية بأنها جزء لا يتجزأ من الاراضي الفرنسية . ليس هناك أي تبرير للسماح باستمرار الحالة الاستعمارية في كاليديونيا الجديدة . إن بلدان المحيط الهادئ قد بقيت على اطلاع على جميع التطورات الحاصلة في كاليديونيا الجديدة في السنوات الاخيرة . ورحبنا بالجهود التي بذلتها الحكومة الفرنسية للبدء في حوار جدي مع سكان الاقليم الاصليين حول مستقبلهم . كما ابدينا إهتماما كبيرا بالخطط التي قدمتها الحكومة الفرنسية السابقة والتي ترمي الى السماح لشعب كاليديونيا الجديدة بممارسة حقه في تقرير المصير . بيد أن جميع هذه الخطط لم تؤت بأي شمار . ولم يتم التوصل الى أية نتيجة مرضية بالنسبة لشعب كاليديونيا الجديدة .

وان بلدان المحيط الهادئ مقتنعة اقتناعا راسخا بأن الحكومة الفرنسية ليست ملتزمة التزاما حقيقيا بمنح شعب كاليديونيا الجديدة حقه في تقرير مستقبله . وان الاستفتاء الذي تقترحه الحكومة الفرنسية اجراءه في تموز/يوليه ١٩٨٧ في كاليديونيا الجديدة لن يكون عملا حقيقيا لتقرير المصير . ولم يتم التوصل الى أية ضمانات بأن يمارس الشعب الاصلي حقوقه .

(السيد أبيسينيتو ،  
بابوا غينيا الجديدة)

وبتحد صارخ للفقرة ٨ من مرفق قرار الامم المتحدة ١١٨/٣٥ ، تواصل الحكومة الفرنسية استيراد الفرنسيين من فرنسا الى كاليدونيا الجديدة . وتأتي هذه الهجرة الجماعية نتيجة لسياسة متعمدة من جانب الحكومة الفرنسية لكي يفوق عدد الفرنسيين عدد الكاناك وللتقليل من نفوذ حركة الاستقلال . فقد كتب رئيس الوزراء الفرنسي السابق ، السيد مسمير في رسالة بعثها الى السيد دنيو ، وزير الخارجية موضحا ما يلي :

"يجب علينا أن نختهن هذه الفرصة لإقامة دولة تنطق باللغة الفرنسية . إن الوجود الفرنسي في كاليدونيا الجديدة لا يمكن أن يتهدد إلا بحركة وطنية من جانب السكان الاصليين ... وعلى المدى القصير ، إن الهجرة الجماعية من المواطنين الفرنسيين من فرنسا وغيرها من الدول من شأنها أن تتيح لنا السبيل لتفادي هذا الخطر بالابقاء على النسبة الديموغرافية وتحسينها فيما بين المجموعات العرقية ... أما على المدى الطويل ، فيمكن تجنب المطالب الوطنية للشعب الاصلي اذا ما مثلت المجموعات العرقية من خارج المحيط الهادئ غالبية كبيرة ..."

(السيد أيسيدتو)

بابوا غينيا الجديدة

ويبدو أن جميع المقيمين بصفة مؤقتة ومن بينهم العسكريون والموظفون المدنيون وغيرهم من المكلفين بمهمة في الاقليم سيسمح لهم بالتصويت في الاستفتاء المقترح .

ومنذ عام ١٩٨٣ شرعت فرنسا في تعزيز ودعم وجودها العسكري في كاليدونيا الجديدة حيث يوجد الآن ما يربو على ١٠ آلاف من العسكريين وشبه العسكريين الفرنسيين في حين أن مجموع سكان البلد لا يتجاوز كثيرا ١٤٥ ألفا والغرض من وجود هذه القوة العسكرية الكبيرة هو اخضاع وتخويف السكان الاصليين في كاليدونيا الجديدة ومنعهم من ممارسة حقهم في تقرير المصير . والسياسات التي تتبعها فرنسا حاليا تجاه منطقة المحيط الهادئ تشير قلقا شديدا لدى بلدان المنطقة . إذ أن رفض فرنسا منح الاستقلال لكاليدونيا الجديدة وبرنامجها لإجراء التجارب النووية في المحيط الهادئ ومحاولاتها لنقل الإرهاب الى المنطقة هي أمثلة على أبعاد السياسات الحالية والانشطة الجارية في جنوب المحيط الهادئ .

وقد عممت بلدان المحفل وشائق أثناء الدورة الحالية للجمعية العامة تضمنت الوقائع الاساسية المتعلقة بكاليدونيا الجديدة وكذلك بالتطورات السياسية الراهنة في الاقليم . ولم يتقرر تقديم الاقتراح بإعادة تسجيل كاليدونيا الجديدة على قائمة الامم المتحدة للاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي إلا بعد تقييم دقيق للتطورات التي طرأت على الاقليم في السنوات الاخيرة . ونحن على اقتناع بأنه ليس ثمة خيار الآن سوى أن تشارك الامم المتحدة على نحو فعال في إيجاد حل عادل للاقليم ولمنطقة المحيط الهادئ . وإعادة تسجيل ذلك الاقليم لا تغير أحد . ولا بد من التمسك بالقرارات التي اتخذتها الامم المتحدة والمبادئ التي وضعت خلال العقود الثلاثة الماضية وتطبيقها على الحالة في كاليدونيا الجديدة .

ونحن نناشد الاعضاء أن يؤيدونا في حماية حقوق شعب كاليدونيا الجديدة المناضل في سبيل التحرر من نير الاستعمار . ونحن نطلب هذا التأييد باسم إنهاء الاستعمار ومبادئ وحقوق الانسان ولا سواها .



(السيد أبيسينيتو ،  
بابوا غينيا الجديدة)

وفي هذا الصدد ، نلاحظ مع الاستياء الشديد أن كثيرا من الحكومات تعرضت للضغط الاقتصادي والسياسي لمنعها من إداء واجبها . ومثل هذه الأساليب من جانب الحكومة الفرنسية تنم عن عدم احترامها لمبادئ إنهاء الاستعمار . ومن المؤسف حقا أن تسعى فرنسا إلى استخدام نفوذها الاقتصادي والسياسي لحرمان شعب كاليدونيا الجديدة من التأييد الدولي الذي يحتاجه مسير الحاجة .

إن التصويت تأييدا لمشروع القرار A/41/L.33 الذي يدعو إلى إعادة قيود كاليدونيا الجديدة على قائمة الأمم المتحدة للأقاليم غير المهيمنة بالحكم الذاتي هو تصويت لصالح الأمانة والمبادئ . وإننا نتخلى عن واجبنا إذا لم نتحرك الآن لنمهد الطريق أمام شعب كاليدونيا الجديدة لممارسة حقه المشروع في تقرير المصير .

السيد ماردوفيتش (جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية)

(ترجمة شفوية عن الروسية) : انقضى أكثر من ربع قرن من الزمان منذ اعتمدت الجمعية العامة بناء على مبادرة الاتحاد السوفياتي الإعلان التاريخي بشأن منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، الذي نص رسميا على "ضرورة وضع حد بسرعة وبدون قيد أو شرط للاستعمار بجميع صوره ومظاهره" (القرار ١٥١٤ (د - ١٥))

وكان من نتيجة حركة التحرر الوطني القوية لشعوب العالم والجهود الدؤوبة التي بذلتها الأمم المتحدة أن قامت عشرات من الدول الجديدة ذات السيادة من انقضاء الممتلكات الاستعمارية السابقة وسارت على طريق التطور المستقل وهي الآن تسهم إسهاما لاغنى عنه في حل قضايا العصر الملحة .

وفي ظل النجاح الكبير والمشهود المحرز في الكفاح من أجل القضاء على العبودية الاستعمارية ، لا يمكن أن يقبل بقاء ذيول تلك الظاهرة المشينة ليذكرنا بأن الأهداف النهائية الواردة في الإعلان لم تتحقق بعد . فالاستعمار لم يزل بعد من الوجود . وما زالت هناك جيوب للاستعمار والعنصرية والفصل العنصري تسم المناسخ الدولي وتشكل مصدرا خطيرا للتوتر والمنازعات وتهديدا للسلم والأمن الدوليين . والملاذ الرئيسي للاستعمار والعنصرية وأبشع أشكالها الفصل العنصري هو الجنوب الأفريقي . إذ أن النظام العنصري الاستعماري فسي بريتوريا مازال يمعن في ملفه

وغطرمته ضاربا عرض الحائط بحقوق شعبي جنوب افريقيا وناميبيا في تقرير المصير  
ويكبت رغبتهما المشروعة في الحرية والامتقلال . والعنصريون ، محاولة لإدامة وجودهم ،  
رفعوا الإرهاب والعنف ضد السكان الافريقيين الاصليين الى مستوى سيامة الدولة ولجأوا  
الى الاعتقالات الجماعية والتعذيب الوحشي وإغتيال أعضاء حركات التحرر الوطني .

ونظام جنوب افريقيا العنصري يتجاهل صراحة مقررات الامم المتحدة العديدة  
ويواصل احتلاله الاستعماري لناميبيا ، ويستغل مواردها الطبيعية والبشرية ويحاول أن  
يقمع حركة التحرر الوطني للشعب النامبيبي بقيادة ممثله الاصيل الوحيد المنظمة  
الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) . وطيلة سنوات مديدة يحول نظام  
بريتوريا دون تنفيذ قرارات الامم المتحدة بشأن استقلال ناميبيا ويسعى الى فرض حلول  
استعمارية للمسألة الناميبية معتمدا في ذلك على التأييد المباشر وغير المباشر من  
جانب الولايات المتحدة الامريكية وبعض البلدان الغربية الاخرى .

ومازالت السيطرة الاجنبية قائمة في عدد مما يسمى بالاقاليم الصغيرة والاقاليم  
المشمولة بالوصاية الواقعة في المحيطات والمناطق المتاخمة لها . والمجتمع العالمي  
على بينة منذ زمن طويل بالعقبات الرئيسية التي تحول دون القضاء التام والنهائي  
على جيوب السيطرة الاستعمارية في الجنوب الافريقي وفي الاقاليم التابعة والمشمولة  
بالوصاية .

وقد أكد العديد من قرارات الامم المتحدة وقرارات قمة عدم الانحياز وغيرهما  
من المحافل الدولية ذات النفوذ مرارا وتكرارا أن من الاسباب الرئيسية للفشل في  
تنفيذ القرارات المتعلقة بقضايا إنهاء الاستعمار تلك المقاومة العنيدة من جانب  
الدول الاستعمارية وعلى رأسها الولايات المتحدة وبعض حلفائها في منظمة حلف شمال  
الاطلسي ومعارضتها لأي تغيير في وضع الاقاليم التابعة والمشمولة بالوصاية لا شيء إلا  
لان ذلك يتعارض مع مطامعها الاقتصادية والعسكرية الاستراتيجية التي تخالف ميثاق الامم  
المتحدة وقراراتها بشأن إنهاء الاستعمار .

(السيد ماردوفيتش ، جمهورية  
بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية)

من المعروف جيدا أن النظام الاستعماري في هذه الاقاليم يوفر للشركات الاحتكارية التابعة لهذه البلدان ظروفا مؤاتية جدا لجني الارباح عن طريق النهب غير المعاق والاستغلال للموارد الطبيعية غير المتجددة والاستغلال البشع للسكان المحليين . ومن جهة أخرى ، هناك دوائر مالية واقتصادية وغيرها من الدوائر التي تتواطأ مع النظم الاستعمارية تنفذ بنشاط كبير السياسة الامبريالية العالمية الذرعة التي تستهدف تحويل الاقاليم المستعمرة والتابعة والمشمولة بالوصاية الى معازل عسكرية وجسور ونقاط انطلاق بجوار البلدان المستقلة والقارات .

إن ترابط مصالح الدول الامبريالية والعنصريين وتعاونها الاقتصادي والسياسي والعسكري والنووي وغيره من أشكال التعاون معهم لا تزال عوامل أساسية في تحديد موقف العديد من البلدان الغربية من قضايا تصفية الاستعمار كلها المتعلقة بالجنوب الافريقي . وقد أصبح هذا أكثر وضوحا في المؤتمر الدولي المعني بفرض جزاءات على جنوب افريقيا والمؤتمر الدولي المعني بمنح الاستقلال الفوري لناميبيا وفي دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة الاستثنائية الرابعة عشرة المكرمة لناميبيا التي انعقدت هذا العام وفي معرض المناقشات المتعلقة بالبنود ذات الصلة من جدول الاعمال في الدورة الحالية للجمعية العامة .

إن ما تسمى بالاقاليم الصغيرة المستعمرة والمشمولة بالوصاية تمثل بالنسبة للاحتكارات الامبريالية أرضا خصبة للهيمنة التامة . ووفقا لوثائق الامم المتحدة المتعلقة بالحالة في هذه الاقاليم ، تسيطر الاحتكارات الاجنبية كليا تقريبا على الانتفاع بالموارد الطبيعية والبشرية لمصالحها الخاصة . وإنها ليست قلقة على الإطلاق إزاء مصير ورفاهية السكان الاصليين ، كما أن جميع "انشطتها الخيرية" محكومة برغبتها في وقف نمو الوعي القومي ، وهكذا فإنها تخلق عقبات أمام إعلان الامم المتحدة لإنهاء الاستعمار .

وتستخدم الدول القائمة بالادارة ، مشيرة الى وجود ظروف معينة "محددة" مثل صغر مساحة الاقاليم المشمولة بالوصاية وقلة عدد سكانها وغيرها مما يسمى "بالعوامل الموضوعية" ، كل ما لديها من نفوذ لعكس العملية الموضوعية المتمثلة في تصفية

(السيد ماردوفيتش ، جمهورية  
بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية)

الاستعمار في هذه الاقاليم ، وتحاول أن تفرق على مكانها أشكالاً جديدة من التبعية  
الاستعمارية وشبه الاستعمارية وأن تغطي صفة شرعية عليها تحت شعارات "الارتباط"  
و "الكمنولث" وحتى أنواع "التكامل" .

ومن الأمور التي تثير قلقاً عميقاً الحالة المتعلقة باقليم جزر المحيط الهادئ  
(ميكرونيزيا) المشمول بحماية الأمم المتحدة ، تلك الحالة التي نتجت عن الأعمال غير  
القانونية التي أقدمت عليها الولايات المتحدة لتقسيم هذا الاقليم وتحويله إلى رأس  
جسر عسكري استراتيجي وتابع استعماري .

إن حكومة الولايات المتحدة تواصل ، منتهكة ميثاق الأمم المتحدة واتفاق  
الحماية لعام ١٩٤٧ وإعلان الأمم المتحدة لتصفية الاستعمار وغير ذلك من قرارات  
الجمعية العامة ومجلس الأمن ذات الصلة ، تتجاهل التزاماتها بتميز التقدم السياسي  
والاقتصادي والاجتماعي والثقافي لمكان الاقليم المشمول بالحماية ، وتنميتهم  
التدريجية نحو الحكم الذاتي أو الاستقلال . فعلى مدى أربعة عقود تقريباً من إدارة  
الولايات المتحدة للاقليم ، عملت عامدة على إبطاء التقدم الاجتماعي والاقتصادي بغية  
تحقيق الهدف الواضح المتمثل في منع شعب ميكرونيزيا من التحرك نحو الاستقلال  
والتنمية . ومحاولة لاستكمال تحويل ميكرونيزيا إلى معقل عسكري استراتيجي لها في  
غربي المحيط الهادئ ، أنشأت الولايات المتحدة بالفعل مواقع جديدة لتجريب القذائف  
وقواعد بحرية ومطارات عسكرية ومرافق لتخزين الأسلحة النووية والكيميائية وغيرها من  
أنواع أسلحة التدمير الشامل ، ومنشآت عسكرية أخرى أيضاً وتواصل القيام بذلك .

إن أعمال الولايات المتحدة غير القانونية المتعلقة بميكرونيزيا لم تمتع  
هذا الشعب بحقه غير القابل للتصرف في تقرير مصيره وفي الحرية والاستقلال الحقيقيين  
فحسب ، بل تمثل أيضاً تهديداً خطيراً لأمن الدول المجاورة وللسلم الدولي بصورة عامة .  
كما أنها تمثل تحدياً صريحاً للأمم المتحدة .

إن وفد جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية يود أن يؤكد مرة أخرى أن  
مسألة مستقبل ميكرونيزيا جزء من مشكلة تصفية الاستعمار العامة ، ومنح حق تقرير  
المصير والاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة . ووفقاً لميثاق الأمم المتحدة أن أي

(السيد ماردوفيتش ، جمهورية  
بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية)

تغيير في مركز ميكرونيزيا بوصفها اقليما مشمولا بالوصاية بموجب ميثاق الامم المتحدة يجب الا يتم إلا على اساس قرار من مجلس الامن . ولا يمكن اعتبار أية اجراءات من جانب واحد تقدم عليها الدول القائمة بالادارة وتتعلق بكل الاقليم المشمول بالوصاية أو جزء منه أعمالا مشروعة أو لها صلاحية قانونية .

إن مواصلة الاستغلال الاستعماري للاقاليم الصغيرة من قبَل الاحتكارات الامبريالية واستخدام اراضيها من قبَل الدول القائمة بالادارة كقواعد عسكرية لها تشكل عقبة كأداء أمام تمتع شعوب تلك الاقاليم بحق تقرير المصير والاستقلال وامام تنفيذ اهداف الإعلان .

إن نشر القواعد العسكرية في غوام وبورتوريكو وميكرونيزيا ودييغو غارسييا وبرمودا وتركس وكايكوس ، وكذلك في مستعمراتها والاقاليم التابعة لها ، لا يساعد بأي شكل كان على رفع مستوى العمالة بين السكان المحليين ، كما يدعي المستعمرون . إن هذه القواعد معاقل لقمع حركات التحرر الوطني والمحافظة على الوجود العسكري للدول المستعمرة وتتعارض مع مصالح السلم والامن الدوليين .

وفيما يتعلق بتنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة فقد تم القيام بالقدر الكبير وتم تحقيق نتائج إيجابية كبيرة . وللتخلص نهائيا من ظواهر الماضي المخزي ، يتعين على الامم المتحدة أن تبذل جهودا جديدة لتحقيق الاهداف النهائية لتصفية الاستعمار في وقت مبكر وتنفيذ الإعلان تنفيذا كاملا وفقا لقرارها التاريخي ١٥١٤ (د - ١٥) ، الذي يشتمل على إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة .

إن وفد جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية يحدوه أمل قوي أن تختتم القضية العادلة ، قضية تحرير الشعوب من الاستعمار والاضهاد والعنصرية . وما من شك أنه ستوضع نهاية لاكثر مظاهر عهدنا مدعاة للخزي : ألا وهو الفصل العنصري في جنوب افريقيا . ولا بد من تنفيذ الإعلان التاريخي بمنح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة تنفيذا كاملا .

(السيد ماردوفيتش ، جمهورية  
بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية)

ويمكن لاعتماد الجمعية العامة مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/41/L.36 ، أن يكون اسهاما في تحقيق هذه الغاية . وهذا هو السبب الذي جعل جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية أن تصبح من بين مقدمي مشروع القرار هذا ، الذي قدمه عدد من البلدان غير المنحازة والبلدان الاشتراكية .

السيد بوستوفيتش (بولندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : منذ اتخاذ القرار ١٥١٤ (د - ١٥) بإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة حدثت تغييرات هامة . فقد حصل بنوع مئات من ملايين البشر على الحرية ويهتمون بمنافعها . ولقد عثرت الدول الحديثة الاستقلال ، التي تلعب أدوارا متعاظمة باطراد وهامة في الشؤون الدولية .

ومع أن النظام الاستعماري قد تلاشى كنظام ، فإن عملية تصفية بقاياها لم تنجز بعد كما أن إعلان تصفية الاستعمار لم ينفذ تنفيذا تاما كما نعلم . فهناك شعوب لا تزال تئن تحت نير الاستعمار والهيمنة العنصرية في عدد من الاقاليم الصغيرة في المحيطين الهادئ والاطلسي وفي الكاريبي ، ناهيك عن أكثر الامثلة وضوحا ، ناميبيا . إنها تذكرنا بأهمية المهمة التي لم تنجز بعد .

تمثل مسألة ناميبيا اختبارا خاصا للالتزام المجتمع الدولي بعملية انهاء الاستعمار . فبرغم التأييد العالمي ، لاتزال الخطة المقبولة دوليا لتحقيق استقلال ناميبيا حبرا على ورق لان بعض الدول الغربية تصر على ربط تنفيذها باعتبارات خارجية عنها ، وهو ما رفضته الامم المتحدة بشدة .

ان الوضع في اغلب المناطق الثماني عشرة التي لاتزال على قائمة الاقاليم التابعة لا يدعو للتفاؤل . وهذه الاقاليم لاتزال تسيء ادارتها وتستغلها الدول القائمة بالادارة وهي الدول التي تشكل مصالحها العسكرية والاقتصادية عقبة اساسية امام تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة .

تبين بوضوح تقارير اللجنة الخاصة المعنية بانهاء الاستعمار أن الدول القائمة بالادارة تنكر حق الاستقلال والحرية عن طريق فرض أشكال جديدة من التبعية السياسية والاقتصادية . ففي حالة ميكرونيزيا ، على سبيل المثال ، استخدمت الولايات المتحدة هذا الاقليم كقاعدة عسكرية للحفاظ على مصالحها الاستراتيجية في المحيط الهادئ . إن تقسيم ميكرونيزيا الى اربعة اجزاء وفرض مركز الكومنولث أو الرابطة الاستعمارية الجديدة يشكلان انتهاكا لميثاق الامم المتحدة والاتفاق الوصاية لعام ١٩٤٧ وعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة . لم يرد في الاتفاق ذكر امكانية تحقيق الاستقلال لشعب ميكرونيزيا . ومن ناحية أخرى ، يشهد العالم بأسره مناورات ترمي الى إضفاء الشرعية على الضم . وكما أكد الملتصمون الذين مثلوا أمام لجنة ال ٢٤ الخاصة واللجنة الرابعة فان الاستفتاءات التي نظمت في ميكرونيزيا لم تعبر عن التطلعات الحقيقية للسكان لان الاغلبية الكبيرة التي اشتركت في التصويت لم تُحط علما بما هو مطروح في الاستفتاء . كما تبذل محاولات لتجاهل مجلس الامن وهو الهيئة الوحيدة التي لها ، بمقتضى ميثاق الامم المتحدة ، حق اتخاذ قرار بانهاء اتفاق الوصاية .

إن مبدأ تقرير المصير غير قابل للتجزئة ، ولا يجوز تطبيقه بصورة انتقائية على اساس الموقع الجغرافي لاقليم ما أو على اساس عدد السكان . وسوف يؤيد وفدي جميع التدابير التي تتخذها الامم المتحدة لتعزيز الانهاء الحقيقي للاستعمار من الاقاليم

التي حرمت شعوبها حتى الآن من التمتع بالحرية والاستقلال برغم تطلعاتها وارادتها .  
ومن الحتمي اتخاذ اجراء أكثر حسبا للقضاء على الاستعمار والعنصرية من على وجه  
الارض .

السيدة ماولا (ساموا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يعد إعلان منح

الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة أحد المعالم البارزة في تطور القانون الدولي  
المتعلق بالاقليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي . بالاضافة الى القرار ١٥٤١ (د - ١٥)  
يحدد هذا الاعلان المبادئ والمعايير التي يمكن للمجتمع الدولي من خلالها أن يحكم ما  
إذا كان الاقليم يتمتع بالحكم الذاتي أم لا . وبغض تطبيق هذه المبادئ والمعايير  
فقد زاد مجموع أعضاء الأمم المتحدة بأكثر من ثلاثة أمثال العدد الأصلي وهو أن مثلي  
ما يقرب من ١٠٠ بلد ، ومنها بلدي ، كانت تحكمها دول بعيدة عنها ، يجلسون الآن في  
هذه القاعة بوصفهم أعضاء متساويين في مجموعة الدول المستقلة ذات السيادة . ان هذا  
هو انجاز تحول هائل في النظام السياسي مدعاة لاعتزازنا جميعا .

ولكن الاعتزاز والتمعن في الانتصارات الماضية ، مهما كانت ، لا يمكن  
اعتبارهما السبب الذي يدعو الجمعية العامة لتناول هذا البند كل عام . ويبقى هذا  
البند على جدول أعمالنا لان هناك مهمة لم تنجز بعد . فهناك بلدان وشعوب لم تتمتع  
بالحرية بعد وتتطلب تطلعاتها اهتماما من جانبنا . ويحق لهذه البلدان ، صغيرها  
وكبيرها ، أن تغير من تطبيق مبادئ إنهاء الاستعمار بالأمم المتحدة ، مثلها في هذا  
مثل البلدان الممتزة باستقلالها حاليا . وكل عام من خلال هذا البند نتذكر تطلعاتنا  
وكفاحنا ، ونؤكد من جديد المبادئ التي وجهتنا للتوصل الى الحكم الذاتي والامتقلال .  
انها تذكرة ضرورية تستحق الشناء . بعد أن حقق العديد منا الحرية السياسية  
مضينا لتناول مشاكل أخرى وغاص البعض منا في كفاح صعب من أجل بقاء الوطن سياسيا  
واقتصاديا . ولكننا نجد أنفسنا في ظل أسباب معروفة عاجزين عن إيلاء الاهتمام الواجب  
للحالة التي تسود في معظم الاقاليم الصغيرة والبعيدة غير المتمتعة بالحكم الذاتي .



وكاليدونيا الجديدة ، وهي أحد هذه الاقاليم ، تقع في نفس المنطقة من العالم التي تقع فيها ساموا ، جنوب المحيط الهادئ . وقد تكلم الممثل الدائم لفيجي باسم الدول السبع الاعضاء في ندوة جنوب المحيط الهادئ ، الاعضاء في الامم المتحدة ، عن الحالة في ذلك الاقليم وعن اقتناع اعضاء الندوة بضرورة إعادة ادراج كاليدونيا الجديدة على قائمة الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي . وتؤيد ساموا كاملا الموقف الذي طرحه في بياننا لاننا نؤمن بهذه المنظمة كما نؤمن بإعلان إنهاء الاستعمار ومبادئ إنهاء الاستعمار التي غيرت الخريطة السياسية لمنطقتنا . ونحن نفعل ذلك لان تجربة ساموا الوطنية في إنهاء الاستعمار تحت اشراف الامم المتحدة تشجعنا على الاعتقاد بان من الأرجح الوصول الى حل دائم للحالة المعقدة ولا شك في كاليدونيا الجديدة من خلال مشاركة الامم المتحدة وليس باستبعادها . فمن المؤسف أنه مضت سنوات تواصلت فيها الجهود المتأنيبة من جانب الندوة للدخول في حوار مع الدولة القائمة بالادارة حول مستقبل كاليدونيا الجديدة ولكنها لم تؤد الى قيام التعاون الهادئ والبناء السني يشكل العلامة البارزة للنظام الاقليمي في منطقة المحيط الهادئ . ان فرنسا تدعي انتماءها الى جنوب المحيط الهادئ ولكن نهجها في معالجة مشكلة كاليدونيا الجديدة لا يعبر عن وعي بهذا الانتماء . ان الطريق المنغود هو الحوار والتراضي وتوافق الآراء . ولكن هذه الصفات قلما تظهر في طريقة فرنسا في التعامل مع رعاياها في كاليدونيا الجديدة او مع الحكومات في ندوة جنوبي المحيط الهادئ . وتأسف ساموا لذلك ، شأنها شأن سائر اعضاء الندوة وتود ان يتغير هذا الموقف .

وانطلاقا من ذلك الاسف ومن حسن نوايا جميع أعضاء محفل جنوب المحيط الهادئ ازاء فرنسا ، اخترنا أن نتصرف بحذر وحرص في عرض قضية كاليدونيا الجديدة على الجمعية العامة . ان الاقتراح الذي نعرضه على الجمعية العامة اقتراح تقني . فهو لا يتضمن أية تعليقات أو أحكام بشأن سياسات فرنسا أو دوافعها . واقتراحنا معزز بالوثيقة المرجعية A/41/668 التي عمت في بداية هذه الدورة . وهذه وثيقة متزنة وموضوعية . وتقدم استقواء تحليليا متأنيا لسوابق الأمم المتحدة وممارساتها مثلما تطورت على مر السنين . وتلخص النقاط المبدئية لمسائل القانون الدولي التي تنطبق على هذه الحالة . والاستنتاجات التي توصلت اليها هذه الوثيقة مفادها ان كاليدونيا الجديدة .

"طبقا لاحكام الميثاق وإعلان إنهاء الاستعمار ... إقليم غير متمتع بالحكم الذاتي . ولذا يجب تناول انهاء استعمارها وفقا لاحكام الميثاق وإعلان إنهاء الاستعمار . ويقع على فرنسا ، بوصفها السلطة القائمة بالادارة ، التزام بموجب المادة ٧٣ ( هـ ) من الميثاق وإعلان إنهاء الاستعمار . وترى البلدان الاعضاء في محفل منطقة جنوب المحيط الهادئ أنه ينبغي لهذا السبب اعادة ادراج كاليدونيا الجديدة في قائمة الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي ، وتوجه تلك البلدان نداء بتقديم أكبر قدر من الدعم لدعوتها" . (A/41/668 ، ص ١٤) .

هذا هو جوهر قضيتنا . وتتضح هذه الاستنتاجات في اقتراحنا وفي طلبنا الى حكومة فرنسا بأن تتعاون مع الأمم المتحدة بعد اعادة الادراج . ومنذ الآن ، تأمل حكومات محفل جنوب المحيط الهادئ أن يتسنى التغلب على اخفاق الحوار على المستوى الاقليمي بغية ايجاد حل تقبله جميع الاطراف لمسألة كاليدونيا الجديدة .

ان بعض الوفود تظن ، فيما يبدو ، أن حالة كاليدونيا الجديدة تشير قضايا جديدة . انها لا تفعل ذلك . فهي حالة استعمارية تقليدية . بل انها أيضا ليست حالة جديدة بقدر ما يتعلق الأمر بفرنسا والأمم المتحدة . لقد تناولت الجمعية العامة المسألة برمتها منذ عشرين عاما عندما طعنت فرنسا للمرة الاخيرة في مركز أحد

اقاليمها فيما وراء البحار . ان اوجه التماثل مليئة بالعبر . لقد كان للصومال الفرنسي أيضا وضع ديموغرافي معقد ونزاع مع فرنسا على حقها في هذا الاقليم . فقد اعتبرت فرنسا ان هذه المسائل لا تدخل في اختصاص الأمم المتحدة . غير ان الجمعية العامة قد أعادت ، بموجب قرارها ٢٠١٥ (د - ٢٠) في ١٩٦٥ ، ادراج الصومال الفرنسي على قائمة الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي . وأعلنت فرنسا عزمها على اجراء استفتاء يتيح خيارى الحكم الذاتى المحلى الأوسع نطاقا أو الاستقلال ، واعتبرت ان الأمم المتحدة ليس لها دور تغطي به في هذا الصدد . غير ان الجمعية العامة قد أكدت في قرارها ٢٢٢٨ (د - ٢١) ، بموارة لا لبس فيها وبأغلبية ساحقة ، على دورها المشروع في مراقبة التطورات الحادثة في اقليم تدعى فرنسا أنه جزء منها . وكان من الحتمى في نهاية المطاف ان تظهر ضرورة ان تقدم فرنسا تنازلات وان تعترف بشرعية طموح شعب ذلك الاقليم . ولم يكن من المستطاع مواصلة التعمت الذي اتسم به موقف فرنسا . وفي ١٩٧٧ اختار الصومال الفرنسي الامتقلال وهو يجلى بيننا بجدارة بوصفه جمهورية جيبوتي ، وتامل ساموا وأعضاء محفل جنوب المحيط الهادئ الآخرون ، الذين تشترك معهم في هذه المبادرة ، ان تؤكد الجمعية العامة لشعب كاليدونيا الجديدة أنها متمارس فيما يتعلق به أيضا المراقبة اللازمة لكفالة وضمان حقه في تقرير المصير .

ان وقائع حالة كاليدونيا الجديدة واضحة وتبرر ان يحظى موقف المحفل بالدعم الشابت من جانب جميع أعضاء الجمعية العامة . ولذا اسحوا لي ، قبل ان اتكلم عن دوافع محفل جنوب المحيط الهادئ التي بذلت محاولات لتشويبها ، ان اتناول بإيجاز الحقائق الأساسية للحالة .

ان كاليدونيا الجديدة ليست ضاحية من ضواحي باريس . فهي مجموعة من الجزر تقع في جنوب المحيط الهادئ تبعد عنها الدولة القائمة بإدارتها والواقعة في أوروبا بمقدار ٢٠ ٠٠٠ كيلومتر . وقد شهدنا تلك الحقيقة واضحة بجلاء متزايد في العام الماضى . إذ رفض ببساطة ما تفاوضت بشأنه الحكومة الفرنسية السابقة مع شعب كاليدونيا الجديدة وكذلك اعترافها واقرارها بحتمية ان يمارس التقدم صوب الاستقلال في شكل مشاركة مستمرة مع فرنسا . وبالمثل رفض الاعتراف المقدم للسكان الاصليين

لكاليدونيا الجديدة ، الكانك بانهم أول ساكني الاقليم وبأنهم يتمتعون بحق متواصل وأساسي في الاستقلال ولا تقبل حكومتي أن يجري الدخول في التزامات بشأن قضية هامة كإنهاء الاستعمار ، ثم تقوم الدولة القائمة بالادارة من جانب واحد بإلغاء هذه الالتزامات وانتهاج فلسفة سياسية تنبع أصولها وافتراساتها في هذه الحالة من أوروبا لا من جنوب المحيط الهادئ .

من المقرر الآن اجراء استفتاء ، استفتاء لا يتيح الاختيارات التي تم التفاوض بشأنها مع شعب الاقليم في عملية توفيق سياسي واسعة النطاق . استفتاء سيتضمن فيما يبدو الإيحاء بالاستقلال ، لكن دون أية تأكيدات بمواصلة دعم فرنسا ومساعداتها ، وهي التأكيدات التي ميزت وعد الاستقلال الذي قدمته الحكومة الفرنسية السابقة . وإذا كان ما نفهمه الآن هو شروط الاستفتاء ، فان هذا الاستفتاء لا يقدم اختيارا حقيقيا ، وخاصة عندما يقول الوزير الفرنسي المسؤول ، كما فعل منذ عشرة أيام فقط ، ان يمكن استبعاد امكانية حصول كاليدونيا الجديدة على الاستقلال . وثمة حاجة الآن الى اشتراك الامم المتحدة ضمانا لاحترام الحقوق المشروعة لشعب كاليدونيا الجديدة بموجب إعلان منح الاستقلال .

ان محفل جنوب المحيط الهادئ ، شأنه شأن أية منظمة اقليمية ، يهتم بالتطورات التي تحدث في منطقتهم والتي تؤثر على سلمها واستقرارها . لقد خلا جنوب المحيط الهادئ بصورة ملحوظة من الاضطراب والقلق منذ ان كان مسرحا رئيسيا للحرب العالمية الثانية . وكان حصول الاقاليم الاستعمارية السابقة في المنطقة على الحكم الذاتي والاستقلال سلميا بصورة كبيرة ، باستثناء حالة واحدة - تتعلق ، بالمناسبة ، بحكومة فرنسا أيضا . وقد عملت الدول القائمة بالادارة وأقاليمها المستعمرة معا في وثام واحترام متبادل طوال العملية . وفي حالات عديدة ، كما لاحظ ممثل فيجي ، قدمت الامم المتحدة اسهامات قيمة وكبيرة لحل صعوبات محددة ، وذلك بغض النظر عن دورها الهام في طمأنة المجتمع الدولي على احترام المبادئ التي حددها فيما يتعلق بمعاملة الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي . وغرضنا الوحيد هو تأمين الفرصة نفسها

لكفالة التطور السلمي لسكان كاليدونيا الجديدة . وما دامت فرنسا لم تعترف بالحقيقة الدائمة لحركة الاستقلال ، فإن السلم والاستقرار في كاليدونيا الجديدة - وبالتالي في منطقتنا بأسرها - سيكونان معرضين للخطر . فنحن في المقام الاول نعتبر أن أي قرار تتخذه حكومة فرنسا بشأن كاليدونيا الجديدة لن يؤثر على سكانها فحسب ، بل أيضا علينا جميعا نحن الذين نعيش في جنوب المحيط الهادئ . ونحن نشعر بانشغال اقليمي مشروع نمرب عنه هنا اليوم .

لقد كان من حسن حظنا في السنوات الماضية أن القضايا المتعلقة بمنطقتنا والمستحوذة على اهتمامنا لم تتطلب عادة اشتراك الأمم المتحدة في البحث عن حل عادل ومبدئي . وكان من حسن طالعنا أن تميزنا عن سائر المناطق في هذا الصدد . إن منطقتنا لا تعرف أمورا مثل الفصل العنصري وناميبيا أو حقوق الشعب الفلسطيني ، حيث يهدد استمرار انكار الحقوق الأساسية حريات الجميع وحقوقهم في تلك المناطق ومسا وراءها ؛ ولكن ذلك لا يمنع من أن تكون لدينا شواغلنا في إطار منطقتنا .

إن الحالة في كالدونيا الجديدة هي أحد هذه الشواغل . واننا نطالب جميع المناطق الأخرى بأن تعترف بالأهمية التي تعنيها لنا هذه المسألة . ونطالب بأن يعزز حرصنا على ألا تصبح هذه المسألة واحدة من المسائل التي تؤدي إلى خلق التوتر وعدم الاستقرار الدائمين في المنطقة . ونحن ندعو جميع الدول إلى الانضمام إلينا في السعي لاشتراك الأمم المتحدة على نحو فعال ، ونطالب بتأكيد دورها التاريخي في عملية إنهاء الاستعمار .

إننا منطقة تتألف من دول صغيرة . ونحن نعتمد في قضيتنا على ميثاق الأمم المتحدة و إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة وعلى احترام المبادئ والتجارب السابقة . ولا يمكننا أن نجاري تلك المناشدات التي صدرت من جهات أخرى والتي تطلب من الدول الأعضاء أن تبت في هذه المسألة على أساس الولاء السياسي أو المواقف التي تتخذ بناء على اعتبارات خارجية . فهذه المناشدات لا تنطبق على حالة كالدونيا الجديدة ونحن لا نستطيع أن نهدد أو نرهب . فهذا ترف لا يتاح للدول الصغيرة الجزرية . وليس في وسعنا أن نعد بامتيازات اقتصادية أو سياسية في مقابل تأييدنا في هذه القضية . ولن نفعل ذلك حتى ولو كان في وسعنا .

وتستند قوة النداء الذي نوجهه إلى الجمعية العامة اليوم إلى المبادئ التي نسمى إلى إعلانها ، وسيكون ذلك اختباراً لمدى سلامة تلك المبادئ اليوم . ومرة ثانية ، علينا نحن الدول الأعضاء في هذه المنظمة أن نؤكد تمسكنا بإعلان إنهاء الاستعمار . ونحن نطالب الآن أن يعاد تأكيد ذلك الالتزام ، وأن يطبق بالنسبة لقضية كالدونيا الجديدة . ونحن نطالب بذلك هنا في الجمعية العامة للأمم المتحدة ، في هذه القاعة التي من المفترض أن تكون لمصالح الدول الصغيرة والضعيفة فيها نفس القيمة التي لمصالح الدول الكبيرة والقوية ، وحيث ينظر في المسائل على ضوء ما تمثله من مبادئ ولا توزن بمعايير القوة السياسية التي تضيفها دولة كبرى عليها . ونحن نضع مسألة كالدونيا الجديدة بين يدي الجمعية العامة واثقين أن الأمم المتحدة ستواصل اهتمامها بهذه القضية في أحد أدوارها التاريخية الهامة ، دون أن يتضاءل هذا الاهتمام بفعل الزمن أو الضغوط السياسية الخارجية .

السيد غارفالوف (بلغاريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : مازالت  
 مسألة منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة تحظى بانتباه المجتمع الدولي . وهذا  
 طبيعي ومنطقي ، حيث أن الاستعمار بجميع أشكاله ومظاهره قد عفا عليه الزمن . وعلى  
 الرغم من أن أكثر من مائة من الاقاليم المستعمرة وغير المتمتعة بالحكم الذاتي قد  
 نجحت منذ إنشاء الأمم المتحدة في الخروج من فلك الهيمنة الاستعمارية ، فإن إعمال  
 الحق المقدس غير القابل للتصرف في الحرية وتقرير المصير مازال حلما يداعب خيال  
 عدد من الشعوب في الجنوب الأفريقي وفي المحيط الهادئ وفي المحيطين الهندي والاطلسي  
 وفي حوض الكاريبي . ومازالت هذه البلدان والاقاليم والشعوب خاضعة للاستغلال والنهب  
 الاستعماري الوحشي . وقد حولت هذه الاقاليم المستعمرة إلى نقاط للتوسع الأيديولوجي  
 والاقتصادي والعسكري والسياسي للإمبريالية ولتنفيذ خططها ومشاريعها العدوانية ضد  
 البلدان والشعوب ذات السيادة . ويزكي كل ذلك النيران في بؤر التوتر والنزاع ويشعل  
 بؤرا جديدة تزيد من سوء الحالة الدولية . ويمثل تهديدا حقيقيا للسلم والأمن  
 العالميين . وهناك سلسلة من مقررات الأمم المتحدة تدين الاستعمار بحد ذاته وعواقبه  
 البوذية على السلم والأمن الدوليين على نحو ما أوضح إعلان منح الاستقلال للبلدان  
 والشعوب المستعمرة الذي إعتد من ٢٦ عاما بناء على مبادرة من الاتحاد السوفياتي :  
 "إن إخضاع الشعوب لاستعباد الأجنبي وسيطرته واستغلاله يشكل انكارا  
 لحقوق الإنسان الأساسية ، ويناقض ميثاق الأمم المتحدة ، ويعيق قضية السلم  
 والتعاون العالميين" . (القرار ١٥١٤ (د - ١٥) ، الفقرة ١)  
 إن مشكلة البقاء والحقائق الدولية الجديدة المتملة بتحقيق المصالح  
 العالمية والاقليمية والوطنية ، تتطلب تكثيف جهود المجتمع الدولي . وتتطلب حقائق  
 العصر الآن أيضا نهجا جديدا مختلفا تماما وقرارات جديدة وفكرا جديدا . ونحن بحاجة  
 إلى قرارات جديدة ونهج جديد في مجال إنهاء الاستعمار أيضا . ولا يكفي اليوم مجرد  
 اعتماد القرارات التي تؤيد الشعوب التي مازالت خاضعة للاستعمار . ونحن نؤيد تماما  
 الفكرة القائلة بأن :

"مهمتنا أن نؤكد من جديد قائمة جديدة بالاولويات وأن نؤكد على

الخطوات العالمية التي تتخذها الدول لتتجهيل بعملية إنهاء الاستعمار".

ونلاحظ بارتياح أنه خلال الدورة الحالية الحادية والأربعين للجمعية العامة طرح عند من الاقتراحات والأفكار المثيرة للاهتمام في هذا الصدد . ونوافق أن تولي الأمم المتحدة بأجهزتها المختلفة - الجمعية العامة ومجلس الأمن واللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار - مزيدا من الاهتمام لقضايا إنهاء الاستعمار .

ومصيح أنه في خلال أكثر من عقدين منذ اعتماد القرار المتصل بتصفية الاستعمار ، حصل على الاستقلال أكثر من ٤٠ اقليما كانت لا تتمتع بالحكم الذاتي في السابق ، غير أن هدفنا هو القضاء الكامل على آخر بقايا الاستعمار . ولم تحصل شعوب ما يقرب من عشرين بلدا واقليما مستعمرا وثابعا على استقلالها حتى الآن . وهي لاتزال تتوقع من الأمم المتحدة جهودا ملمومة وهادفة لتمكينها من ممارسة حقوقها الثابتة في تقرير المصير والاستقلال ممارسة كاملة ودون إبطاء .

وبالرغم من الرأي العام العالمي وقرارات الأمم المتحدة وهي الجهة الشرعية الوحيدة التي تمتلك السلطة القانونية لإدارة ناميبيا ، فما يزال شعب ناميبيا محروما من حقه الثابت في تقرير المصير والحرية والاستقلال .

وقد استمر النظام العنصري في جنوب افريقيا في حملته الارهابية عن طريق التحرش الدائم والاحتجاز والتعذيب وقتل الأبرياء بلا مبالاة وتشريد مجتمعات بكاملها ، وغير ذلك من الممارسات اللاإنسانية . ويعتبر أي شخص يشك في أنه عضو أو مؤيد للمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) هدفا رئيسيا للهجمات الوحشية . ويواصل نظام الاحتلال عسكرة ناميبيا حيث يبقي فيها أكثر من مائة ألف جندي ويقيم فيها عددا متزايدا من القواعد العسكرية . وقد استمر في تجنيد المرتزقة واستخدامهم للمشاركة في عنف الإبادة الذي شنه على شعب ناميبيا في محاولة لتخفيف روحه المعنوية والدول الافريقية المجاورة .

والعقبة الأساسية هي رفض نظام جنوب افريقيا المتعمت الامتثال لقرارات الأمم المتحدة ومحاولته فرض ما يسمى بـ "الحل الداخلي" عن طريق إقامة مؤسسات عميلة مثل



إقامة ما يسمى بـ "الحكومة المؤقتة" التي أعلنت في ١٧ حزيران/يونيه ١٩٨٥ . وتوضح هذه السياسة التي تتبعها جنوب افريقيا مطامع بريتوريا التي ترمي إلى فرض تسوية إمبريالية واستعمارية جديدة لمسألة ناميبيا ، في تحد كامل لخطة الأمم المتحدة لاستقلال ناميبيا الواردة في قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) الذي يمثل الأساس الوحيد للتوصل إلى حل دائم لمشكلة ناميبيا .

ويرجع عدم التقدم في تنفيذ خطة الأمم المتحدة لمنح الاستقلال لناميبيا إلى سياسة الارتباط البناء السيئة السمعة مع نظام جنوب افريقيا وإلى تعاون بعض الدول الغربية اقتصاديا وعسكريا وسياسيا مع ذلك النظام . هذا التعاون يدعم نظام جنوب افريقيا ، ويوطد أركان الاستقلال الاستعماري لاقليم ناميبيا ويعوق منح شعبه الاستقلال والحرية .

وكما تم التأكيد في الفقرة ٤١ من الاعلان النهائي الذي أصدره المؤتمر العالمي المعني بفرض جزاءات على جنوب افريقيا العنصرية ، الذي عقد في باريس في الفترة من ١٦ إلى ٢٠ حزيران /يونيه ١٩٨٦ :

"... ان دولا غربية معينة وحكومات أخرى وبعض الشركات عبر الوطنية ما برحت ، بتعاونها النشط مع النظام العنصري ، قد مكنت ذلك النظام من دعم جهازه العسكري والقمعي من خلال انتهاكاته لانواع الحظر المفروضة من الأمم المتحدة ، وأدى هذا إلى تشجيع ذلك النظام على متابعة سياسته المشؤومة المتمثلة في محاولة إدامة السيطرة العنصرية في جنوب افريقيا وناميبيا" .  
(A/41/434 ، فقرة ٤)

وما من شك في أن شعب ناميبيا الذي يخوض نضالا باسلا بقيادة سوابو ضد الغزاة ، سيحصل على حقه الثابت في الحرية والاستقلال الوطني إن آجلا أو عاجلا .  
إن بلادي جمهورية بلغاريا الشعبية ، تنطلق من فهم مؤداه ان مشكلة تصفية الاستعمار مشكلة لا يمكن تجزئتها . ولهذا السبب ، تولي إهتماما جادا لحالة الشعوب في الاقاليم الاستعمارية الصغيرة ، التي من حقها الحصول على حق تقرير المصير بموجب اعلان إنهاء الاستعمار وينص الاعلان على انه :

"يصار إلى إتخاذ التدابير الفورية اللازمة في الاقاليم المشمولة بالوصاية أو الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي ، أو جميع الاقاليم الأخرى التي لم تنل بعد استقلالها ، لنقل جميع السلطات إلى شعوب تلك الاقاليم ، دون قيد أو شرط ، ووفقا لارادتها ورغبتها المعرب عنها بحرية ، دون تمييز بسبب العرق أو المعتقد أو اللون ، لتمكينها من التمتع بالاستقلال والحرية والتأمين".

فكيف إذن يتم تنفيذ هذا الحكم من أحكام الاعلان ؟ هل يمكننا حقا أن نقول ان الدول القائمة بالادارة قد امتثلت لالتزاماتها ؟  
كما يتضح من تقرير لجنة ال ٢٤ الخاصة ان عملية تصفية الاستعمار قد واجهت عقبات خطيرة من جانب القوى القائمة بالادارة . وباستخدام أساليب وسبل جديدة ، بذلت

هذه الدول قمارى جهدها لابقاء الاقاليم المعنية في ظل حكم استعماري جديد وفي ظل الهيمنة والتبعية . وتعد الاحداث التي وقعت مؤخرا في ميكرونيزيا مثالا صارخا على هذه السياسة ، ففي ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٦ ، أعلنت الولايات المتحدة ان ثلاثة أجزاء من ميكرونيزيا هي جزر ماريانا الشمالية وجزر مارشال وولاية ميكرونيزيا الاتحادية - قد حلت على مركز ما يسمى "بالكومنولث" ، و "الارتباط" مع الولايات المتحدة . وهذه الاجراءات لا تتناقض فحسب مع ميثاق الأمم المتحدة بل انها تمثل انتهاكا له وخاصة للمادة ٧٦(١) ، (ب) ، وانتهاكا لاتفاق الوصاية لعام ١٩٤٧ ، وعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة . إن الهدف الرئيسي لسياسة الولايات المتحدة إزاء ميكرونيزيا هو تحويل هذا الاقليم المشمول بوصاية الأمم المتحدة وذي الموقع الاستراتيجي إلى نقطة انطلاق عسكرية في غربي المحيط الهادئ لضمان السيطرة على قطاع كبير من المعمورة وللسيطرة على دول تلك المنطقة .

وانتهاكا لالتزاماتها وفقا للمادة ٧٦(م) من ميثاق الأمم المتحدة التي توضح المهمة الأساسية لنظام الوصاية "توطيد السلم والامن الدولي" وكذلك المادة ٨٤ التي تنص على أنه "يكون من واجب السلطة القائمة بالادارة أن تكفل قيام الاقليم المشمول بالوصاية بنصيبه في حفظ السلم والامن الدولي" . أجبرت الولايات المتحدة جزر بالاو والميكرونيزية على قبول اتفاقات من شأنها أن تسمح بنقل الاسلحة النووية من خلال الاقليم المشمول بالوصاية ، وجعله ميناء لهبوط واقلاع السفن والطائرات الأمريكية التي تحمل الاسلحة النووية . ووفقا لتقارير الصحافة الأمريكية ، تعطي هذه الاتفاقات البننتاغون فرصة لتخزين أسلحة التدمير الشامل في الجزر . وقد حولت جزيرة كواجالين إلى مكان لاجراء التجارب على مجموعة من القذائف التسيارية العابرة للقارات .

إن عسكرة ميكرونيزيا تشكل خطورة بالغة على أمن آسيا والمحيط الهادئ . ولهذا ، فإن جمهورية بلغاريا الشعبية ، مع العديد من البلدان الاشتراكية الأخرى والبلدان المحبة للسلم ، قد عارضت بحسم كل المحاولات الرامية إلى إدامة الوضع الاستعماري الجديد لميكرونيزيا وتحويلها إلى نقطة انطلاق للتوسعية السياسية العسكرية للولايات المتحدة . إن مسألة مستقبل ميكرونيزيا تعد جزءا لا يتجزأ من مشكلة

تصفية الاستعمار ، وما زالت الأمم المتحدة تتحمل المسؤولية عن الاقليم ، مادام شعب ميكرونيزيا لم يمنح الفرصة لممارسة حقه المشروع في تقرير المصير والاستقلال .

ان الاعلان التاريخي الخاص بمنح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، مازال ساري المفعول حتى الآن ، وسيظل كذلك إلى أن يتم القضاء على جميع معازل الاستعمار وإزالتها من على وجه الأرض والامم المتحدة ملتزمة بأن تبذل قصارى جهدها لتحقيق تنفيذ هذا الهدف النبيل . ووفاء لسياستها المستمرة والمبدئية ، ستواصل جمهورية بلغاريا الشعبية تقديم دعمها الكامل لكفاح الشعوب المشروع ضد الاستعمار والاستعمار الجديد والعنصرية والفصل العنصري .

السيد بوى شوان ناك (فيت نام) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : في

١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٠ ، أصدرت هذه المنظمة الدولية إعلان منح الاستقلال للشعوب والبلدان المستعمرة في قرارها ١٥١٤ (د - ١٥) . وقد جاء هذا الاعلان الهام نتيجة للكفاح القوي الذي خاضته قوى الاشتراكية والتحرر الوطني والقوى التقدمية الاخرى .

وعلى مر الاعوام ال ٢٦ الماضية ، وفي سياق تطورها اعتمدت الامم المتحدة وشائق هامة عديدة بغية الاسراع بتنفيذ هذا القرار . وفي الاحتفال بالذكرى العاشرة لصدور ذلك الاعلان ، ثم بعد ذلك في الذكرى السنوية العشرين لصدوره ، وضع برنامج عمل للتنفيذ الكامل له . وفي كل سنة تصدر الجمعية العامة ومجلس الامن واللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، قرارات ومقررات وتوصيات ترمي جميعها إلى التوصل إلى نهاية سريعة غير مشروطة للاستعمار في كل صورته وأشكاله . وكل تلك الوثائق تستخدم كأسس قانونية وأخلاقية وسياسية لجميع الدول في نضالها من أجل حقاها في تقرير المصير والاستقلال .

بفضل تضامن جميع القوى الاشتراكية والمحبة للسلم والعدالة ، وبفضل ما تقدمه من دعم متعدد الأشكال ، توج كفاح الأمم المستعمرة بالانتصارات الباهرة التي مزقت أوصال الاستعمار القديم وأغرقت الاستعمار الجديد في مرحلة الازمات الخطيرة الجديدة التي يمر بها . ونتيجة لذلك ، حمل مئات الملايين من الأشخاص في أكثر من سبعين بلدا في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي والمحيط الاطلسي ، على الاستقلال

السياسي ، وهم سائرون الآن على درب الاستقلال الاقتصادي . وقد أصبحت تلك الدول المستقلة حديثا أعضاء في حركة عدم الانحياز ، ومجموعة ال ٧٧ ، بل وفي الأمم المتحدة مُشكِّلة بذلك قوة هامة في تشكيل مصير العالم ، وفي النضال من أجل تحقيق الأهداف المشتركة لعالمنا المعاصر أي إحلال السلم والأمن وتحقيق الاستقلال الوطني والتعاون والتنمية .

ومن المصادفات التي لها دلالتها التي شهدناها في العام الماضي تزامن الذكرى الأربعين لإنشاء الأمم المتحدة مع الذكرى الخامسة والعشرين لصدور الإعلان الوارد في قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) . وقد أتاح ذلك فرصة طيبة لاستعراض ما تم انجازه ولاتخاذ الخطوات الضرورية لاستكمال الاستئصال السريع لما تبقى من آثار الاستعمار . وقد اعتمدت قرارات هامة تم التأكيد فيها على حق الدول في تقرير المصير والاستقلال بغض النظر عن حجمها الإقليمي وموقعها الجغرافي وتعداد سكانها ومقدار مواردها الطبيعية ؛ وتمت إدانة استمرار الاستعمار بكل أشكاله ومظاهره بما في ذلك العنصرية والفصل العنصري باعتبارهما يمثلان انتهاكا لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي ؛ كما تم الاعتراف بالحق غير القابل للتصرف لجميع الدول في استخدام كل الوسائل المتاحة ، ومن ضمنها الكفاح المسلح ، لتحرير أنفسها ؛ كما وجهت نداءات إلى المجتمع الدولي كيما يعزز تضامنه مع كل الدول وحركات التحرير فيها ويزيد تأييده المادي والمعنوي لها .

ومع ذلك ، فإن الامبرياليين والاستعماريين لم يضعوا حتى الآن لتلك النداءات من المجتمع الدولي ، بل على عكس ذلك واصلوا التمسك بعناد بسيطرتهم على ناميبيا وأقاليم صغيرة أخرى كثيرة .

إن رؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز في مؤتمهم الثامن المعقود في هراري ، عاصمة زيمبابوي ،

"قد رحبوا بالمكاسب المحرزة في تنفيذ [إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، ولكنهم] أعربوا عن قلقهم تجاه المحاولات المتواصلة التي تقوم بها الدول الاستعمارية لإعاقة وعرقلة الكفاح من أجل الاستئصال الكلي للاستعمار بجميع أشكاله ومظاهره" . (A/41/697 ص ١٢١ ، الفقرة ٢٧٠)

وفي ناميبيا ، بعد ٢٠ عاما من انتهاء الأمم المتحدة انتداب جنوب افريقيا على ذلك الإقليم ، مازالت بريتوريا تواصل احتلالها غير القانوني ، وتمارس أعمال القمع الوحشية ضد الشعب الناميبوي ، وتستخدم أراضي ناميبيا لشن هجمات على أنغولا ودول

المواجهة الأخرى ، وتسبب زعزعة استقرار البلدان الأخرى في المنطقة . إن ما نراه اليوم في ناميبيا يرتبط ارتباطا وثيقا بما يحدث في جنوب افريقيا حيث يعاني شعب جنوب افريقيا العذاب تحت نير الاستعمار الذي يمارسه نظام بريتوريا ، إذ أصبح المواطنون الأبرياء ضحايا لنظام الفصل العنصري الوحشي الذي أدانه المجتمع الدولي واعتبره جريمة ضد الإنسانية .

ومن الواضح تمام الوضوح أن النظام العنصري في جنوب افريقيا ما كان يستطيع تحدي المجتمع الدولي لولا ما تقدمه له بعض الدول الامبريالية من حماية وتعاون ، وهي دول تتجلى سياساتها فيما يسمى بالارتباط البتاء . فبدون هذا التواطؤ لا يمكن لجنوب افريقيا أن تستمر في احتلال ناميبيا وشن الهجمات المستمرة على بلدان خط المواجهة ، خاصة انغولا وموزامبيق وزمبابوي ، وزعزعة استقرار هذه البلدان .

ومن السبل الفعالة التي تساهم في الاستئصال المبكر لشفة النظام العنصري أن يعتمد مجلس الأمن في المستقبل القريب قرارات بفرض الجزاءات الإلزامية الشاملة على نظام الفصل العنصري لجنوب افريقيا على النحو المنصوص عليه بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة . وينبغي للمجتمع الدولي أن يعزز تضامنه ويزيد دعمه المتمدد الأوجه لصالح النضال التحرري الذي يخوضه كل من شعب جنوب افريقيا بقيادة المؤتمر الوطني الافريقي لجنوب افريقيا وشعب ناميبيا بقيادة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (موابو) . وبهذه الروح صدر كل من النداء الخاص الذي وجهه مؤتمر القمة الثامن الأخير لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز والقرار الهام المعتمد من الدورة الاستثنائية الرابعة عشرة للجمعية العامة . وهذان مجرد مثالين للجهود التي لا حصر لها المبذولة بهذه الروح . إن جمهورية فييت نام الاشتراكية ، إذ توافق تمام الموافقة على النداء والقرار السالف ذكرهما ، لتؤكد من جديد تضامنها مع شعب ناميبيا في نضاله ، وتدين بقوة بريتوريا لاحتلالها المستمر لناميبيا ، كما تدين كل المحاولات الرامية الى ربط مشكلة استقلال ناميبيا بانسحاب القوات الكوبية من انغولا ، وتطالب بالتنفيذ الفوري لقرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨) .

وفيما يتعدى قضية جنوب افريقيا وناميبيا ، لايزال الاستعمار موجودا في مناطق اخرى كثيرة من العالم .

وفيما يتعلق بالصحراء الغربية ، أكد مؤتمر القمة الثامن لبلدان عدم الانحياز أن هذه المسألة تمثل إحدى مشاكل انهاء الاستعمار ، ولا يمكن حلها إلا على أساس تهيئة الظروف التي يمكن فيها لشعب الصحراء الغربية أن يمارس حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال . وطلب المؤتمر من المملكة المغربية أن تدخل في مفاوضات مباشرة مع حكومة الجمهورية الديمقراطية العربية الصحراوية بغية التوصل إلى حل سريع وعادل ودائم لهذه المشكلة .

وفي جنوب المحيط الهادئ ، يناضل شعب كاليدونيا الجديدة الذي تمثله جبهة كاناك الاشتراكية للتحرير الوطني من أجل أن يتحرر من نير السيطرة الاستعمارية . ويقدم الشعب الفيتنامي دعمه الكامل لهذا النضال الوطني . وهو ينضم إلى أعضاء حفل جنوب المحيط الهادئ وبلدان اخرى كثيرة في الحث على إعادة إدراج مسألة كاليدونيا الجديدة في قائمة الأمم المتحدة للأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي ، ولهذه الغاية ، قررت فييت نام أن تشارك في تقديم مشروع القرار (A/41/L.33 و Corr.2) وفيما يتعلق باقليم ميكرونيزيا ، لم تد الدولة القائمة بإدارته بالتزامها على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة ، وهي تحاول تقسيم الاقليم وتحويله إلى مستعمرة جديدة وذلك بالقضاء على هيكله الاساسية الاقتصادية وتحويله إلى موقع للتجارب النووية وتخزين الاسلحة النووية .

ونجد هنا ، لاسيما في غوام واقاليم اخرى ، مثل بورتوريكو وجزر شاموس الموريشيسية ، أن الولايات المتحدة قد بنت مجمعات عسكرية ضخمة ذات قواعد ومنشآت ، خاصة القواعد المقامة في ديفغو غارسيا ، لزعزعة استقرار بلدان المنطقة ، مما يهدد بشكل خطير السلم والامن العالميين .

وفي مواجهة هذه التطورات يصبح من المحتم أن يتخذ المجتمع الدولي تدابير حازمة لوضع حد لمحاولات الامبرياليين والاستعماريين الرامية إلى منع الشعوب



المستعمرة من ممارسة حقها في تقرير المصير والاستقلال ، حتى يتيسر التنفيذ الكامل والسريع لقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) ويتم الاستئصال الكامل لكل الآثار المتبقية من الاستعمار . وأن شعب فييت نام ، وقد تشرب تعاليم الرئيس الراحل هوش منه ، الذي قال إنه "ما من شيء أعزُّ لنا من الاستقلال والحرية" ، كما قدّم تضحيات غالية وعانى من مصاعب بالغة في نضاله من أجل الاستقلال ، ليدين بشدة كل المحاولات الرامية الى تأخير تنفيذ الاعلان الخاص بمنح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة . ونحن مقتنعون بأن النضال من أجل تحقيق الاستقلال الوطني يعتبر وسيلة مشروعة للقضاء على الاستعمار بكل أشكاله ومظاهره . إن قلوبنا وعقولنا دائماً مع الأمم التي تناضل من أجل حقها المقدم وغير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال الوطني .

ونحن مقتنعون اقتناعاً راسخاً بأن القضية المشتركة الكبرى لكل الأمم لا بد وأن

تختصر .

السيد سيزار (تشيكوملوفاكيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تمد  
 النجاحات التي حققتها منظمتنا في مجال انهاء الاستعمار بحق من بين أكبر وأهم  
 الانجازات التي تحققت منذ انشائها . ولقد تزايد الدعم المعنوي والسياسي النشط الذي  
 تقدمه الأمم المتحدة منذ انشائها للكفاح التحرري الوطني للأمم الخاضعة للاستعمار  
 والتبعية وأسهم على نحو كبير في النجاحات الرئيسية التي توجت ذاك النضال . ومضت  
 الدول التي حققت استقلالها في عزم على طريق التنمية السياسية والاجتماعية  
 المستقلة . وتنامى تأثيرها على السياسات العالمية فضلا عن صياغة مستقبل كوكبنا على  
 وجه العموم سنة بعد أخرى .

وأرست الأمم المتحدة معلما من معالم أنشطة انهاء الاستعمار باعتماد إعلان منح  
 الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة الذي احتفلنا بذكره الخامسة والعشرين في  
 العام الماضي . ويعد الإعلان بحق من بين أهم وثائق الأمم المتحدة . وفي ظل الظروف  
 التي كانت سائدة حين اعتماده فقد سجل بداية آخر مرحلة لوجود النظام الاستعماري  
 الاستعماري السياسي والعسكري . وقد شكل الاعلان بالإضافة الى ميثاق الأمم المتحدة في  
 ظل القانون الدولي أساسا للقضاء على إخضاع تبعية الشعوب التي ترزح تحت النير  
 الاستعماري . كما أرسى برنامجا سياسيا مناهضا للاستعمار غدا أساسا لتوحيد القوى  
 المناهضة للاستعمار في نضال عالمي واسع النطاق من أجل ممارسة جميع الشعوب لحقها في  
 تقرير المصير والاستقلال .

ومع ذلك فعلى الرغم من النجاحات التي لا تقبل الجدل والتي حققتها الأمم  
 المتحدة في مجال انهاء الاستعمار فإنها لم تفضلع بالولاية التي أناطها بها الميثاق  
 في هذا المجال على نحو تام حتى الآن ولا يزال استكمال عملية تحرير الأمم المستعبدة  
 يمثل مهمة ملحة بالنسبة للأمم المتحدة والمجتمع الدولي بأسره . وعلى الرغم من زوال  
 العديد من الامبرطوريات الاستعمارية الشامعة فإن الكفاح ضد الاستعمار لم يحرز  
 انتصارا نهائيا بعد . ولا تزال الخريطة الاستعمارية تظهر عددا كبيرا من الاقاليم  
 يعاني في ظل الاستعمار وأشكاله الجديدة . وبالتالي فمن المحتم على جميع الدول  
 الاعضاء في الأمم المتحدة أن توحيد قواها بغية إزالة الاستعمار في كل أشكاله ومظاهره .

ولقد أولت الأمم المتحدة هذا العام اهتماما متزايدا لبعض أهم مشاكل الاستعمار والاثار المماكسة التي تنبثق عنها وبشكل رئيسي حين عقدت دورتين استثنائيتين للجمعية العامة كرسنا للحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا وناميبيا . وقد أبرزت الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المكرمة لناميبيا التي شكلت وحدة موضوعية مع المؤتمرات الدولية التي عقدت هذا العام في باريس وفيينا المشاكل الرئيسية التي لا تزال تحول دون الناميبين وممارسة حقهم بحرية في تقرير المصير طبقا لميثاق الأمم المتحدة وغيره من قرارات منظماتنا . ومن هذه المشاكل احتلال قوات جنوب افريقيا غير الشرعي لناميبيا والمصالح الاقتصادية القائمة على النهب لبعض البلدان الغربية التي تحاول استغلال مواردها الطبيعية الهائلة الى أقصى حد ممكن ومحاولة فرض تصوية استعمارية جديدة على الشعب الناميبى . ومن ثم يجب علينا أن نذكر هذا العام مرة أخرى بمزيد من الأسف أنه على الرغم من الجهود المكثفة التي يبذلها المجتمع الدولي والكفاح الهائل الذي يخوضه الشعب الناميبى من أجل التحرير الوطني لا تزال ناميبيا غير حرة . وبإمكان نظام بريتوريا أن يواصل الإبقاء على ناميبيا تحت نيره الاستعماري بفضل الدعم والمساعدة اللذين يتلقاهما من أوثق حلفائه ، وأقصد الولايات المتحدة ودول غربية أخرى التي أعانت مرارا اعتماد مجلس الأمن لجزاءات اقتصادية الزامية من شأنها أن تكون أكثر الخطوات فعالية صوب استئصال شاقة الاستعمار والعنصرية والفصل العنصري في الجنوب الافريقي .

والشعب الناميبى يتوقع من الأمم المتحدة ، وهو على حق في ذلك ، المساعدة الفورية والفعالة في جهوده للحصول على حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال . وبالتالي فنحن نطالب بقوة بإنهاء جنوب افريقيا فورا هيمنتها الاستعمارية على ذلك البلد وتنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) بالإضافة الى القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة في هذا الصدد .

وأثناء المداولات التي جرت في اللجنة الرابعة فظلا عما جرى هنا أعربت العديد من الوفود عن عميق قلقها ازاء الحالة في المناطق المشمولة بالوصاية في جزر المحيط

الهادئ على ضوء حقيقة مفادها أن الولايات المتحدة قد أساءت استخدام الولاية المنوطة بها بوصفها الدولة القائمة بالإدارة في تلك الاقاليم . ومنذ بدأت في إدارة جزر المحيط الهادئ ما فتئت تسعى الى زيادة التبعية الاقتصادية لهذه الاقاليم المشمولة بالوصاية واستخدام الجزر لتحقيق مصالحها العسكرية الاستراتيجية الخاصة .

ونشهد الآن جهودا متعاضدة من جانب حكومة الولايات المتحدة لاستبعاد ميكرونيزيا من نظام الوصاية وإلغاء الشريعة على ضمتها المباشر المقنن تحت متتار الاتفاقات غير المنصفة وما يدعى بالارتباط الحر الذي فرض على كيانات الدول الممطنة التي قسمت اليها جزر المحيط الهادئ . وفي الدورة الثالثة والخمسين لمجلس الوصاية أفلتت ، انتهاكا لميثاق الأمم المتحدة ، في تمرير توصية لانهاء اتفاق الوصاية على ميكرونيزيا .

وتود جمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية في هذا الصدد أن تؤكد أنه وفقا للمادة ٨٢ من الميثاق فإن جميع المهام المنوطة بالأمم المتحدة فيما يتعلق بالمناطق الاستراتيجية بما في ذلك انهاء اتفاقات الوصاية أو إمكان تعديلها هي أمور يمارسها مجلس الأمن . وهكذا فإنه لا يمكن إجراء أية تغييرات في مركز ميكرونيزيا التي تعد دون شك إقليما استراتيجيا إلا عن طريق مجلس الأمن .

وعلى الرغم من تركيز انتباهنا على الحالة في ناميبيا وفي جزر المحيط الهادئ فلا ينبغي أن ننسى بورتوريكو وغيرها مما يسمى بالاقاليم الصغيرة غير المتمتعة بالحكم الذاتي . وقد أوضحت المداولات التي جرت في أجهزة الأمم المتحدة الخاصة بانهاء الاستعمار أن مظاهر الاستعمار لا تزال توجد في تلك الاقاليم وأن بعض تلك المناطق يساء استخدامها للأغراض العسكرية الأمر الذي يشكل تهديدا مباشرا للسلم والأمن الدوليين . ونرى أن العسكرية النووية للاقاليم التابعة ودمجها التدريجي في مفاهيم حرب النجوم يشكلان خطرا جسيما .

ان الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي - بالاضافة الى اهميتها العسكرية - رغم صغر حجمها ، تدر ارباحا اقتصادية كبيرة على الشركات عبر الوطنية . وتمكن من تحقيق هذا القوى العاملة الرخيصة المتاحة من بين السكان الوطنيين ، وكذلك الحصول على الموارد الطبيعية لتلك الاقاليم . ان الدخل من فروع جديدة في الاقتصاد مثل السياحة والتجارة والتمويل في تزايد ، الا ان مكان الاقاليم التابعة لا يحملون على اي نوع من الفوائد من هذه الانشطة .

ان اكمال عملية انهاء الاستعمار ليس ممكنا دون تحقيق الاستقلال الاقتصادي . وعلى شعوب هذه الاقاليم ان تحرر نفسها من البنيات الاستعمارية في المجال الاقتصادي وكذلك في المجالات الثقافية والتعليمية والاعلامية .

أظهرت المداولات التي جرت في الدورة الحادية والاربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة ان اعلان انهاء الاستعمار والقرارات التي أصدرتها الأمم المتحدة لا تزال من موضوعات الساعة . ومهمتنا هي تحويل مضمونها الى تدابير عملية تؤدي دون شك الى التحسين الشامل للعلاقات الدولية . ونرى انه من الاهمية بمكان ان نذكر في هذا الصدد ببرنامج العمل الخاص بانهاء الاستعمار الذي يذكر بان اخضاع الأمم للسيطرة الأجنبية يشكل عقبة خطيرة أمام صيانة السلم والامن الدوليين وتطوير العلاقات السلمية بين الدول .

ان المنطق العملي لتلك الوثيقة الأساسية للأمم المتحدة يتسق تماما مع المقترحات المطروحة في دورة اللجنة الاستشارية السياسية للدول الاعضاء في معاهدة حلف وارسو المعقودة في شهر حزيران/يونيه الماضي لانشاء نظام شامل للسلم والامن الدوليين .

تتضمن تشيكوسلوفاكيا مع الأمم المكافحة من أجل حريتها واستقلالها . ويمهد الاكمال الناجح لعملية انهاء الاستعمار - في رأينا - من أكبر المهام في وقتنا الحاضر . ولهذا ، نسهم بشكل فعال في أعمال لجنة انهاء الاستعمار ، ونشارك في تقديم العديد من مشاريع القرارات بشأن انهاء الاستعمار .

السيد أولزفوي (منغوليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تنظر

الجمعية العامة مرة أخرى في مسألة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة .

ان المفزى التاريخي للاعلان معترف به على نطاق واسع . وأصبح وضعه واصداره في عام ١٩٦٠ بمبادرة من اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية نقطة تحول في جهود منظمتنا لاستئصال الاستعمار بجميع صوره ومظاهره . ولا يزال الاعلان يعد محفزا قويا لمناهضة الاستعمار ، وللشعوب التابعة من أجل تقرير المصير والاستقلال . الواقع ، انه منذ عام ١٩٦٠ حققت أكثر من ٥٠ بلدا - بالملايين من سكانها - استقلالها وانضمت الى منظمتنا بوصفها أعضاء كاملة العضوية . لقد انهار الاستعمار كنظام . الا أننا نؤكد مرة أخرى أهمية وصلاحيه الاعلان الخاص بمنح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، الذي أكد فيه على :

"ضرورة وضع حد بسرعة وبدون قيد أو شرط للاستعمار بجميع صوره

ومظاهره" (القرار ١٥١٤ (د-١٥))

ان أهمية مسألة انتهاء الاستعمار تنبع من كون مظاهر الاستعمار لا تزال قائمة في أجزاء مختلفة من العالم .

ومما يمثل اتجاها خطيرا للغاية للسياسة الاستعمارية الراهنة التي تمارسها دول استعمارية معينة ، انها لا تنتوي الابقاء على تلك الاقاليم تحت قبضتها الاستعمارية فحسب ، وانما تسعى أيضا الى تحويلها الى هدف لمصالحها العسكرية والاستراتيجية . ولذلك فان مسؤولية أعضاء هذه الهيئة أن يعملوا بحزم للتنفيذ السريع غير المشروط لاحكام الاعلان التاريخي المذكور آنفا . فضلا عن ذلك ، حث ميشاق الأمم المتحدة جميع الدول على أن تتوصل عن طريق جهودها المشتركة الى الاستئصال العام والكامل للاستعمار والعنصرية والفصل العنصري من على وجه الأرض .

بعد هذه الملاحظات ذات الطابع العام ، سأتناول بعض المسائل المحددة

المتعلقة بالبند موضوع النقاش .

لا تزال مسألة ناميبيا أكثر المسائل الاستعمارية ازعاجا في الوقت الراهن . فرغم الادانة والمطالبات العالمية ، لم يقتصر نظام جنوب افريقيا العنصري عن اصراره على احتلاله غير المشروع لاقليم ناميبيا الدولي فحسب ، وانما لا يزال ينشر سياسته البغيضة الخاصة بالفصل العنصري في ذلك البلد أيضا . يرتكب نظام جنوب افريقيا أيضا المزيد من جرائمه بحق أعمال العدوان على بلدان افريقية مستقلة مجاورة . ولا يسع المرء الا أن يشير الى أن المساعدة والدعم العلنيين والسريين اللذين تقدمهما دول غربية معينة هي التي تمكن نظام بريتوريا من الوجود وتشجعه أيضا على ارتكاب تلك الاعمال الاجرامية .

في هذا الصدد ، يدين الوفد المنغولي مرة أخرى نظام بريتوريا ويطالب بالانهاء الفوري لاحتلاله وسياسة الفصل العنصري واعماله العدوانية ضد دول مستقلة مجاورة . ونطالب أيضا بأن تقوم البلدان الغربية وفي مقدمتها الولايات المتحدة بوقف تعاونها مع نظام بريتوريا دون أي مزيد من التأخير ، وبالوفاء وفقا لذلك بالتزاماتها الدولية .

يرى وفد منغوليا أيضا أنه كان على مجلس الامن منذ وقت طويل أن يطبق جزاءات الزامية شاملة على نظام جنوب افريقيا العنصري . وبالمثل نرى أنه من الاهمية القصوى بمكان أن يواصل المجتمع الدولي تقديم كل مساعدة ودعم ممكنين لشعب ناميبيا الاميل وحركة تحرره الوطني ، المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) .

ان التنفيذ الكامل لجميع المقررات التي اتخذها المؤتمر الدولي لتحقيق الاستقلال الفوري لناميبيا والمعقود مؤخرا في فيينا ، والدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعقودة في ايلول/سبتمبر من هذا العام ، سيساعد دون شك في الاسراع بجهود المجتمع الدولي لانهاء احتلال جنوب افريقيا غير المشروع لناميبيا ، وبمنح الاستقلال لناميبيا وفقا لقرارات الامم المتحدة ذات الصلة .

هناك أقاليم وشعوب أخرى تعاني من شرور الاستعمار . فلا تزال ميكرونيزيا وجزر مالغيناس وبورتوريكو وغيرها على القائمة الطويلة للأقاليم التابعة . وجميع الشعوب التقدمية في العالم تشعر بقلق خاص إزاء الحالة الراهنة في ميكرونيزيا وهي إقليم مشمول بحماية الأمم المتحدة . إن الأحداث التي وقعت مؤخرا تؤكد بوضوح الطبيعة الملحة والخطيرة لهذه المسألة .

ويذكر جميع الممثلين أنه في بداية تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٦ أعلنت إدارة الولايات المتحدة بطريقة تحكمية أن ثلاثة أجزاء من الإقليم وهي جزر ماريان الشمالية وجزر مارشال وولايات ميكرونيزيا الاتحادية قد منحت مركز الـ "كومنولث" و "الارتباط" مع الولايات المتحدة . إن القرار الذي اتخذته الدولة القائمة بالإدارة بتغيير مركز الأقاليم المشمولة بحماية الأمم المتحدة ، في غياب الأمم المتحدة وخاصة مجلس الأمن ، ينبغي أن يعتبر عملاً غير قانوني وبالتالي ينبغي أن يعلن أنه لاغٍ وباطل . ولست في حاجة لأن أذكر أنه وفقاً للمادة ٨٣ من ميثاق الأمم المتحدة فإن أي تغيير في مركز الأقاليم الاستراتيجية المشمولة بالحماية مثل ميكرونيزيا لا يمكن أن يتم إلا بقرار من مجلس الأمن . ولذلك تلتزم منظماتنا ، والدول الأعضاء فيها بعدم السماح للولايات المتحدة بإدامة سيطرتها الاستعمارية على ميكرونيزيا . وبالإضافة إلى ذلك ، تعد الدولة القائمة بالإدارة خطة لوزع الأسلحة النووية في تلك الأراضي ، كما ورد في الصحافة العالمية . إن سياسة الاستعمار الجديد التي تتبعها حكومة الولايات المتحدة إزاء ميكرونيزيا تفرض تهديداً خطيراً على السلم والأمن في العالم وبمففة خاصة في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ . إن تحويل ميكرونيزيا إلى حقل تجارب للأسلحة النووية وغيرها من الأسلحة يعتبر أيضاً انتهاكاً واضحاً لأحكام ميثاق الأمم المتحدة وبمففة خاصة المادة ٨٤ .

إن وفد منغوليا الذي يمثل بلداً آسيوياً يدين هذه الأعمال ويطالب الدولة القائمة بالإدارة أن تمنح الاستقلال والحرية على الفور لميكرونيزيا وذلك وفقاً لإعلان الأمم المتحدة الخاص بإنهاء الاستعمار .



وتؤيد منغوليا تأييدا تاما رغبة شعب بالاو في أن يحصل على الاستقلال ، والا  
يسمح باستخدام اقليمه كقاعدة لوزع وتخزين الاسلحة النووية . ونعتقد أن الاستفتاء  
الجديد المزعوم الذي سيجري في بالاو في ٢ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٦ يشكل جزءا  
لا يتجزأ من سيادة الضم التي تتبعها الحكومة القائمة بالادارة ومناورة جديدة تستهدف  
فرض ارادتها الاستعمارية على شعب ذلك الاقليم المشمول بالوصاية .

وبينما يؤيد وفد بلادي حق ميكرونيزيا في الحرية والاستقلال ، فإنه يشترك مع  
الوفود الاخرى التي تعارض بقوة استعمال أي اقليم خاضع للاستعمار في الأغراض  
العسكرية . وفي هذا السياق فاننا نرى أن جميع الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي  
المتبقية بما في ذلك ميكرونيزيا وغوام وبورتوريكو ودييفو غارسيا وجزر فوكلاند  
(مالفيناس) وغيرها يجب أن تجرد من الصفة العسكرية ، ويمنح لها الاستقلال دون مزيد  
من الابطاء .

أود أن ألقى الضوء على نقطة أخرى هامة وهي الاستقلال والاستنزاف عديمي الرحمة  
من جانب الدول القائمة بالادارة والشركات الاجنبية عبر الوطنية للموارد البشرية  
والطبيعية للبلدان المستعمرة . ومن المعروف تماما أن بلدانا غربية كثيرة وشركاتها  
عبر الوطنية تعمل في ناميبيا وفي البلدان المستعمرة الاخرى وتحقق أرباحا ضخمة من  
استثماراتها في تلك الاقاليم . وفي هذا الصدد يدعو وفدي البلدان الغربية الى أن  
تتخذ تدابير صارمة تستهدف وقف استغلال مواطنيها وشركاتها لموارد الاقاليم غير  
المتمتعة بالحكم الذاتي .

في ضوء جميع ما سبقت الاشارة اليه ، تشارك منغوليا تماما وجهة نظر بلدان  
عدم الانحياز التي أدانت في مؤتمر القمة الثامن الذي عقد في هراي ، الاستقلال  
المتزايد لموارد الاقاليم المستعمرة ، واستخدام بعض هذه الموارد لأغراض عسكرية .

ويفتنم وفد بلادي هذه الفرصة ليركز على الدور الهام الذي لعبته ، ولا تزال  
تلعبه ، الامم المتحدة ولجنة ال ٢٤ الخاصة في عملية انهاء الاستعمار . ويسعدنا بصفة  
خاصة أن نلاحظ أنه منذ الدورة العادية الاخيرة للامم المتحدة فعلت لجنة ال ٢٤  
الخاصة الكثير تحت القيادة المقتدرة للسيد أوسكار أوراماس أوليفيا ممثل كوبا ،

وقامت باعتماد قرارات هامة كثيرة . ويحدونا الامل أن تظهر هذه القرارات ، بالاضافة الى التوصيات الواردة في تقرير لجنة ال ٢٤ الخاصة على نحو مناسب في قرارات اضافية تتخذها الجمعية العامة ويتم تنفيذها على نحو كامل .

السيد دي كيمولاريا (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : استمعت

باهتمام كبير الى زملائي الذين اختاروا اشارة موضوع نيو كاليدونيا اثناء هذه المناقشة ، ومعظمهم يمثل بلدانا أعضاء في محفل المحيط الهادئ اتخذت زمام المبادرة في مطالبة الجمعية العامة بادراج نيو كاليدونيا في قائمة الاقاليم التي تنطبق عليها المادة ٧٣ من الميثاق .

ان هذه المبادرة لا صبر لها ومعلقة للغاية ، وتدعو في نهاية الامر الى

الدمشة .

ان هذا ليس له ما يبرره . لقد بعث الوفد الفرنسي بالفعل مذكرة الى جميع  
البعثات المعنية تحتوي على معلومات واضحة ومستفيضة عن هذا الاقليم الفرنسي وتبين  
بالتفصيل موقف حكومته .

أود فحسب أن أذكر ببضع النقاط الأساسية لكي أبين الطبيعة الزائفة لهذا  
الطلب ولكي أظهر مغزاه الحقيقي فيما يعتبر إطارا إقليميا غريبا بدرجة كبيرة .  
وعلى النقيض مما قاله ممثل فيجي هذا الصباح فإن مذكرة الحكومة الفرنسية قد ردت  
ردا مفعلا على الحجج القانونية الخاطئة التي طرحها مقدمو مشروع القرار . فلنذهب  
مباشرة الى لب المشكلة ولنتكلم بصراحة . فماذا تقول بالضبط البلدان الاعضاء في  
محفل المحيط الهادئ ؟ إنها تدعي أن نيوكاليدونيا إقليم غير متمتع بالحكم الذاتي  
ولذلك فإنه يقع تحت مسؤولية الأمم المتحدة . ونقول للجمعية العامة أن هذه مقولات  
زائفة .

فما هي الحقائق ؟ صحيح أن نيوكاليدونيا تقع في المحيط الهادئ وبعيدة عن  
أراضي فرنسا الأوروبية . وصحيح أيضا أن التاريخ قد جمع بين هؤلاء السكان المنحدرين  
من أصل مختلف . واليوم فإن هذا المجتمع المتعدد الأعراق مؤلف من الميلونيزيين  
والأوروبيين والبولينيزيين والآسيويين الذين يعيشون سويا وينسجمون مع بعضهم البعض .  
ولكن حتى لو كان المرء يجادل استنادا الى نفس الأسباب التي اختارها مقدمو مشروع  
القرار واستخدم الى أبعد مدى المعايير الواردة في القرار ١٥٤١ (د - ١٥) فلا يمكن  
بأي شكل من الأشكال اعتبار نيوكاليدونيا إقليما غير متمتع بالحكم الذاتي .

إن جميع سكان نيوكاليدونيا مواطنون فرنسيون ، وبغض النظر عن أصلهم ، فهم  
يتمتعون تمتعا كاملا بالحقوق والحريات المترتبة على هذا المركز . وهكذا فإنهم  
ينتخبون رئيس الجمهورية ويشاركون في جميع الانتخابات الوطنية والمحلية ولهم نفس  
درجة التمثيل في البرلمان ، كسائر المواطنين في بلادي . وهكذا فإن نيوكاليدونيا  
مندمجة اندماجا كاملا في الوحدة الفرنسية بيد أنها تتمتع بدرجة كبيرة من الحكم  
الذاتي . أما على الصعيد المحلي ، فإن الاقليم يدار بحرية ولديه مجالس تشريعية

منتخبة بصورة ديمقراطية . إذ أن هناك أربع مجالس إقليمية ويشكل أعضاؤها - الممثلون الشرعيون لنيوكاليدونيا - برلمان الاقليم . وان ذلك البرلمان عبارة عن مجلس تشريعي مؤلف من ٤٦ عضوا ، الكثير منهم حاليا هم من الميلونيزيين الذين يمثلون جميع الطبقات السياسية . ورئيس المجلس التشريعي ، السيد ديك اوكيوي هو نفسه ميلانيزي ، وكان قد اجتمع مع بعض الوفود خلال وجوده في الآونة الأخيرة في نيويورك .

فلنتوخ الوضوح التام في هذا الصدد . إذا لم يرغب النيوكاليدونيون بعد اليوم في أن يظلوا فرنسيين فلهم الحق والفرصة ليفعلوا ذلك . بيد أن الموضوع متروك اليهم ، واليهم وحدهم لكي يتخذوا هذا القرار . وإن مجلسهم التشريعي التمثيلي بوسعه إذا أراد أن يطالب بالاستقلال . بيد أنه لم يفعل ذلك . والغالبية المنتخبة لم تؤثر ذلك على الإطلاق . ففي ضوء هذا ، بأي حق وتحت أي ذريعة تشير بلدان محفل جنوب المحيط الهادئ المسألة في الأمم المتحدة ؟ إن هناك اختلافات صارخة بين الحالة في نيوكاليدونيا والحالة التاريخية المؤلمة التي وجدها ممثل استراليا مناسبة كي يشيرها هذا الصباح وهو يعلم تمام العلم انه لا يستطيع أن يفعل ذلك إلا إذا تناسى أصل بلاده .

ولابد من التأكيد بأن تلك البلدان تحتاج الى الاستقلال أكثر مما تحتاج الى تقرير المصير ، حتى وإن كانت الغالبية من أبناء نيوكاليدونيا لا ترغب في الاستقلال . إن فرنسا لا تستبعد الاستقلال . ولكنها لا يمكن أن تقبل بأن تكون طرفا في هذا التفويض لمبدأ تقرير المصير .

وإنني أسأل جميع تلك البلدان ، التي شأنها شأن بلدي ، تعلق أهمية على هذا المبدأ ، أن تنظر بترو في هذا الجانب من جوانب الموضوع . إن مشروع القرار الذي يبدو حميدا يحمل في طياته مطلبها مفرطا . ومن خلال إدراجه على القائمة فإن بلدان محفل المحيط الهادئ تتوقع من الأمم المتحدة أن تضع ضغوطا على الحكومة الفرنسية لتنظيم استفتاء منحرف نتيجته معروفة ملغا .

وصحيح أن هناك مجموعة في نيوكاليدونيا تحبذ الاستقلال ، وهي بمصرة رئيسية ضمن الجالية الميلانيزية ، ولكنها أيضا تضم بعض الأوروبيين . وفي هذا الصدد أود أن أؤكد على مطلق الحرية التي يتمتع بها مؤيدو تلك الفكرة في التحرك . فهم يتمتعون بنفس الحقوق والحرريات كسائر الشعب الفرنسي . فهل يوجد على الإطلاق في الأمم المتحدة حركات تحرير حقيقية تُكفل لها حرية التعبير وحرية التجمع وحرية التظاهر بموجب القانون الذي تعارضه ؟ هل يوجد في الأمم المتحدة على الإطلاق أي حركات كهذه لها صحفها ومحطات إذاعتها ونقاباتها المنشأة قانونا ؟ هل يدرك الناس أن ممثلي المجموعة التي تطالب بالاستقلال تتحرك بحرية تامة داخل الإقليم وخارجه ، وانها تمارس جميع أنواع الاتصالات مع العالم الخارجي ، بما في ذلك الاتصالات التي تتم داخل أروقة الأمم المتحدة ؟ هل يعرف الناس أن هؤلاء الممثلين بوسعهم المشاركة في جميع الانتخابات الوطنية والمحلية ، وعندما ينتخبون ، تدفع لهم مرتبات من الدولة ؟ إن حزب الاستقلال - جبهة كاناك الاشتراكية للتحرير الوطني - قد حملت على ٢٨ في المائة من الاصوات - أكثر من الربع - في الانتخابات التي أُجريت في شهر أيلول/سبتمبر ١٩٨٥ وان قادتها ممثلون في مؤسسات الإقليم . وهكذا فان قادة هذا الحزب مثل المجموعات السياسية الأخرى ، هم من الطبيعي من بين المشاركين في الحوار في حكومة بلادي . ولكن ليس بوسعهم وحدهم أن يطالبوا أكثر من أي مجموعة أخرى بحق تقرير المصير للجميع .

فهذا المصير لا يمكن تسويته إلا بتطبيق مبدأ حق تقرير المصير تطبيقا صارما ، حيث يمثل هذا المبدأ إحدى القواعد الأساسية لمنظمتنا وللسياسة الفرنسية التي التزمت حكومة بلادي بتنفيذها في نيوكاليدونيا كما فعلت في أماكن أخرى في الماضي .

وتبعاً لذلك ، قرر البرلمان الفرنسي تنظيم استفتاء ، وذلك على النقيض مما قاله ممثل استراليا . وينص القانون الذي منه البرلمان في تموز/يوليه الماضي على أن السؤال المطروح هو الخيار بين بديلين واضحين تمام الوضوح هما الاستقلال التام من ناحية وقدر أكبر من الحكم الذاتي من ناحية أخرى . ومن الواضح انه لن يسمح للزوار المؤقتين بالتصويت ، كذلك لن يسمح بالتصويت للناخبين الذين يؤتى بهم للتصويت في

آخر لحظة ، كما روج لتلك الإضاءة مقدمو مشروع القرار . ومن خلال المشاورات مع جميع الاطراف السياسية ، بما في ذلك معارضي الاستقلال ، سيؤلف "المجمع الانتخابي" بحيث تبين نتائج الاقتراع الرغبات الحقيقية لشعب نيوكاليدونيا ، الذي سيتأثر فعلا بهذه النتائج .

وسيجرى هذا الاستفتاء في صيف عام ١٩٨٧ على الاكثر . ووفقا للقانون الذي أعتد بوسعي أن أؤكد لكم انه مهما كانت النتيجة فان حكومة بلادي سوف تحترمها احتراماً صراماً .

وكما ذكرت ، فإن مبادرة بلدان محفل المحيط الهادئ كانت "مزعجة بدرجة كبيرة" . وفي الحقيقة ان مما له اقصى أهمية هو أنه ينبغي لذلك الاستفتاء أن يتم بهدوء ووفقاً للمبادئ الديمقراطية التي تتمسك بها بلادي .

ولذلك ، فإن أي تدخل من الخارج لن يؤدي إلا الى تعطيل هذه العملية ، والى خلق التوتر وبذلك يمنع سكان كاليدونيا الجديدة من إبداء رأيهم بحرية في الاختيار الواضح المطروح عليهم - وسوف يتسنى التأكد من نزاهة هذا الخيار من جانب كل المتواجدين محليا وغيرهم .

وأكرر باختصار ، أن فرنسا سوف تقبل الاستقلال إذا كان هو ما تختاره غالبية سكان كاليدونيا الجديدة . ولذلك أطلب من الأعضاء عدم استباق الأحداث عن طريق تصويتهم بتحديد مسبق للقرار الذي سوف يتخذه سكان كاليدونيا الجديدة في بحر بضعة أشهر .

لقد قلت في بداية بياني ان مبادرة بلدان المحفل كانت مشيرة للدهشة . وكان من دواعي الدهشة درجة الاستعجال ، التي أبدتها البلدان الأعضاء في هذا المحفل . ومادام أنهم أحالوا المسألة الى لجنة تصفية الاستعمار في شهر آب/أغسطس الماضي ، فلماذا لا ينتظرون ما تخلم اليه اللجنة التي قررت أن تدرس المسألة في دورتها المقبلة ؟ لقد أجب ممثل استراليا على هذا السؤال صباح اليوم بإعرابه عن تشككه الواضح في نوايا حكومتي . على أي أساس ، وبأي حق ؟ وكيف لا نرى في هذا موقفا معاديا لفرنسا ووجودها في جنوب المحيط الهادئ بالرغم من الإنكار والتأكيدات المملنة بعكس ذلك ؟ كيف لا ندهش إذ نرى توقيعات استراليا ونيوزيلندا على مشروع القرار الذي قدم وفي نهاية بعض البيانات ؟

لم تصوّت استراليا لصالح القرار ١٥١٤ (د - ١٥) أو القرار ١٥٤١ (د - ١٥) اللذين تطالب بتطبيقهما اليوم على إقليم فرنسي . هل يمكن أن نفهم أن ما هو غير ملائم لذلك البلد يعتبر شيئا ممتازا للبلدان الأخرى ؟ هذا ما نسويه عادة "الكيل بكيالين" .

وينطبق ذلك أيضا على نيوزيلندا التي تتناقض سياستها الحالية مع مواقفها الماضية . فهي على سبيل المثال ، لم تصوّت لصالح القرار ١٥٤١ (د - ١٥) . وهذا لا يمنحها الآن من المطالبة بشدة بتنفيذ ذلك القرار في كاليدونيا الجديدة .

ليس من المفارقة أن نرى هذين البلدين يلقناننا الآن دروسا - دون أي تردد - عن كيفية إدارة أمور مجتمع متعدد الأعراق ؟ إن استراليا ونيوزيلندا لا يمكنهما في الواقع أن يكونا مثالين في هذا المجال . وليس في نيتي أن أفيض في شرح أحداث الماضي الاليمة حرما على اخفاؤها بعناية . ولكن لابد أن الجميع يتذكرون كيف عومل سكان استراليا الامليون ، بمفة خاصة . ألم يكن لهؤلاء السكان ، الذين يشكلون الآن اقلية صغيرة ، بعض الحقوق المشروعة التي كان ينبغي التسليم بها ؟ وعلى أي حال ، فإن الحالة الراهنة لهؤلاء السكان الامليين ليست مرضية بأي حال . وإن الأفضل لاستراليا ونيوزيلندا أن تعالجا مشاكلهما بجدية ، بعد أن طال عليها الامد ، قبل أن تحاولا فرض حل على الآخرين ، لم يريا في الماضي انه صالح للتطبيق عليهما\* .

وتنطبق نفس الملاحظة على اندونيسيا التي رأت أنه من المناسب لها أن تؤيد مشروع القرار بينما لا يزال شعب تيمور الشرقية محروما من ممارسة حقه في تقرير المصير .

وتراودنا دهشة أقل إذ نرى أن بلدان ميلانيزيا الثلاثة تشارك في تقديم مشروع القرار . ومن المفهوم أنها تشعر بارتباط تلقائي مع الميلانيزيين في كاليدونيا الجديدة . ولكنها ينبغي ألا تقصر تضامنها على تلك المجموعات التي تؤيد الاستقلال وأن ترفض مراعاة الطابع المعقد للإقليم . إنها تقيد نفسها بمصفة مبسطة للغاية : ان استقلال الكاناك يقرره الكاناك وحدهم - أي اقلية السكان . وبالمناسبة فإن تحديد هوية الكاناك من المعوبة بمكان ، بسبب النسبة العالية للزواج المختلط والامتزاج العرقي . وهي لا تأخذ حقوق ومصالح الغالبية في الاعتبار وتنادي في الواقع بتطبيق مبدأ جديد لم يسبق له مثيل : "وهو صوت واحد لكل شخصين" . ويدرك بعض المتكلمين باسم البلدان الميلانيزية الطابع غير الديمقراطي والخيالي لذلك الموقف ، فيقولون

---

\* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد نيبغ فيكتوريا (الجمهورية الدومينيكية) .



أن حق الاقتراع ينبغي ألا يمنح للسكان غير الميلانيزيين إلا ممن عاشوا في الإقليم منذ ثلاثة أجيال أو أكثر . وإذا طبقنا ذلك على الولايات المتحدة أو على استراليا مثلا ، فلن يتمتع بحق الاقتراع إلا عدد ضئيل من الأمريكيين أو الاستراليين . ولا تستطيع فرنسا ولا الأمم المتحدة أن تسيروا ولو للحظة على هذا الطريق الخطير الذي يمكن أن يمهّد السبيل في المستقبل لكل أنواع سوء استخدام السلطة في جميع أنحاء العالم . وهل يوجد في هذه القاعة أي فرد لم يفض لتطبيق هذا المبدأ على الحالة المضطربة التي تسود في جنوب افريقيا ، حيث تقوم أقلية بحرمان غالبية السكان من حقوقها على أساس التمييز العرقي ؟

ومما يثير خيبة أمني أن أرى هذه البلدان الميلانيزية التي نتعشم أن نطور معها علاقات ودية توثق فرنسا بينما تقبل في نفس الوقت حالات ينبغي أن تثير قلقها في المقام الأول . وإنني ألاحظ مثلا أن زعماء بابوا غينيا الجديدة يبذرون قلقا زائدا على أشقائهم في كاليدونيا الجديدة ولكنهم لا يقولون شيئا على المظالم التي يتعرض لها أشقاؤهم على حدود بلدهم ، وفي جزيرة بابوا نفسها .

إن سيامة الكيل بكيلين هذه ، والتسرع الذي نشاهده الآن ، يدفعاننا إلى التساؤل عن الدافع الحقيقي لمقدمي مشروع القرار . ألا يهدفون في الواقع إلى تشويه الطابع الديمقراطي للعملية التي تقوم بها فرنسا ؟

أما نوايا فرنسا فواضحة ، وسياستها تقوم على مبدأ تقرير المصير . وبلادي إيماننا منها بتقاليدنا ، تتيح لسكان كاليدونيا الجديدة الفرصة لتقرير مستقبلهم بأنفسهم . وإنني أناشد أعضاء الجمعية العامة ألا يفعلوا شيئا يعوق هذا العمل من أجل تقرير المصير ويمنع الديمقراطية من أن تسيروا في طريقها الحر .

هذا هو السبب الذي من أجله تطلب فرنسا اليوم من الأعضاء رفض تأييد مشروع

القرار A/41/L.33 المطروح عليهم الآن .

السيد كيولا (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية) (ترجمة شفوية عن

الفرنسية) : إن عملية إنهاء الاستعمار من أهم الملامح الرئيسية التي تميز العلاقات

الدولية في النصف الثاني من القرن العشرين . وكان إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة الذي اعتمده الجمعية العامة في عام ١٩٦٠ ، حافزا قويا وأساسا قانونيا وسياسيا وأخلاقيا لنضال الشعوب من أجل الحرية والاستقلال .

ومنذ اعتماد ذلك الاعلان التاريخي ، وبفضل النضال الباسل والعنيد للشعوب المضطهدة في العالم ، حصل عدد كبير من المستعمرات السابقة والاقاليم المشمولة بالوصاية والاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي على الاستقلال وتقرير المصير . ومن ثم ، ألقى مئات الملايين عن كاهلهم نير الاستعمار .

ورغم ذلك ، فإن النجاح الهائل الذي تحقق في مجال تنفيذ إعلان تصفية الاستعمار لا ينبغي أن يبعث فينا الرضا الكامل لان هذه العملية لاتزال غير مستكملة .

(السيد كيولا ، جمهورية لاو  
الديمقراطية الشعبية)

وما زالت بعض الشعوب ، ولاسيما شعوب الجنوب الافريقي والمحيط الهندي والمحيط الهادئ والكاريببي وجنوب المحيط الاطلسي خاضعة للسيطرة الاستعمارية . ومن المروع حقا اننا اشرفنا على القرن الحادي والعشرين وما زالت تلك الاقاليم على وضعها الاستعماري البالي الذي ورثته من عهد بائد . وعلاوة على ذلك فإن الاقاليم التي حلت على استقلالها لم تتمكن حتى الآن من تخليص نفسها من السيطرة الاستعمارية الجديدة مع محاولات الاستعماريين والامبرياليين لاستعادة مواقعهم المفقودة .

ومن الممكن تحديد العقبات التي تعترض عملية إنهاء الاستعمار بل وقد حددت بالفعل . فهي المصالح العسكرية والاستراتيجية للدول الاستعمارية التي لا ترغب في التنازل عن اقاليم معينة غير متمتعة بالحكم الذاتي لها أهمية استراتيجية ضخمة . وسبب ذلك أن تلك الاقاليم تقع في مراكز حساسة من العالم تتحكم في ممر أو أكثر من ممرات الملاحة الدولية . ونظرا لأهميتها كثيرا ما تقوم السلطات الاستعمارية والامبريالية القائمة بالادارة ببناء قواعد عسكرية فيها أو التخطيط لبنائها .

ومما يعوق عملية إنهاء الاستعمار أيضا المصالح الاقتصادية والمالية للسلطات القائمة بالادارة وحلفائها ، المتمثلة في احتكاراتها أو في الشركات عبر الوطنية تلك الاحتكارات التي استثمرت رؤوس أموال ضخمة في استغلال الموارد الطبيعية والبشرية للاقاليم المستعمرة استفلا زهيد التكلفة ، لا تبقي من ورائه إلا جني الارباح الطائلة ثم تحويلها مرة أخرى الى بلدانها الاملية بما يعود بالضرر على مصالح السكان الاصليين . ولحماية مصالحها الانانية فإن السلطات الاستعمارية والقائمة بالادارة ترفض بكل عناد التنازل عن السلطة للشعوب المضطهدة والادنى من ذلك أنها تحاول في بعض الحالات ضم الاقاليم المشمولة بالوصاية وغير المتمتعة بالحكم الذاتي ، باللجوء الى الخيل التي تمكنها من استخدام تلك الاقاليم في الأغراض العسكرية خدمة لسياساتها العدوانية ، منتهكة بذلك ميثاق الأمم المتحدة وإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب

المستعمرة والمعايير الأساسية للقانون الدولي المعاصر . ومن الأمثلة التي لها دلالتها الهامة في هذا المضمار حالات ميكرونيزيا وبورتوريكو وكاليدونيا الجديدة وغيرها من مناطق العالم . ووفد بلادي يؤيد بالكامل مشروع القرار المتعلق بكاليدونيا الجديدة المطروح الآن على الجمعية العامة .

ففي حالة ميكرونيزيا لم تف السلطة القائمة بالادارة بالالتزام الواقع عليها بموجب المادة ٧٦ (١) من الميثاق ، أي "توطيد السلم والامن الدوليين" . وهي الآن في سبيلها الى تحويل الاقليم الى قاعدة استراتيجية بحرية وجوية ، والى حقل تجارب للقذائف ، ومستودع لتكديس املحة التدمير الشامل ، مما يشكل تهديدا لشعب الاقليم وللمنطقة بأسرها .

ويعتقد وفدي أن صيفا مثل "الاتحاد" و "الارتباط الحر" ما هي إلا ذرائع ترمسي بها الولايات المتحدة الى ضم جزر ميكرونيزيا اليها ، وحرمان السكان الاصليين من الحصول على استقلالهم الحقيقي وحقوقهم في تقرير المصير . إن ميكرونيزيا إقليم استراتيجي ، ومن هنا فإن أي تغيير أو تعديل في مركزه من اختصاص مجلس الامن وحده .

وتدعيم القواعد العسكرية للولايات المتحدة وبعض حلفائها في منظمة حلف شمال الاطلسي ، في آسيا وفي المحيط الهادئ وفي كل مكان من العالم يشكل تهديدا خطيرا لامن وسلم البشرية جمعاء .

أما فيما يتعلق بمشكلتي ناميبيا وفلسطين فلم تال الأمم المتحدة ولا المجتمع الدولي جهدا لإيجاد حل سلمي عادل ودائم حتى يتمكن شعبا ناميبيا وفلسطين من التمتع بحقوقهما الوطنية الأساسية . ونحن نؤيد دون تحفظ كل القرارات والمقررات ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة ومجلس الامن ، التي تدين السياسات العنصرية والصهيونية التي تتبعها بريتوريا وتل أبيب حيال هذين الشعبين .

إن تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة يرتبط ارتباطا وثيقا بنضال كل شعوب العالم من أجل السلم وتحسين المناخ الدولي . وثمة حاجة ماسة في

الوقت الحالي لان تقوم كل الشعوب المحبة للسلم في شتى انحاء العالم بدعم شعوب آسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية في كفاحها العادل لحماية سيادتها السياسية والاقتصادية ، ولتحقيق السلم والديمقراطية والعدالة والتقدم الاجتماعي . وبصفة خاصة ، يجب تقديم الدعم القوي للشعوب التي تقاتل ببسالة لوضع حد للاستعمار بجميع مظاهره .

وقد شدد اميننا العام كايسون فومفيهان في تقريره الى المؤتمر الرابع للحزب اللاوي الثوري الشعبي في الشهر الماضي على ما يلي :

"إن حركة التحرر الوطني كانت سببا في انهيار الاستعمار . ولكن الامبريالية بلجوشها الى شتى المناورات ، خلقت نظاما أكثر مكررا وتطورا من الاستغلال الاستعماري الجديد ، يربط ما بينها وبين عدد من البلدان حديثة الاستقلال ربطا وثيقا . إن التناقضات القائمة بين البلدان الامبريالية وتلك التي حملت ثوا على استقلالها تناقضات متزايدة الحدة . وتلك السياسة الاستعمارية الجديدة القاسية والماكرة القائمة على الاستغلال والديون الهائلة التي تروبو على ألف بليون دولار ، والتي تُجبر البلدان النامية على تسديدها ، عُرِفت تلك البلدان لمعوقات اجتماعية واقتصادية عديدة . وفي ظل هذه الظروف لم يعد أمام البلدان النامية من خيار سوى تعزيز تضامنهما ، والنضال بحسم ضد الاستعمار الجديد ، والدفاع عن استقلالها السياسي ، واكتساب استقلالها الاقتصادي ، والمطالبة بإقامة نظام اقتصادي دولي جديد" .

وبالتالي فإن سياسات الاستعمار والاستعمار الجديد والتدخل والعدوان التي تمارسها الامبريالية في كل مكان من العالم تمثل تهديدا خطيرا للسلم والامن الدوليين . ويتمين على المجتمع الدولي أن يبذل كل جهد مستطاع للتعجيل بحمول شعوب الاقاليم المستعمرة والمشمولة بالوصاية في شتى أرجاء العالم على استقلالها ، وفقسا لقرارات الجمعية العامة ومجلس الامن ذات الصلة .

واتمقا مع السياسة الخارجية التي حددها المؤتمر الرابع للحزب اللاوي الكوري الشعبي ، فإن جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ملتزمة بنضال المجتمع الدولي في سبيل تحقيق السلم ووضع حد لسباق التسلح ، ومنع نشوب حرب نووية ، وتمييز الانفراج الدولي والمداقة والتعاون على أساس التعايش السلمي والمزايا المتبادلة . وهذا النضال لا ينفصل عن النضال العادل الذي تخوضه الشعوب المستعمرة في العالم من أجل تقرير المصير ، وحماية استقلالها وسيادتها الوطنية . وقد بات من الامور العاجلة ان تقوم كل الشعوب المحبة للسلم والحرية باتخاذ اجراء متضافر ، وان يترجم هذا الاجراء الى اعمال ملموسة والا يظل حبرا على ورق .

إن الشعب اللاوي ، الذي رزح تحت نير الاستعمار والاستعمار الجديد ، وكان ضحية لحرب عدوان إمبريالية طويلة ، لن يألوا جهدا للإسهام في التنفيذ الكامل والنهائسي لإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة .

السيد اودوفينكو (جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية) (ترجمة

شفوية عن الروسية): إن إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة يعد من أهم المكوك التي اعتمدها الأمم المتحدة . وقد لعب هذا المك دورا هاما في ظهور عدد كبير من الدول المستقلة على خريطة العالم ، وسيظل صاري المفعول الى أن تحقق كسل شعوب كوكبنا ، دون استثناء ، استقلالها الحقيقي .

منذ شهرين تقريبا عقدت دورة استثنائية للجمعية العامة بشأن ناميبيا . وقد أعرب المجتمع الدولي مرة أخرى عن شعوره بالجزع الخطير إزاء عدم حسم المشكلة الناميبية . فقبل ٢٠ سنة أخذت الأمم المتحدة على عاتقها المسؤولية التامة عن مستقبل ناميبيا وعن تحقيق استقلالها المبكر . ومنذ ذلك الحين بذلت جهود جبارة لحل هذه المشكلة . وكان يبدو أحيانا ان التسوية الناميبية في متناول اليد وأن خطة منح الاستقلال لناميبيا ، الواردة في قرارات الأمم المتحدة ، ستنفذ . بيد أن نظام جنوب افريقيا العنصري استطاع ، بالتواطؤ مع بعض البلدان الغربية ، تخريب هذا البرنامج . إن تخليص ناميبيا من القمع الاستعماري لا يزال من أكثر مشاكل تمفية الاستعمار الحاحا . ومن أجل حسمها في وقت مبكر يجب أن تبذل أوسع قطاعات المجتمع الدولي ، وبلدان عدم الانحياز ، بما في ذلك البلدان الافريقية ، وكل من يقدر مثل الحرية والاستقلال والمساواة ، جهدا متضافرا . ولن نستطيع أن نجبر بريتوريا وحمايتها الاجانب على التخلي عن مطالبها غير الشرعية في ناميبيا وفي مواردها الطبيعية والبشرية إلا بالجهود المتضافرة .

وجمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية تدين بشدة سياسة "الارتباط البناء" وأي شكل آخر من أشكال التعاون مع نظام بريتوريا العنصري ، الامر الذي يمكنه في الواقع من مواصلة احتلاله غير الشرعي لناميبيا ، وهو ما أوضحت عمليات التصويت المتكررة في مجلس الأمن بشأن هذا الموضوع .

ونحن نؤيد بقوة نداء البلدان الافريقية وحركة عدم الانحياز والجمعية العامة الموجه الى مجلس الأمن باعتماد جزاءات إلزامية وشاملة ضد نظام جنوب افريقيا .

إن استقلال ناميبيا . استقلالها الحقيقي ، يجب أن يمنح على الفور دون ذلك الربط البغيض بمسائل دخيلة ، ودون أن يسمح لاية مناورات سياسية تتمثل بما يسمى بالتسوية الداخلية أو الحكومة المؤقتة أن تحل محل تسوية ناميبية عادلة . ولا بد من تسليم كامل السلطة في ناميبيا الموحدة الى الشعب الناميبى عن طريق ممثله الشرعى الوحيد ، المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ، دون أي مساى بسلامته الإقليمية .

لقد بزغت حالة حرجة في منطقة أخرى ، هي حالة اقليم جزر المحيط الهادئ المشمول بوصاية الامم المتحدة . فما برحت الولايات المتحدة ، التي تنتهج علانية سياسة الاستعمار الجديد ، تسيء إستخدام انتدابها ، وتحول بالقصر الوصاية على ميكرونيزيا التي عهدت بها اليها الامم المتحدة الى ضم واقعي وفعلي . وتحاول واشنطن حل مسألة مصير مكان الجزر دون اكرثاك بأحكام ميشاق الامم المتحدة ، واتفاقية الوصاية ، وإعلان إنهاء الاستعمار . وتنص الفقرة ٤ من ذلك الإعلان صراحة على ضرورة احترام وحدة اراضي الاقاليم الوطنية ، وتؤكد الفقرة ٦ على ان :

"كل محاولة تستهدف التقويض الجزئي أو الكلي للوحدة القومية والسلامة الاقليمية لأي بلد ، تكون متنافية ومقاصد ميشاق الامم المتحدة ومبادئه" .

ولجعل ميكرونيزيا سهلة الابتلاع ، تحاول السلطة القائمة بالادارة تجزئة الاقليم الواحد المشمول بالوصاية الى أربعة أجزاء منفصلة . وقد مارست على تلك الأجزاء ضغوطا هائلة ولجأت الى استخدام كل أنواع الاستفتاءات العامة التي لا صلة لها مطلقا بالتعبير الحقيقي الحر عن ارادة شعب ميكرونيزيا ، وما برحت الولايات المتحدة تفرض بعناد على هذا الاقليم مركز التبعية الاستعمارية الجديدة في شكل "الارتباط الحر" أو تحت نظام شبيه "بالكمنولث" ، وتحاول أن تشرك مجلس الوصاية التابع للامم المتحدة في هذه المهزلة السياسية المسماة بالاستفتاء العام . لقد اتخذت قرارات غير



(السيد اودوفينكو ، جمهورية  
اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية)

شرعية فيما يتصل بمركز الاقليم الاستراتيجي لجزر المحيط الهادىء المشمول بالوصاية ، الامر الذي يعد انتهاكا للمادة الثالثة والثمانين من الميثاق ، فمجلس الامن وحده هو المخول بالقيام بجميع وظائف الامم المتحدة المتعلقة بالمواقع الاستراتيجية ، ويدخل في ذلك الموافقة على شروط اتفاقات الوصاية وتغييرها او تعديلها .

وقد بينت التقارير الصحفية وبيانات الملتصين المقدمة الى مجلس الوصاية ان التنمية الاقتصادية للجزر تسير بإيقاع بطيء ، وان الخدمات الصحية سيئة التنظيم ، وان الاطفال لا يحصلون على التعليم اللائم . وانه لا يوجد في الجزر شبكة طرق ، ولا يوجد فيها ما يكفي من المستشفيات او المدارس او الصناعات .

لقد كان للوصاية على ميكرونيزيا ، التي مضى عليها الآن ما يقرب من ٤٠ سنة ، اثر سيء على حياة شعب الجزر ، نتيجة عدم امتثال السلطة القائمة بالادارة للالتزاماتها بمقتضى المادة ٧٦ (ب) من الميثاق ، التي تشمل :

"العمل على ترقية أهالي الاقاليم المشمولة بالوصاية في أمور السياسة والاجتماع والاقتصاد والتعليم ، واطراد تقدمها نحو الحكم الذاتي او الاستقلال ..."

وأخيرا ، فإن الولايات المتحدة تقول على ضم هذا الاقليم المشمول بوصاية الامم المتحدة ضما نهائيا وتحويله الى قاعدة عسكرية امريكية . وعلاوة على ذلك ، بينما تبدو السلطة القائمة بالادارة وكأنها لا تملك الوقت ولا الاموال اللازمة لحل المشاكل الاجتماعية والاقتصادية الملحة التي تواجهها ميكرونيزيا ، فإن البنتاغون يبدو ، على الرغم من ذلك ، على استعداد لانفاق الاموال وبذل الجهود ، دون أي تردد ، على تحويل الجزر الى موقع استراتيجي حصين . فجزيرة كواجالين تعد من أهم حقول التجارب لقذائف الولايات المتحدة ، حيث تجرى التجارب على قذائف "مينتمان" و "ام اكس" الاستراتيجية . وينص اتفاق الارتباط الحر الذي فرض على جزر مارشال على استخدام كواجالين حقلًا للتجارب خلال ٣٠ سنة أخرى على الأقل .

ووفقا للتقارير المخفية ، توجد خطط لانشاء قاعدة عسكرية كبيرة في جزر بالاو لتجميع القوات الضاربة في المحيط الهادئ . وهكذا ، فإن ما نشهده هنا هو عسكرة ميكرونيزيا ، الامر الذي يهدد التنمية السلمية للجزر ، ويتعارض بالتالي بشكل مباشر مع احد المهام الرئيسية لنظام الوصاية ، الذي يرمي ، وفقا للمادة ٧٦ (٢) من الميثاق ، الى "توطيد السلم والامن الدوليين" .

ومن الواضح تماما ان خطط عسكرة ميكرونيزيا لا تهدد شعب الاقليم وحده بالاضطرار . إن تحويلها الى نقطة انطلاق استراتيجية عسكرية تابعة للبهنتاغون يمثل تهديدا لجميع شعوب المحيط الهادئ ويتناقض تناقضا جذريا مع فكرة تحويل المحيط الهادئ الى منطقة خالية من الاسلحة النووية ، هذه الفكرة التي تحظى بتأييد متزايد .

إن التدابير التي اتخذتها الولايات المتحدة فيما يتعلق باقليم ميكرونيزيا المشمول بوصاية الامم المتحدة تدابير انفرادية وعشوائية ولا تستند الى أي أساس قانوني . ومن واجب الامم المتحدة والمجتمع الدولي كافة أن يرفض رفضا قاطعا المحاولة غير المشروعة للولايات المتحدة في ادعاء دور سيد مصير الشعوب . وستبقى المسؤولية عن هذا الاقليم ، حتى نيل شعبه استقلاله الحقيقي ، ملقاة على عاتق الامم المتحدة .

ومما لا يقل عن ذلك خطورة النشاط العسكري والوجود العسكري للدول المستعمرة في الاقاليم التابعة الاخرى ، مثل غوام ودييفو غارسيا وبرمودا وجزر فوكلاند (مالغيناس) وبورتوريكو .

ومن جوانب أهمية اعلان انتهاء الاستعمار ، ان نطاقه لا يقتصر على إعلان الاستقلال أو الحكم الذاتي بصورة رسمية ، فإنه ينص مراحة على ضرورة وضع نهاية فورية وسريعة للاستعمار في جميع المجالات وبجميع مظاهره . ولسوء الحظ ، إذا جاز لي أن استخدم هذا التعبير ، جاء الاستعمار الجديد ليحل محل الشكل التقليدي القديم للاستعمار . ويحاول الامبرياليون ، باتباعهم لسياسة الاستعمار الجديد ، أن يسلبوا الدول الفتية مضمون سيادتها التي حملت عليها بثق الانفس ، وأن يبقوا على سيطرتهم عليها بل وتعزيز تلك السيطرة . ويتخذ ذلك من الناحية العملية شكل انكار حق شعوب البلدان المتحررة في أن تقرر بنفسها سبل وطرائق تنميتها ، واجبارها على الخضوع لما تمليه عليها الرأسمالية الاحتكارية . وتسمى الدول الامبريالية الى ابقاء وادامة نظام العلاقات القائم على الاستغلال . وقد تختلف أشكالها وأساليبها ، ولكن الجوهر يظل دون تغيير . ولم يعد من المسير في ظل الظروف الراهنة معرفة من الذي يقوم بالتمويل ومن الذي يتلقى ذلك التمويل . فكل الاحماءات توضح أمرا واحدا : إن التوازن ليس في صالح البلدان النامية . وتدفق رؤوس الاموال الى تلك البلدان يقل كثيرا عن تدفق الموارد الى الغرب . وما يسمى بالمساعدة السخية إنما هو نير يصبب التخلف منه ومديونية تلتف حول رقاب الشعوب التي تشكل أكثر من نصف تعداد البشر .

وفي عام ١٩٨٥ ، وصل الدين الخارجي للبلدان النامية الى ما يقرب من تريليون دولار وفقا لاحصائيات الأمم المتحدة . وقد تعين على بعض البلدان أن تخصص ٤٠ أو ٥٠ في المائة من حصيله صادراتها لسداد القروض والفوائد عليها . وفيما يتمل بتدفق الموارد من البلدان النامية الى البلدان المتقدمة ، يعني عبء المديونية المفروضة من الخارج نقما خطيرا في امكانيات التنمية الاقتصادية وزيادة في تفاقم المشاكل الاجتماعية والاقتصادية البالغة العمومية . ويبدو أن هذه الحالة تروق لبعض البلدان

الغربية التي مافتتحت تنسف المفاوضات العالمية بشأن أهم المشاكل الاقتصادية ، وتحول دون اعتماد مدونة لسلوك الشركات عبر الوطنية ، وتفعل كل ما في وسعها لمنع تطبيق العلاقات الاقتصادية الدولية وتنمية العملية الاقتصادية على أساس المساواة الحقيقية والنفع المتبادل كما تنص عليه أهم وثائق الأمم المتحدة ، بما في ذلك ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية والاعلان المتعلق باقامة نظام اقتصادي دولي جديد .

وقد أشارت هذه السياسة التي تنتهجها البلدان الغربية انتقادات مريرة من جانب بلدان عدم الانحياز ، وخاصة في مؤتمر القمة الثامن لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز الذي عقد مؤخرا في هراي ، وأثناء هذه الدورة للجمعية العامة .  
وجمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية تؤيد تأييدا تاما مطالب البلدان النامية بشأن ضرورة توسيع نطاق عملية القضاء النهائي على النظام الاستعماري لتشمل المجال الاقتصادي أيضا .

وبالإضافة الى زيادة هذا التوسع الاقتصادي في البلدان النامية ، يلجأ الاستعمار الجديد بصورة متزايدة في السنوات الأخيرة الى انتهاج أساليب القوة ، حتى الى حد ممارسة الضغط العسكري . وقد أعلنت أراضي وموارد العديد من الدول المتحررة ومناطق بأسرها مجالا للمصالح الحيوية لبعض البلدان الغربية . ولخدمة هذه المصالح فإن الغاية تبرر الوسيلة ، فالبلدان الغربية تسعى الى تدعيم سيطرتها على البلدان النامية بل وتملي عليها ما يجب أن تفعله عن طريق انشاء تكتلات عسكرية وسياسية جديدة وتعزيز القديمة في أرجاء مختلفة من العالم ، وعن طريق توسيع شبكة قواعدها العسكرية وتميز وجودها العسكري .

وتوجه الامبريالية اهتماما متزايدا الى زعزعة استقرار الحكومات التي لا تتروق لها ، وتستخدم لتحقيق هذا الهدف مختلف أنواع الجزاءات التجارية والاقتصادية ، وتجنّد وتسلح وتمول العصابات المناهضة للثورة . وإن تعاون القوى الامبريالية مع اسرائيل الموجه ضد الشعوب العربية ، ودعم نظام جنوب افريقيا العنصري ، والتدخل في غرينادا ، والغارات على افغانستان ، وتقديم المساعدة العسكرية والسياسية المباشرة

(السيد أودوفينكو ، جمهورية  
اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية)

الى الانظمة المناهضة للشعوب ، والحروب غير المعلنة ضد نيكاراغوا وانغولا ، كلها  
حلقات في نفس سلسلة السياسة التي تستهدف سحق حركات التحرر الوطني .  
وتعلق جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية أهمية قصوى على اتخاذ جميع  
أعضاء المجتمع الدولي والمنظمات الدولية اجراء موحد يستهدف ضمان التنفيذ الكامل  
والشامل والمستقر لجميع أحكام اعلان انتهاء الاستعمار . وفي هذا الصدد ، أود أن أؤكد  
على العمل الهام والمفيد للغاية الذي قامت به اللجنة الخاصة المعنية بانتهاء  
الاستعمار ، تحت قيادة رئيسها بالانابة ، الممثل الدائم لكوبا لدى الامم المتحدة ،  
السفير أوراماس أوليفا .

وكما اتضح من ردود جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية على أسئلة الامين  
العام بشأن المسائل المتعلقة بناميبيا (A/41/614) ، والمسائل المتعلقة بالتنفيذ  
العالمي لحق الشعوب في تقرير المصير من أجل الضمان الفعال لحقوق الانسان والالتزام  
بها (A/41/433/Add.3) والمسائل المتعلقة بسياسة الفصل العنصري (A/41/506) ، فإن  
جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية تؤيد تمام التأييد الكفاح المشروع ضد جميع  
أشكال الاستعمار والاستعمار الجديد والسيطرة الأجنبية وسياسة الاملاء ، ومن أجل الحرية  
والاستقلال الحقيقي والأمن والسلم الحقيقيين .

وفي الختام ، أود أن أؤكد مرة أخرى أن جمهورية اوكرانيا الاشتراكية  
السوفياتية تؤيد بحماس تنفيذ الاعلان الخاص بانتهاء الاستعمار الذي ينطبق على ناميبيا  
وكاليدونيا الجديدة وغيرهما من الاقاليم المستعمرة أو التابعة .

السيد تاديبى (اشيوبيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إن اعلان منح

الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة الذي اشتركت بلادي عن كذب في تطويره واتخاذها ،  
يمثل التطلعات النبيلة المشتركة للجنس البشري الى الحرية والاستقلال . ولقد قيل بحق  
ان هذا الاعلان هو ميشاق الامم المتحدة في مجال انتهاء الاستعمار ، وأن تنفيذه قريب  
هذه المنظمة العالمية من بلوغ أهدافها المقدمة في هذا المجال .

وبالتالي هناك أسباب كافية كي تفخر الأمم المتحدة بمنجزاتها في العقود الأربعة الماضية في مجال إنهاء الاستعمار . فقد نال الملايين من البشر في الأقاليم المستعمرة حريتهم . ونتيجة لذلك انضمت حوالي ١٠٠ دولة إلى أسرة الأمم المستقلة . وبالرغم من مخططات من يعملون على إحباط ترقى شعوب الأقاليم المستعمرة والتابعة التي نيل الاستقلال ، فإن الشعوب بالعدالة لا يزال ماثدا . ومما يجعلنا نشعر بالاطمئنان أيضا أن نلاحظ أن الاعلان يؤكد على أنه : "لا يمكن مقاومة عملية التحرير وعكس مسارها".

ومع ذلك ، فإن بقاء مسألة تصفية الاستعمار على جدول أعمال الأمم المتحدة في العقد الخامس من عمرها لهو دليل على التحدي الذي تواجهه الهيئة العالمية في معيها الى إكمال عملية تصفية الاستعمار . ولن يستطيع الجنس البشري أن يتمتع بالحريسة الكاملة دون التخلص من آخر بقايا الاستعمار وكل مظاهره .

إن الاعلان الوارد في القرار ١٥١٤ (د - ١٥) حدد هدفه ، في اتساق تام مع ميثاق الأمم المتحدة ، بما يلي :

" ايجاد ظروف تتيح الاستقرار والرفاه واقامة علاقات ملمية وودية على أساس احترام مبدأ تماوي جميع الشعوب في حقوقها وحققها في تقرير مصيرها ..."

كما يحذر من

" ان الابقاء على الاستعمار يعوق انماء التعاون الاقتصادي الدولي ، ويحول دون الانماء الاجتماعي والثقافي والاقتصادي للشعوب غير المستقلة ، ويناقض مثل الأمم المتحدة للسلم العالمي" .

والحالة السائدة في الجنوب الافريقي بصفة خاصة تشهد على وجاهة هذا التحذير ولزومه . فنظام الاقلية البيضاء في جنوب افريقيا ، اذ يضرب عرض الحائط بجميع قواعد السلوك الدولي ، هو على رأس القوى التي تطأ باقدامها احكام هذا الاعلان وكل الصكوك الدولية الاخرى . وهريتوريا العنصرية لا ترتكب جرائم جسيمة ضد الانسانية فحسب ، وإنما هي أيضا مصدر خطر على السلم والامن الدوليين . وحيث أن الفرمة سبق أن اتبحت لوفدي لعرض آرائه بشأن هذا الاقليم وغيره من الاقاليم المستعمرة في اللجنة الرابعة وفي الجلسات العامة خلال هذه الدورة ، فلن أكررها هنا مرة أخرى .

مع ذلك يود وفدي أن يشدد على أنه بسبب السياسات الاستعمارية البالية لبعض الدول ، خصوصا تجاه ناميبيا وتجاه الاقاليم التابعة الاخرى ، ما زال جزء من الاسرة البشرية محروما من العيش في كرامة ومن سعادة التحرر التي كفلتها مبادئ الاعلان المعترف بها عالميا لشعوب الاقاليم التي كانت مستعمرة وتابعة . وما زالت القسوة الفاشمة وغيرها من وسائل البطش تستخدم ضد نضال الشعوب الخاضعة للسيطرة الاستعمارية

و ضد طموحاتها المشروعة . وهدف ذلك هو إضفاء دور الأمم المتحدة المناصر لحقوق شعوب الأقاليم المستعمرة والتابعة .

لكن التاريخ يمضي قدما على عكس رغبات الدول الاستعمارية . و إذا كان للمرء أن يتعظ بدروس التاريخ ، فأهم تلك الدروس هو أن الغلبة ستكون في النهاية للذين يعزّون قضية الاستقلال والحرية النبيلة . كما يشهد تاريخ كل الأمم المستعمرة السابقة على أن ترسانات الأسلحة الفتاكة وأي مخططات أخرى مهما كانت ، ستندحر أمام الإرادة الشعبية وطموحات الشعب المصمم على ممارسة حقه في التخلص من السيطرة والاستغلال .

إن مؤازرة اشيوبيا الكاملة لنضال الشعوب الخاضعة للنظم الاستعمارية مؤازرة مبدئية تنبع من تجربتها الوطنية الخاصة وتاريخها . وإن تأييدنا المبدئي للأمم المتحدة ، من خلال لجنة الـ ٢٤ الخاصة التي تبذل جهدا جهيدا لإكمال عملية تصفية الاستعمار ، لدلالة على هذا الاعتقاد . ويؤمن وفدي بقوة بأن إكمال هذه العملية لن يعطي الشعوب التي تقاسي عذاب القيود الاستعمارية حريتها واستقلالها فحسب بل وسيساهم مساهمة كبيرة في توطيد السلم والأمن الدوليين .

وفي معرض الحديث عن هذا البند الخاص بتنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، يود وفدي أن يؤكد التزام إشيوبيا التام بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة . فهذه المبادئ تهدف إلى قيام عالم خال من الظلم والقهر . وموقف اشيوبيا المبدئي يستوحى تاريخها العريق الذي قدمت خلاله تضحيات كبيرة للحفاظ على استقلالها ضد الغزاة والمستعمرين .

ولذا فإن تأييد بلادي القوي للشعوب المناضلة من أجل استعادة استقلالها هو امتداد لتراثها التاريخي المعزز بأهداف ثورتنا الشعبية والالتزامات التي يفرضها ميثاق الأمم المتحدة . ونحن نفخر كل الفخر بكوننا عضوا مؤسسا وفعالا في لجنة الـ ٢٤ المناطة بها مهمة متابعة تنفيذ الاعلان . وفي اعتقادنا أن لهذه اللجنة مكانة عالية نتيجة لمساهماتها الكبيرة ، وإن كانت مهامها الحالية تعطمم بسيامة الكيل بمكيالين التي تنتهجها بعض الدول الأطراف . ويتعين على الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن من بين



تلك الدول على وجه الخصوص أن يكفوا عن أعمال التسوية والتعطيل التي تعرقل جهود الأمم المتحدة الرامية إلى تحرير الأقاليم المستعمرة تحريرا كاملا ، فالمبادئ يجب أن تطبق على صعيد العالم كله ، ولا يجوز أن تخضع لنزوات أي دولة أو لمصالحها الاستراتيجية .

وعلىنا جميعا في ذلك واجب هو تيسير التطبيق العالمي لمبدأ المساواة في الحقوق وتقرير المصير والاستقلال ، والتعجيل بمهمة تصفية الاستعمار النبيلة تحقيقا لتلك الغاية . وإذا كان عدد الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي انخفض انخفاضاً كبيراً ، وإذا كان عدد السكان المعنيين صغيراً نسبياً ، فلا يجوز أن يشبط ذلك من همتنا أو يضعف من التزامنا بواجبنا . إن النضال يجب أن يستمر دون هوادة إلى أن تتمتع ناميبيا وجميع الأقاليم التابعة بحقها المشروع في تقرير المصير والاستقلال .

السيد كامسري (تايلند) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية) : يشارك وفدي

في مناقشة البند ١٩ المعنون "تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة" لأننا نحترم احتراما تاما المساواة في الحقوق وحق تقرير المصير لجميع الشعوب . كما يود وفدي أن يشهد نهاية سريعة للاستعمار والاحتلال الأجنبي والهيمنة الأجنبية التي تسود في أجزاء مختلفة من العالم . لذلك يريد وفدي أن يكرر تأييده التام لتلك الشعوب البائسة في سعيها إلى الحرية والاستقلال .

ونعرف جميعا أن الاستعمار والاحتلال الأجنبي والهيمنة الأجنبية المفروضة على الشعوب التعمية تلك لا تتفق مع المبادئ الأخلاقية وتتعارض مع مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه ومع الاعلان الخاص بمنح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة والاعلان العالمي لحقوق الانسان . وعلاوة على ذلك تنتهك تلك الاعمال الحقوق المشروعة للشعوب وطموحاتها ، وتوسع في النهاية نطاق الصراعات بين الدول وتسبب بذلك خطرا على السلم والامن الدوليين . لذلك يشاطر وفدي المجتمع الدولي قلقه لتدهور الحالات التي لا تزال الشعوب فيها محرومة من حقوقها الأساسية ، لا سيما حقها في تقرير المصير والحرية والاستقلال .

ولذلك يود وفدي أن يؤكد من جديد تأييده التام للجهود الدولية المتضافرة التي ترمي إلى التعجيل بتنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة وذلك عن طريق إيجاد السبل والوسائل الكفيلة بالتنفيذ الفوري والتام لقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) المؤرخ في ١٤ كانون الاول/ديسمبر ١٩٦٠ والقرارات والمقررات ذات الصلة المتخذة في الامم المتحدة والمتعلقة بكل الاقاليم ، بما في ذلك ناميبيا التي لم تنل ، حتى الآن ، استقلالها للأف . وأود أن أشير بصفة خاصة إلى المقترحات المحددة بشأن القضاء على المظاهر المتبقية من الاستعمار والاحتلال الاجنبي والهيمنة الاجنبية .

وفيما يتعلق بالحالة في كاليدونيا الجديدة ، يشاطر وفدي القلق الذي يساور المجتمع الدولي ازاء تدهور الحالة السائدة في ذلك الاقليم . فقد خضعت كاليدونيا الجديدة للسيطرة الفرنسية لما يربو على ١٢٢ عاما - أي منذ ٢٤ ايلول/سبتمبر ١٨٥٢ . وكانت كاليدونيا الجديدة إحدى الاقاليم الاربعة والسبعين المذكورة في قرار الجمعية العامة ٦٦ (د - ١) المؤرخ في ١٤ كانون الاول/ديسمبر ١٩٤٦ والتي تنطبق عليها المادة ٧٢ (هـ) من الميثاق . وفي هذا الصدد ، فإن الامم المتحدة ، وبصفة خاصة لجنة الـ ٢٤ الخاصة ، لم تتح لها الفرصة لاستعراض المعلومات الخاصة بالتقدم المحرز في الاقليم بشأن تقرير المصير منذ عام ١٩٤٧ .

لقد برزت المقاومة المتزايدة من جانب الكاناك الاصليين ضد الادارة الفرنسية وتوالت أحداث العنف والعنف المضاد في السنوات الاخيرة فلفتت أنظار المجتمع الدولي ، في الوقت الذي سعت فيه السلطات الفرنسية إلى إقرار السلم والنظام من خلال سلسلة من الاعمال كانت خاتمتها خطة فابيوست التي قوبلت بالرضى بصفة عامة . وعلى ذلك أرجئت الجهود التي بذلتها بعض الدول في العام الماضي من أجل إعادة إدراج الاقليم تحت قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) والفصل الحادي عشر من الميثاق .

ومن ناحية أخرى ، اتسمت سياسة الحكومة الفرنسية ازاء كاليدونيا الجديدة بالتناقض خلال هذه الفترة الطويلة . كما يجدر أن نذكر أن التغييرات الدورية في السياسة الفرنسية قد أثرت على مستقبل شعب كاليدونيا الجديدة وأدت الى بث الشكوك والارتياب فيما بين الاطراف المعنية . وعلى سبيل المثال ، لقد وضع الاقتراح الذي تقدمت به الحكومة الفرنسية بشأن القانون الاساسي لعام ١٩٥٦ الاساس لإنهاء الوضع الاستعماري . ثم جاء تعديل القانون الاساسي بموجب قانون جاكينو لعام ١٩٦٢ ، ثم قوانين بيلوت لعام ١٩٦٩ ، ولائحة ستيرن لعام ١٩٧٦ ، ولائحة ديجو لعام ١٩٧٩ ، وتلاها الاجتماع الذي عقد في نينغفيل ليروش في تموز/يوليه ١٩٨٢ واعترفت فيه الحكومة الفرنسية ، في جملة أمور ، بما يلي :

"شرعية مطالب شعب الكانك ، أول من أقام بالاقليم ، بما في ذلك حقه

الاساسي والفعلي في الاستقلال" .

كما أجري مزيد من التعديلات في أيار/مايو ١٩٨٤ بموجب قانون لوموان الذي نص على الحكم الذاتي الداخلي لمدة خمس سنوات بعد استفتاء يجرى في عام ١٩٨٩ للاختيار بين الإبقاء على القانون القائم أو تعزيز الحكم الذاتي ، أو الاستقلال . ثم عادت خطة فابيوس فاقترحت في ٢٣ آب/أغسطس ١٩٨٥ الاستقلال بالارتباط مع فرنسا على أن يكون ذلك رهنا باستفتاء يجرى في كاليدونيا الجديدة في عام ١٩٨٧ . وقد لقيت خطة فابيوس الترحيب من جانب الاطراف المعنية وتم تنفيذها جزئيا . بيد أن الموقف من كاليدونيا الجديدة تعرض للتغيير مرة أخرى بعد الانتخابات الفرنسية التي أجريت في آذار/مارس ١٩٨٦ . ففي ١٧ تموز/يوليه من هذا العام اعتمدت سياسة جديدة يجرى بموجبها استفتاء ، في غضون عام واحد ، يتيح استمرار السيطرة الفرنسية على الاقليم .

وعلى ضوء ما سبق ، يشاطر وفدي رأي بلدان محفل جنوب المحيط الهادئ في أن التغيير الاخير الذي حدث في السياسة الفرنسية يشكل خطوة الى الوراء ، حيث أن الخطة الجديدة خلت من بعض العناصر الاساسية التي كانت واردة في خطة فابيوس التي اعترفت بتطلعات الكانك - وهم يمثلون أكبر مجموعة من السكان الاصليين . وعلاوة على ذلك ،

يشاطر وفد بلادي القلق الذي يساور بلدان المحفل ازاء نتيجة الاستفتاء وما ستفضي اليه من تغايم الحالة في كاليدونيا الجديدة اذا ما استبعدت امكانية تحقيق الاستقلال . لذلك ينبغي لفرنسا ايلاء أهمية كبرى للشواغل الشرعية للكاناك وبلدان محفل جنوب المحيط الهادئ . ومما يشجع وفدي في هذا الصدد الاستعداد الذي أبدته سائر الأطراف المعنية للدخول في حوار ، وهو يحثها على أن تفعل ذلك .

ويؤيد وفدي مشروع القرار المعروض علينا والذي يطالب بإعادة إدراج كاليدونيا الجديدة على قائمة الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي . ويمتقد وفدي أن إعادة إدراجها من شأنه أن يمكّن الأمم المتحدة من استعراض عملية تصفية الاستعمار في كاليدونيا الجديدة بشكل منتظم .

ان ميشاق الأمم المتحدة ، وبمفظة خاصة الفصل الحادي عشر ، والاعلان الخاص بتصفية الاستعمار كما ورد في القرار ١٥١٤ (د - ١٥) المؤرخ في ١٤ كانون الاول/ديسمبر ١٩٦٠ ينصّان على حق تقرير المصير ونيل الاستقلال لكل الاقاليم والشعوب غير المتمتعة بالحكم الذاتي . وبالإضافة الى ذلك ، أرست الجمعية العامة بالفعل المبادئ الكفيلة بتحديد الاقاليم التي يمكن اعتبارها غير متمتعة بالحكم الذاتي . وقد ورد ذلك في القرار ١٥٤١ (د - ١٥) المؤرخ في ١٥ كانون الاول/ديسمبر ١٩٦٠ . وقد اعترفت محكمة العدل الدولية بهذا القرار بوصفه عنصرا في تطور القانون الدولي المتعلق بالاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي . ولا شك في هذا الصدد في أنه يمكن للمبادئ الواردة في قرار الجمعية العامة ١٥٤١ (د - ١٥) أن تحدد كون الاقليم غير متمتع بالحكم الذاتي وفقا للميثاق والاعلان الخاص بتصفية الاستعمار . وينص المبدأ الرابع من القرار ١٥٤١ (د - ١٥) بمفظة خاصة على ما يلي :

"يوجد ، مبدئيا ، التزام ثابت بإرسال المعلومات بالنسبة الى أي اقليم يكون منفصلا جغرافيا عن البلد الذي يقوم بإدارته ومتميزا عنه من الناحيتين الإثنية والثقافية أيهما أو كليهما" . (القرار ١٥٤١ (د - ١٥) ، المرفق)

ويضاف الى ذلك حقيقة أن كاليدونيا الجديدة لم تتخلص من مركز التبعية لفرنسا .

وفي الختام ، يود وفدي أن يؤكد من جديد رغبتنا الجادة في انتقال سلمي في كاليدونيا الجديدة بطريقة تسمح بضمان حقوق السكان مع مراعاة الشواغل المشروعة لأكبر مجموعة من السكان الأصليين . ويود وفد بلادي في هذا الصدد أن يناشد فرنسا وسائر الأطراف المعنية أن تتعاون مع هذه المنظمة تعاوناً كاملاً بغية إنهاء الاستعمار في كاليدونيا الجديدة في أقرب وقت .

السيد شاغولا (جمهورية تنزانيا المتحدة) (ترجمة شفوية عن

الانكليزية) : قبل البدء بالإدلاء ببياني الموجز حول تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة تحت البند ١٩ من جدول الاعمال ، أود أن أعرب باسم وفدي عن تقديرنا للتقارير الشاملة التي أعدتها اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة - اللجنة الخاصة المعنية بتنفيذ الاستعمار - والتي وردت في الوثيقة A/41/23 ، الاجزاء من الاول الى التاسع ، وكذلك أوراق المعلومات التي أعدتها الامانة العامة وزوّدت بها اللجنة . ومنستعين في بياننا أيضا بتقرير مجلس الامن عن اقليم جزر المحيط الهادئ المشمول بالوصاية ، رغم ما اتسم به من أوجه القصور .

ونظرا لاننا اعضاء في اللجنة الخاصة المعنية بانتهاء الاستعمار فلن نتناول بالتحديد في هذا البيان الموجز ايا من الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي ولاسيما تلك الاقاليم التي سبق للجمعية العامة أن تداولت بشأنها في هذه الدورة تحت بنسود اخرى من جدول الاعمال . وسنكتفي بالادلاء ببعض الملاحظات العامة على جوانب معينة من تقرير اللجنة الخاصة المعنية بانتهاء الاستعمار .

وأبدأ بمسألة قائمة الاقاليم التي ينطبق عليها اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة . واكتفي بأن أذكر في هذا المقام أن وفدي سوف يشارك مشاركة كاملة في نظر الجمعية العامة في توصيات اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار المتعلقة بنيو كاليدونيا مع مراعاة أن ذلك الاقليم لا يتمتع في الوقت الحالي بالحكم الذاتي ومراعاة أحكام قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) المؤرخ في كانون الاول/ديسمبر ١٩٦٠ وغيره من القرارات التي صدرت بعد أن قامت الجمعية العامة بإنشاء اللجنة الخاصة في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦١ .

وفيما يتعلق بمسألة تعاون ومشاركة الدول القائمة بالادارة في أعمال اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار فإننا نشيد بحكومات نيوزيلندا والبرتغال والولايات المتحدة الامريكية بوصفها دولا قائمة بالادارة في اقاليم غير متمتعة بالحكم الذاتي ، وذلك لاستمرارها في المشاركة بصورة كاملة في أعمال اللجنة الخاصة خلال سنة ١٩٨٦ ، ويتقدم وفدي بتهنئة خاصة إلى حكومة نيوزيلندا على مساهمتها الايجابية للغاية في نجاح بعثة الامم المتحدة التي زارت توكلاو في تموز/يوليه الماضي ، وفي ضوء هذه الخلفية يأمل وفدي أن تعتمد الجمعية العامة بتوافق الآراء مشروع القرار الخاص بتوكلاو على نحو ما أومت اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار .

ومن ناحية أخرى ، ينضم وفدي إلى اللجنة الخاصة فيما أعربت عنه في تقاريرها من أسف للقرار الذي إتخذته حكومة المملكة المتحدة بالتوقف عن المشاركة في أعمال اللجنة وإن كانت ستستمر في الوفاء بمسؤولياتها بمقتضى ميثاق الامم المتحدة حيال الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي ولاسيما المسؤوليات المنصوص عليها في المادة ٧٣ من الميثاق . وأيا كان الامر فإن وفدي يحث الحكومة البريطانية بقوة ، للأسباب

التي أوردتها اللجنة الخاصة ، على إعادة النظر بجدية في قرارها . كما نأمل أن تستمر المملكة المتحدة بوصفها الدولة القائمة بالادارة في عدد لا بأس به من الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي في السماح للبعثات الزائرة التابعة للأمم المتحدة بدخول الاقاليم الواقعة تحت إدارتها وفقا لاحكام ميثاق الامم المتحدة .

وفيما يتعلق بكل من مسألة أنشطة المصالح الاقتصادية الاجنبية ومآثر المصالح التي تعرقل تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة في ناميبيا وفي جميع الاقاليم الأخرى الخاضعة للسيطرة الاستعمارية ، والجهود الرامية إلى القضاء على الاستعمار والفصل العنصري والتمييز العنصري في الجنوب الافريقي ، ومسألة ما تقوم به الدول الاستعمارية في الاقاليم الخاضعة لادارتها من أنشطة وما تتخذه من ترتيبات يمكن أن تعوق تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، فإننا بوصفنا أعضاء في اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار ، نؤيد تماما تقرير اللجنة عن كل من هاتين المسألتين ولا نرى ضرورة لمناقشتها مرة أخرى في الجمعية العامة . ومن ثم ، سيؤيد وفدي كلا من مشروع القرار ومشروع المقرر اللذين أومت اللجنة الخاصة باعتمادهما بشأن المسألتين سالفتي الذكر . بيد أننا ، نحث الدول الأعضاء والمجتمع الدولي قاطبة على النظر بجدية في تنفيذ مشروع القرار ومشروع المقرر بعد اعتمادهما في الجمعية العامة ، إذ أن هاتين المسألتين تقفان حجر عثرة في سبيل تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ولاسيما في الاقاليم الصغيرة غير المتمتعة بالحكم الذاتي . وتقع على عاتق الدول القائمة بالادارة في الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي مسؤولية خاصة في هذا الصدد . إلا أنه في حالة ناميبيا تقع المسؤولية على عاتق جميع أعضاء منظماتنا للأسباب المعروفة\* .

وسأعرض الآن بإيجاز لمسألة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة من جانب الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية التابعة للأمم المتحدة . وفي البداية فإن وفدي ينضم إلى اللجنة الخاصة في الاعراب عن التقدير للوكالات

\* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد دوس سانتوس (موزامبيق) .

المتخصصة وغيرها من المؤسسات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة التي مازالت تتعاون مع الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية في تنفيذ الاعلان وغيره من قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة . كما أن وفدي يحث جميع الوكالات المتخصصة وغيرها من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة على التعجيل بتنفيذ تلك القرارات .

وبالإضافة إلى إبداء الأسف لاستمرار البنك الدولي في الإبقاء على بعض الصلات المالية والتقنية مع نظام جنوب افريقيا العنصري ، الأمر الذي لابد من وقفه ، فإن وفدي ينضم أيضا إلى اللجنة الخاصة في شجبها للتعاون بين صندوق النقد الدولي وجنوب افريقيا بالمخالفة للقرارات العديدة الصادرة عن الجمعية العامة التي تدعو الصندوق إلى إنهاء هذا التعاون ، ومن ثم فإن وفدي سيؤيد تماما اعتماد الجمعية العامة لمشروع القرار الذي أومت به اللجنة في هذا الصدد ، ويحدونا وطيد الأمل أن يتخذ مجلس المديرين في كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي الاجراءات التصحيحية اللازمة استجابة لمشروع القرار الذي أرجو أن تعتمده الجمعية العامة .

وسأتناول بإيجاز مسألة تقديم المعلومات عن الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي بموجب المادة ٧٣ ( هـ ) من ميثاق الأمم المتحدة . ونحن نتفق تماما مع ما تراه اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار من أنه في حالة عدم صدور قرار من الجمعية العامة نفسها بأن اقليما معيننا من الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي قد حقق قدرا كافيا من الحكم الذاتي حسبما ينص عليه الفصل الحادي عشر من الميثاق ، يكون على الدولة القائمة بالادارة أن تستمر في تقديم المعلومات بمقتضى المادة ٧٣ ( هـ ) من الميثاق بشأن ذلك الاقليم . ولما كان ذلك لا يخرج عن كونه تصحيحا لسهو وقعت فيه الجمعية العامة في هذا الصدد فإن وفدي يحدوه خالص الأمل أن تعتمد الجمعية العامة بتوافق الآراء مشروع القرار الذي أومت به اللجنة الخاصة فيما يتعلق بهذه المسألة بعينها .

أما عن مسألة اقليم جزر المحيط الهادئ ، ومن بينها جزيرة بالاو ، وهو الاقليم الاستراتيجي والمشمول بالوصاية ، أو أن أعرب في البداية عن خيبة أمل وفدي إزاء عدم تقدم مجلس الأمن بتوصية نهائية بشأن ما ينبغي عمله بعد التوصية التي



أصدرها مجلس الوصاية على أثر تقرير اللجنة الخاصة بإنهاء الاستعمار . ولما كان مجلس الأمن لم ينظر حتى الآن في تقرير مجلس الوصاية عن اقليم جزر المحيط الهادئ الاستراتيجي والمشمول بالوصاية فإن وفدي يشك في قدرة هذه الجمعية على إتخاذ إجراء قوي بشأن اقليم بالاو غير المتمتع بالحكم الذاتي . كما أن من المشكوك فيه قانونا أن يكون للدولة القائمة بالادارة حق إتخاذ مثل هذا الاجراء من أجل إحداث تقدم دستوري في جزر المحيط الهادئ كما يحدث الآن من خلال اجراءات انفرادية تتخذها تلك الدول القائمة بالادارة في ظل وجود مثل هذا الفراغ القانوني . ويأمل وفدي مخلصا أن يتخذ مجلس الأمن في وقت قريب الاجراء التصححي اللازم في هذا الصدد حسبما تنص عليه المادة ذات الصلة من ميثاق الأمم المتحدة .

السيد مودنغ (زمبابوي) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : في العام

الماضي فقط اجتمعنا هنا لنتخلف بالذكرى السنوية الاربعين لإنشاء منظمة الامم المتحدة واعتماد الميثاق وهو وثيقة تاريخية ومقدمة ، تصور التزام الدول المتحالفة إشر خروجها من الحرب العالمية الثانية منتصرة ، وكذلك التزام البشرية بأسرها بإقامة وصون السلم والامن الدوليين ، وتصميمها "على انقاذ الاجيال القادمة من ويلات الحرب" .

إن العديدين منا هنا - واتكلم الآن كأحد ممثلي العالم النامي - تأثروا مباشرة بالحروب الأوروبية الكبرى . فقد جُدد آباؤنا وأجدادنا - بالطبع كرعائيا للدول الاستعمارية - وأرسلوا الى ساحات القتال الى جانب أسيادهم المستعمرين ، وكانوا يوضعون في الخطوط الاولى أحيانا ، دفاعا عن الحرية والتحرير وحق الشعوب في تقرير مصيرها بمنأى عن أي تدخل أجنبي أو هيمنة أجنبية . والكثيرون من آباءنا وأجدادنا لم يعودوا أبدا من تلك الحروب ، ومازالوا حتى الآن مدفونين في أماكن بعيدة وأراض أجنبية . ولكنهم ذهبوا وحاربوا لانهم آمنوا بعدالة الكفاح الذي كان يخوضه أسيادهم المستعمرون . وقد قيل لهم انه كفاح من أجل الحرية والاخوة بين البشر ، وانها حرب ضد العدوان والهيمنة الأجنبية .

ولذا كان مما يشبه الخيانة أنه عندما توقف قرع طبول الحرب وحُرت الاراضي الأوروبية المحتلة من السيطرة الفاشية ، لم يكن السادة المستعمرون على استعداد للسماح لرعائيا الدول التابعة لهم بالتمتع بنفس الحرية التي كانوا يتمتعون بها هم أنفسهم ، والتي ساقوا من أجلها هؤلاء الرعايا الى ميادين القتال .

ولم تلبث خيبة أمل رعائيا الدول الاستعمارية أن تحولت الى غضب أدى في النهاية الى الكفاح ضد الاستعمار من أجل الحرية والاستقلال . وهكذا ، وجد كثيرون منا أنفسهم في مواجهة مباشرة أو غير مباشرة مع أسيادنا المستعمرين - مسمين على أن ننتزع منهم ما ساعدناهم على الاحتفاظ به ، وما كان من حقنا أن نحصل عليه أيضا : أعني الحرية والحق في تقرير المصير .

ولذلك كان من المهم أيضا بالنسبة لكثيرين منا أن يشهدوا ويشاركوا في احتفالات العام الماضي بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين لاعتماد الجمعية قرار منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة . لان هذه الوثيقة ، بالنسبة للكثيرين منا هنا ، هي "ميثاق" استقلالنا ، صنعتها وأخرجته القوات المنتصرة المناهضة للاستعمار . وقد علق متحدثون عديدون ، في العام الماضي وهذا العام ، على العلاقة الوثيقة جدا بين الميثاق والإعلان - حيث تؤكد كلا الوثيقتين إيمان المجتمع الدولي بالمبادئ الأساسية لحق تقرير المصير ، كما تؤكدان رفض المجتمع الدولي الهيمنة الاستعمارية ، مفهوما وممارسة ، ورفض كل شكل آخر من أشكال الاستغلال الاجنبي .

إن هذه العلاقة أبعد من ذلك بكثير ، إذ حققت الامم المتحدة ، كما لاحظ العديون صوابا ، في الأربعين عاما التي انقضت على وجودها أهم وأنجح النتائج في تنفيذ إعلان تصفية الاستعمار - وهو نجاح تشهد به المقارنة بين عدد أعضاء الامم المتحدة الموجودين اليوم والعدد المحدود الذي كانت تمثله قبل أربعين عاما .

وكان إسهام بلدان حركة عدم الانحياز في هذا الكفاح إسهاما لا يواهنى ، إذ دافعت منذ تأسيسها ، بل حتى قبل تأسيسها رسميا ، بقوة وشباب عن قضية الذين لا يزالون يخضعون للإساءات والاهانات الاستعمارية .

إن بلدان حركة عدم الانحياز ، التي تقف على الدوام في الطليعة في السعي لتحرير عالمنا من هذا الوباء ، إزداد عددها وتصميمها على نحو يتناسب مع عدد الاقاليم والشعوب التي خرجت من الاستعباد الاستعماري وأصبحت أعضاء فيها ، وتواقية لتكوين هوية خاصة بها فيما بين أصدقاء لهم تجارب وتطلعات مماثلة ، وتواقية أيضا لتقديم تضامنها الموجه الى العمل مع الكفاح المستمر لتخليص عالمنا من آخر مخلفات الاستعمار .

ويدرج تقرير لجنة ال ٢٤ الخاصة المعروض علينا اليوم ، والذي يستحق رئيس اللجنة وأعضاؤها التهئة عليه شانية ، بعض تلك المناطق من عالمنا التي لا تزال

تستعصي فيها حالات استعمارية . وبعض تلك المناطق - وأبرزها ناميبيا وجنر مالفيانس - خص لكل منها بند مستقل على جدول الاعمال ، وقد أتاحت الفرمة لوفد بلدي في حينه لأن يعبر عن رأيه فيها .

وبحكم تجربتنا المشتركة بوصفنا ضحايا للاستعمار ، وبحكم المسؤولية التي نتحملها تجاه جميع من لا يزالون اليوم تحت نير الاستعمار ، فإننا نحن بلدان عدم الانحياز ننظر الى إعلان تصفية الاستعمار وتطبيقه على صعيد عالمي ، على أنه أساسي جدا لتحقيق مقاصد وأهداف الأمم المتحدة على النحو الوارد في الميثاق .

ومن حق الجمعية العامة بل من واجبها أن تعمل ، إما مباشرة وإما عن طريق لجنة ال ٢٤ الخاصة ، وهي "فريق عملها" فيما يتعلق بتنفيذ الإعلان ، على درامة كل حالة لا يتمتع فيها حتى الآن اقليم أو شعب بالحكم الذاتي . ومن حق الجمعية العامة وواجبها ، وهي مسلحة بالميثاق وإعلان تصفية الاستعمار ومعاييرها الخاصة المقبولة على نطاق واسع أن تقرر ما إذا كان ينبغي تصنيف اقليم ما أو شعب ما على أنه "غير متمتع بالحكم الذاتي" ، بغض النظر عن أية اعتراضات قد تشيرها أو تقدمها الدولة أو الدول القائمة بالادارة . فليس القرار من شأن تلك الدولة أو الدول ، وبكل تأكيد ليس من شأنها أن تقرر من طرف واحد الى أي مدى يتمتع اقليم ما أو شعب ما تحت سيطرتها بالحكم الذاتي . لأن ذلك القرار مهما كان عادلا ومخلما ، فإن القضايا التي ينطوي عليها الأمر معقدة وحساسة للغاية بحيث لا يجوز أن تجلس تلك الدولة أو الدول بمفردها مجلس الخصم والحكم ، لأنه كما يقول المثل القديم : ما من رجل ، مهما كان أمينا وشريفا ، يستطيع أن يكون قاضيا في قضيته .

وفي هذا الإطار أتناول قضية سمعنا عنها اليوم الشيء الكثير ، وهي على وجه التحديد قضية كاليدونيا الجديدة .

لقد سمعنا الكثير من الحجج التي تؤيد إعادة ادراجها في قائمة الاقاليم التي لا تتمتع بالحكم الذاتي . وهناك أيضا من يقولون بأن اهتمامنا وقلقنا إزاء هذه القضية هو بمثابة تدخل في الشؤون الداخلية لدولة مستقلة ذات سيادة . والأمر ليس

كذلك . وقد سبق أن بيّنت الأسباب التي تجعل العديدين منا ، نحن الذين عانينا سابقا من الاستعمار في هذا العالم ، يهتمون بهذه الحالات اهتماما شديدا . ولكن ما هو أكثر من ذلك ، أنه قد ثبت بوضوح وعلى نحو مقنع ، في الماضي وشانية هنا اليوم ، أن كاليديونيا الجديدة يجب أن ينظر اليها ، بموجب أحكام الميثاق وإعلان تصفية الاستعمار ، على أنها إقليم لا يتمتع بالحكم الذاتي . وعليه ، فإن الدولة القائمة بالادارة - وهي فرنسا في هذه الحالة - ملزمة بموجب المادة ٧٢ ( هـ ) من الميثاق وبموجب إعلان تصفية الاستعمار كليهما ، بتقديم المعلومات عنه الى الجمعية العامة ، عن طريق لجنة ال ٢٤ الخاصة .

وفي هذا الصدد ، تساءل البعض عن السبب في أننا لا ننتظر حتى تنظر لجنة ال ٢٤ الخاصة في القضية ، ولعل الاعضاء يعرفون أنه مقرر عرضها على اللجنة عندما تجتمع في وقت مبكر من العام القادم . ولكن إذا اتبعنا هذا النهج فإن ذلك يعني أننا لن نولي هذه المسألة اهتمامنا إلا خلال الدورة الثانية والاربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة ، وبمعنى آخر بعد سنة كاملة من الآن وبعد إجراء الاستفتاء الحاسم المقرر عقده قرب منتصف السنة القادمة .

وعلى أي حال ، وكما ذكرت لجنة ال ٢٤ في تقريرها فإن تأجيل مسألة كاليديونيا الجديدة الى السنة القادمة خاضع ل "أي توجيهات قد تصدرها الجمعية العامة في هذا الصدد" - وهو السبب الذي يدفعنا بالضبط لمناقشة القضية الآن ولعرض مشروع القرار A/41/L.33 .

وقد أعاد رؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز ، في مؤتمر قمتهم الثامن المنعقد في هراري في وقت مبكر من هذا العام .

"تأكيد حق جميع الشعوب ، بغض النظر عن حجم مكانها أو مساحتها أراضيها ، في تقرير مصائرهم بمنأى عن أي شكل من أشكال التدخل الاجنبي"

(A/41/697 ، ص ٥٠ ، الفقرة ١٤٩)

وقالوا أيضا :

"إن إدراج كاليديونيا الجديدة ضمن قائمة الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي سوف يكفل قيام الأمم المتحدة على نحو منتظم باستعراض مساهمته يحققه الإقليم من تقدم نحو الحكم الذاتي والاستقلال . ولهذا فقد حثوا بشدة الجمعية العامة للأمم المتحدة على أن تعيد في دورتها الحادية والاربعين إدراج كاليديونيا الجديدة ضمن قائمة الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي" .

(A/41/697 ، ص ٥١ ، الفقرة ١٥١)

ومن ثم يسرنا أن نلاحظ أن هذه النصيحة الحكيمة قد أخذ بها ، وانها لخطوة ايجابية أولى في المشاركة اللازمة لتحقيق تقرير المصير لشعب كاليديونيا الجديدة .

وعليّ أن أثير الآن الى الاستفتاء الذي تنوي الحكومة الفرنسية عقده في كاليديونيا الجديدة قرب منتصف عام ١٩٨٧ . إن هذا أهم قرار سيتخذه شعب ذلك الاقليم في تاريخه لتقرير مصيره . ولهذا السبب لا يجب التواني عن اتخاذ أي احتياطات مبالغ فيه لضمان أن يأتي الإستفتاء حراً ونزيهاً . وفي ضوء ماتم من قبل ، في ضوء الحساسيات التي ينطوي عليها الامر ، وتطلعات أنصار الاتجاهين داخل الاقليم ، يصبح واضحاً أمامنا ضرورة اتخاذ أقصى قدر من الحيطة لكي يكفل العدل والنزاهة بل لكي نتأكد من العمل بهذين المبدأين . وليس هناك من يقدر هذا أكثر من هؤلاء الذين خبروا الاستعمار وتخلصوا منه . حقا ، وأنا أقولها بقدر من التواضع ، إن خبرتنا في الامور المتعلقة بعملية إنهاء الاستعمار ، ومعرفتنا المباشرة بالطرق - أي نعم ، الطرق - التي خبرناها من سادتنا المستعمرين السابقين هما اللتان تجعلنا نبدي ما يمكن أن نسميه بعض "الملاحظات" فيما يتعلق بالاستفتاء القادم . ونحن نبدي هذه الملاحظات الواضحة بروح من الصداقة لاننا نعتبر فرنسا وشعب كاليديونيا الجديدة معاً أصدقاء لنا .

أولا وقبل كل شيء من الضروري لفرنسا ولسكان كاليديونيا الجديدة الاصليين ، بل لبقية العالم ، أن يكون هذا الاستفتاء حراً ونزيهاً وأن يتم التأكد من كونه حراً ونزيهاً . وليس هناك طريقة أفضل للتأكد من أن نتيجة مثل هذا التصويت ستحظى بالموافقة والقبول على الصعيد الدولي إلا باستدعاء مراقبين من هذه المنظمة ليشهدوا العملية بأكملها . والحق ان رئيس وبعض أعضاء لجنة الـ ٢٤ الخاصة - بوصفها هيئة الأمم المتحدة المسؤولة عن رصد التطورات في الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي - يمكن أن يكونوا فريقاً مثاليا للمراقبة له مكانته المرموقة .

ولكي يعتبر الاستفتاء حراً ونزيهاً ، لابد أن يغطي الحدث ، أيضا ممثلون عن منظمات الإعلام الدولية وأن يكون لجميع العناصر المنتمية للاتجاهين المعنيين بالاستفتاء حق الاتصال العلني الحر بوسائل الإعلام .

ثانيا هناك مسألة كيفية طرح القضية أو بالاحرى الخيار على شعب كاليونيا الجديدة . إن أي هيئة تجري استفتاءات للراء أو انتخابات سوف تؤكد أن الاجابات التي يحصل عليها المرء تتوقف الى حد ما على الاسئلة المطروحة والطريقة التي تصاغ بها هذه الاسئلة . ولا نستطيع بالطبع إبداء رأي مسبق في هذا الصدد ولكننا نشعر أن على الدولة القائمة بالادارة أن تعي أن هذا العنصر سيقوم بدور محوري في سير الاستفتاء والاهم من ذلك في طريقة تقييم كل واحد منا لنتائجه .

والقضية الثالثة هي بالطبع مسألة من سيكون له حق التصويت . وهذا يقودنا بالتأكيد الى من هم بالضبط الواقعون تحت الاستعمار . من الواضح أن العسكريين الفرنسيين والفئات المماثلة لهم الذين لا جذور لهم أو وجود دائم في الاقليم لا يمكن إدراجهم ضمن هؤلاء الواقمين تحت الاستعمار . فبالنسبة لهؤلاء الرعايا التابعين لفرنسا حسمت مسألة تقرير المصير بالنسبة للفرنسيين منذ قرون مضت . وعلى ذلك فمن المهم للغاية التوصل الى الاتفاق ، قبل أن يتم الإستفتاء ، على من بالضبط له حق التصويت .

على هذا فنحن نحث على بدء مناقشات بين جميع الاطراف المعنية بعملية إنهاء الاستعمار بالاقليم وأن تبدأ هذه المناقشات حول جميع هذه المسائل وغيرها من المسائل المتعلقة إذا ما كان لاستفتاء العام القادم أن يحقق أي فرصة للنجاح .

وفي الختام ، عليّ أن أؤكد أن ليس هناك في هذا المكان من يسمى الى المواجهة أو يرغب في التدخل في الشؤون الداخلية لأي دولة . والملاحظات التي أبديتها والموقف الذي تتخذه بلدان عدم الانحياز من هذه القضية والتي قمت وغيرها بالكلام عنه بإسهاب إنما يشكل ببساطة وإخلام جانبا من مساهمتنا ، وهي مساهمة نرجو أن يكون فيها مايعزز التوصل الى نتيجة فعالة وسارة في كاليونيا الجديدة .

السيد ظريف (افغانستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد مضى

أكثر من ربع قرن منذ اعتمدت الامم المتحدة القرار ١٥١٤ (د - ١٥) المؤرخ في ١٤ كانون الاول/ديسمبر ١٩٦٠ الذي يحتوي على إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب



المستعمرة . إن اعتماد هذا القرار يشكل أحد المعالم التاريخية في الكفاح من أجل استثمار الاستعمار وفي تمهيد الطريق لإقامة علاقات مُنصفة وعادلة بين الدول في العالم .

ومن المسلم به على نطاق واسع أن اعطاء قوة دفع للكفاح على مستوى العالم من أجل التحرر الوطني قد أصبح واحدة من أعظم المساهمات التي قدمتها الأمم المتحدة من أجل تنفيذ المبادئ السامية والمقاصد النبيلة المجسدة في ميثاقها .

ومنذ ذلك الحين استطاعت عشرات البلدان والشعوب المستعمرة أن تحرز استقلالها السياسي وأن تنضم إلى أسرة الدول الحرة وأدى ذلك إلى زيادة مطردة في عضوية هذه الهيئة العالمية .

وبقدر ما نرحب بالنجاحات التي احرزت في مجال انتهاء الاستعمار ، لا يسعنا سوى الاعراب عن أسفنا العميق لاستمرار وجود آثار للاستعمار في بعض اجزاء العالم . ويبدو من الصعب تصديق ان ما يقرب من ٢ ملايين نسمة لا يزالون يرزحون تحت نير التبعية الاستعمارية ؛ وان مواردهم البشرية والطبيعية تستنزفها الدول الاستعمارية وشركاتها عبر الوطنية ، وان اراضيها تستخدم للأغراض العسكرية والاستراتيجية للدول الاستعمارية .

إن ناميبيا هي ابرز مثال على الاستغلال والقمع للإنسانيين والاستعماريين . إن نظام بريتوريا العنصري والاستعماري مافتح ، بالتعاون مع بلدان امبريالية معينة ولاسيما الولايات المتحدة ، يتحدى ارادة المجتمع الدولي ويرفض سحب قوات احتلاله وادارته الاستعمارية من ناميبيا . ولم يتسن تنفيذ قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، الذي يُجسد خطة الامم المتحدة لناميبيا ، بسبب استمرار تعنت نظام بريتوريا العنصري وحلفائه الامبرياليين الاقربين . وتنهب الثروة الطبيعية للاقليم وموارده البشرية بصورة اجرامية وتستخدم اراضي كراسي جسر لمواصلة العدوان وأعمال زعزعة الاستقرار ضد بلدان خط المواجهة .

وبغية وضع عقبات اضافية على طريق استقلال ناميبيا ، زج نظام بريتوريا العنصري والاستعماري وحليفه الرئيسي الولايات المتحدة ، بمسائل دخيلة وغير ذات صلة مثل وجود القوات الكوبية الاممية في انغولا . لقد رفض المجتمع الدولي رفضا قاطعا ذلك الربط الذي يستخدم كشرط مسبق لاستقلال ناميبيا .

ومن أجل الطعن في كون المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابسو) هي الممثل الحقيقي والشرعي الوحيد للشعب الناميبي ، حاول نظام الفصل العنصري بلا طائل أن يقيم ادارة عميلة في ويندهوك وأن يحافظ على استمرارها ، وهي الادارة التي رفضها شعب ناميبيا والمجتمع الدولي .

ويحدونا الامل في أن يؤدي تصاعد الانشطة العالمية الرامية الى انتهاء نظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا والاسراع بالتضال من أجل استقلال ناميبيا - وهي

الانشطة التي بلغت ذروتها في الدورة الاستثنائية الرابعة عشرة للجمعية العامة الخاصة بناميبيا في ايلول/سبتمبر الماضي - بلوغ النتائج المنشودة وتمكين شعب ناميبيا من تحقيق تطلعاته التي يصبو اليها منذ زمن طويل في الاستقلال والحرية . إن شعب بورتوريكو ما فتئ يعاني تحت السيطرة الاستعمارية . وبما ان الولايات المتحدة تستخدم بورتوريكو كقاعدة عسكرية كبيرة في إطار خططها الجغرافية السياسية ، فقد حاولت بصورة وحشية أن تقمع صوت شعب بورتوريكو الذي يتوق الى تقرير المصير والاستقلال . إننا نعرب عن تضامننا الكامل مع شعب بورتوريكو في نضاله للتخلص من نير التبعية .

وفي الصحراء الغربية حلت دولة استعمارية جديدة محل دولة استعمارية قديمة ، مما ادى الى استمرار انكار حق الشعب الصحراوي في تقرير المصير . إن حكومة جمهورية افغانستان الديمقراطية تعترف تماما بحكومة الجمهورية الصحراوية العربية الديمقراطية وتدعو كل الاطراف الى العمل على تهيئة الظروف المفضية الى تنفيذ قرارات منظمة الوحدة الافريقية والجمعية العامة للأمم المتحدة .

وفي جنوب الاطلسي تتشبث امبراطورية استعمارية حطمت منذ زمن طويل ، عن طريق العدوان ، بأراض تدخل في إطار سيادة جمهورية الأرجنتين . إن بريطانيا التي تهتم بكل شيء عدا حق الآخرين في تقرير المصير تتقمص ، ويا للعجب ، دور المدافع عن هذا الحق في حالة لا تتعلق الا باسترجاع السيادة .

وفي المحيط الهندي لا تزال تخضع أقاليم تابعة للأمم ذات سيادة مثل أرخبيل شاغوس وجزيرة مايوت اللذين يدخلان في سيادة موريشيوس وجزر القمر على التوالي ذا سيادة ، خاضعة لاحتلال دول استعمارية سابقة او ورثتها .

ولا تزال أقاليم صغيرة اخرى كثيرة واقعة في قبضة الدول الاستعمارية والامبريالية التي تستخدمها أساسا كقواعد عسكرية في إطار خططها العدوانية العالمية .

ونحن نلاحظ بارتياح أن الجمعية العامة تنظر في مشكلة كاليديونيا الجديدة التي أنكر طويلا حقها في أن تلقى العناية الواجبة من المجتمع الدولي . لقد أصبحت مشكلة كاليديونيا الجديدة ، بفضل ارتفاع المد النضالي لشعب الكانك والموقف الايجابي لبلدان كثيرة في المنطقة ، احدى قضايا الساعة في مجال انهاء الاستعمار . ونحن نؤيد نضال شعب الكانك ونناشد فرنسا أن تتخلى عن تكتيكاتها المعوقة وأن تشرع في مفاوضات جادة تؤدي الى أن يمارس شعب الكانك حقيقة حقه في تقرير المصير .

إن اقليم جزر المحيط الهادئ المشمول بالوصاية والمعروف أيضا باسم ميكرونيزيا يدخل عامه الحادي والاربعين في ظل ادارة الولايات المتحدة . وبموجب ميثاق الامم المتحدة واتفاق الوصاية الذي ابرم بين الولايات المتحدة والامم المتحدة في ١٩٤٧ ، تحملت حكومة الولايات المتحدة طوعيا ، بوصفها السلطة القائمة بالادارة ، مسؤولية تعزيز السلم والامن الدوليين ، ودفع التقدم السياسي والاقتصادي والاجتماعي والتربوي لشعب الاقليم وتطويره تدريجيا صوب الحكم الذاتي او الاستقلال ، وتشجيع احترام حقوق الانسان والحريات الاساسية للجميع بغير تفرقة على أساس العرق او الجنس او اللغة او الاصل . غير أن الاقليم تحول بعد أربعين عاما قضاها في ظل حكم الولايات المتحدة ، الى نقطة انطلاق عسكرية استراتيجية للعدوان ، ووجد شعب الاقليم نفسه أكثر تبعية من ذي قبل ، من النواحي الاقتصادية والاجتماعية .

والدراسة المتأنية للحالة والمطالب التي قدمها الميكرونيزيون الى السدورات الاخيرة لمجلس الوصاية والوثائق الاخرى ذات الصلة ، تكشف بوضوح الحالة المؤسفة لذلك الاقليم . وقد ذكر السيد ماك هنري ، الممثل الدائم السابق للولايات المتحدة لدى الامم المتحدة ، في كتابه "ميكرونيزيا : خيانة الامانة/الوصاية" ، ما يلي :

"لقد كان الفشل الذريع مآل التنمية الاقتصادية التي قامت بها الولايات المتحدة لميكرونيزيا . فلا توجد صلة بين البرامج السياسية والاجتماعية والتربوية المنفذة وبين الحقائق والامكانات الاقتصادية للاقليم .

والنتيجة هي ان ميكرونيزيا تجاوزت بالفعل كثيرا مستوى اقتصاد الكفاف ، لكنها غير قادرة على المضي قدما او حتى الحفاظ على المستويات الحالية بغير مساعدة خارجية هائلة" .

وهذا في الواقع وضع مخز بعد اربعين عاما من تولي الدولة القائمة بالادارة المسؤولية المباشرة . فقد خصصت عشرات آلاف الافدنة من الارض للأغراض العسكرية ، وحولت اجزاء من الاقليم الى مناطق لاختبار الاسلحة الهيدروجينية الذرية التي تملكها السلطة القائمة بالادارة ، ونُقل مكان بيكيني من جزيرتهم بعد ان تعرضوا الى درجة خطيرة لاشعاع تجارب الاسلحة النووية . ويجرى توسيع نطاق القواعد العسكرية والمطارات والمرافئ القائمة او يزمع انشاء عدد جديد منها .

وتنتهج الولايات المتحدة سياسة عامة ازاء ميكرونيزيا تستهدف التجزئة غير الشرعية وغير القانونية لاقليم مشمول بحماية الامم المتحدة وضمه بصورة نهائية بذريعة ما يسمى الارتباط الحر المغروض على سكانه بواسطة الضغط والتهديد .

إن حكومة جمهورية افغانستان الديمقراطية تعتقد اعتقادا راسخا أن مسألة ميكرونيزيا تتسم بطبيعة خاصة تماما نظرا لطابعها الاستراتيجي الحيوي . ونعتقد في الوقت نفسه انها جزء لا يتجزأ من مشكلة انهاء الاستعمار ، وبالتالي فإن احكام إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة تنطبق تماما على اقليم جزر المحيط الهادئ المشمول بالحماية .

ويجب على الأمم ان تستمر في تحمل المسؤولية عن مساعدة شعب ميكرونيزيا على ممارسة حقه الشرعي غير القابل للتصرف في تقرير المصير الحقيقي وتوفير الامكانية لهم لاقامة دولة مستقلة .

ويعتقد وفد جمهورية افغانستان الديمقراطية اعتقادا راسخا انه ينبغي للجمعية العامة ان تسترعي بصفة عاجلة اهتمام مجلس الامن الى مسألة اقليم جزر المحيط الهادئ المشمول بالوصاية وذي الاهمية الاستراتيجية ، وفقا للمادة ٨٢ من ميثاق الأمم المتحدة . ولا ينبغي ان يسمح المجتمع الدولي باستيعاب اقليم جزر المحيط الهادئ المشمول بالوصاية داخل الولايات المتحدة . وعدم الحيلولة دون ذلك بمشابرة تجاهل لمشاعر شعب الاقليم وانتهاك صارخ لميثاق الأمم المتحدة .

ولا نستطيع نحن اعضاء الأمم المتحدة ان نفخر بما انجزناه في مجال انهاء الاستعمار الا عندما نكرس انفسنا من جديد لإعمال مبادئ تقرير المصير والاستقلال لجميع الأمم والبلدان . ولا يمكن ان يتجلى ذلك الا اذا واصلنا بلا هوادة جهودنا المشتركة من اجل القضاء على ظاهرة الاستعمار التي تنتمي الى العصور الوسطى في جميع ارجاء العالم قضاء نهائيا .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : طلب ممثلون كثيرون الكلمة

لممارسة حق الرد . فهل لي ان اذكر الاعضاء ، انه وفقا لمقرر الجمعية العامة ٤٠١/٢٤ ، تحدد مدة الكلمات التي تلقى ممارسة لحق الرد بعشر دقائق للكلمة الاولى وخمس دقائق للكلمة الثانية ، على ان يتكلم الممثلون من مقاعدهم .

السيد الاتاسي (اندونيسيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لاحظنا بأسف

عميق الاشارات الحاطة من قدر بلدي ولا شأن له بها على الاطلاق ، والتي رأى ممثل فرنسا ان من المناسب ان يضمنها بيانه منذ بضع دقائق . لقد تساءل عن مدى ملاءمة تأييد اندونيسيا لمشروع القرار .

وبما أنه يبدو أن ممثل فرنسا يزال على غير علم بأحدى الركائز الأساسية لسياسة اندونيسيا الخارجية ، بالرغم من أننا شرحناها له هنا في نيويورك وفي جاكرتا على مستوى أعلى ، وفي باريس ، فاني مظهر لأن أعرفه بها مرة أخرى . يرتكز تأييد اندونيسيا لهذه القضية كما في جميع القضايا المماثلة على مبدأ ؛ وهو المبدأ الذي يمثل حجر الزاوية في سياستنا الخارجية منذ استقلالنا ، ومنصوص عليه في دستورنا . انه مبدأ مناهضة الاستعمار والاستعمار الجديد في جميع اشكالهما ؛ انه مبدأ تقرير المصير وانهاء استعمار الشعوب . انه مبدأ نتمسك به بشدة الى درجة انه لا يمكن التفريط فيه ، ولو على أساس علاقات المداقة الحميمة والمملحة المتبادلة الموجودة بين فرنسا وبلادي . ونحن نأسف لأن فرنسا لا تقبل وجهة نظرنا هذه وأن ممثل فرنسا ما زال يربط موقف اندونيسيا باشارات وسياقات مطمئنة . وفيما يتعلق بتييمور الشرقية ، يؤسفني انني مظهر أن أصح الوقائع شائبة لممثل فرنسا في هذه النقطة أيضا . اننا نعرف جميعا أن شعب تيمور الشرقية اختار الاستقلال عن طريق الاتحاد مع اندونيسيا بما يتفق مع القرار ١٥١٤ (د - ١٥) والمبادئ : السادس والثامن والتاسع من القرار ١٥٤١ (د - ١٥) . وقد حدث ذلك عندما اختارت الاغلبية الساحقة من شعب تيمور الشرقية ، تمشيا مع ممارساتها والديمقراطية التقليدية ، الاستقلال عن طريق الاندماج في الجمهورية ، وذلك حقها الذي اعترف به القرار ١٥٤١ (د - ١٥) . وقد توجت كل عملية انهاء الاستعمار في تيمور الشرقية بمفحة رسمية بالقانون الذي اصدره رئيس جمهورية اندونيسيا في تموز/يوليه ١٩٧٦ وسمي بقانون الاندماج .

ومن الحقائق المسجلة انه طوال هذه العملية بذلت حكومة اندونيسيا والحكومة الانتقالية لتيمور الشرقية كل الجهود الممكنة لاشراك الأمم المتحدة في عملية انهاء الاستعمار . فقد ارسلت الدعوات لذلك ولم يفتنا ان نقدم التقارير عن كل مرحلة من مراحل تلك العملية للأمين العام للأمم المتحدة وممثله الخاص في ذلك الوقت السيد وندسبير غوتشياردي ، ورئيس مجلس الأمن ، ورئيس اللجنة الخاصة لانهاء الاستعمار .

وهكذا فإن لم يكن عدم اشتراك الأمم المتحدة الفعال في هذه العملية يرجع إلى التقصير في السعي إلى ذلك . وقد احتبطت الأغلبية الساحقة لشعب تيمور الشرقية وممثلوه الحقيقيون - بقرارهم ذاك - مخططات العناصر التي سعت إلى فرض الأمر الواقع على الأقلية .

فاندونيسيا لم تحل دون ممارسة حق تقرير المصير أو دون إنهاء الاستعمار في تيمور الشرقية ، كما يلمح بذلك ممثل فرنسا من طرف خفي ، بل كان دورها بالتحديد المساهمة في عملية إنهاء الاستعمار بالمساعدة ، في جملة أمور ، على ضمان إسماع صوت الأغلبية الساحقة لشعب تيمور الشرقية معبرا عن إرادتها التي أعربت عنها بشكل ديمقراطي واحترام هذه الإرادة وضمان عدم التجاوز عنها بدساتر الدولة الاستعمارية السابقة أو فرض حكم الأقلية المصلح من جانب واحد . الحيلولة دون ممارسة حق تقرير المصير أو إنهاء الاستعمار في تيمور الشرقية .

وقد ألمح ممثل فرنسا في بيانه أيضا إلى إيريان الغربية ، إيريان جايا كما نسميها ، وهو الأقلية الذي يقع على حدود بابوا غينيا الجديدة . وقال انه يبدو انه لم يكن لدى شعب بابوا غينيا الجديدة ما يقوله :

"عن المظالم التي يتعرض لها أشقاؤهم على حدود بلدهم وفي جزيرة

بابوا نفسها" . (اعلاه ص ٦٨)

وبطبيعة الحال فأنني لا أنوي الحديث نيابة عن أشقائنا في بابوا غينيا الجديدة ، لكنني أعترف صراحة بأنني متحير . فما الذي يعنيه بقوله انهم لم يقولوا شيئا عن المظالم ؟

ان جميع الوفود تعرف ، أن إيريان جايا ، التي كانت من قبل جزءا من جزر الهند الغربية - الهولندية ، اضطرت أن تخوض نضالا طويلا لتتحد معنا مرة أخرى . وبسبب خدعة استعمارية جديدة - لن استطرد في الحديث عنها ولن أعقد المقارنات بشأنها - حيل بين شعب إيريان جايا مؤقتا وبين الانضمام إلى أشقائه الاندونيسيين في



اندونيسيا الحرة المستقلة . الا انه في النهاية ، وعن طريق نضال طويل مرة اخرى وبمساعدة الامم المتحدة التي اشتركت بصورة فريدة وغير مسبوقه ، مكلل نضالهم بالنصر في النهاية على اساس الاختيار الحر لشعبها ، ثم صادقت هذه الهيئة العالمية على هذا الاختيار في القرار ٢٥٠٤ (د - ٢٤) الصادر في ١٩٦٩ .

ومنذ الاستقلال ما فتئت العلاقات بين اندونيسيا وبابوا غينيا الجديدة اللتين تجمع بينهما حدود مشتركة تمتد الى مسافة ٩٠٠ ميل ، نشطة ومنتسمة بالتعاون . وكلما شارت مشاكل او سوء تفاهم او بعض التوترات ، فسرعان ما تناقش بروح التعاون والمداقة والاحترام المتبادل .

لقد انضمنا الى لجان الحدود ولجان التنمية على طول الحدود ، ومنذ شهرين فقط توجت كل هذه الجهود بتوقيع معاهدة الصداقة بين بلدينا . ففي ضوء هذه الحقائق ، عليّ أن أقرّ حقاً إنني لا أفهم ماذا كان يعني ممثل فرنسا بقوله انه ليس لدينا شيء يذكر نقوله عن "مِحَن" إخوانهم .

لقد انصتنا باهتمام بالغ للبيان الذي أدلى به ممثل فرنسا ، وسيأخذ وفد بلادي - كالمعتاد - في الاعتبار على نحو جاد وجهات النظر التي أعرب عنها ، لكنني - بكل صراحة - أود أن أقول له ان الايفال في ملاحظات غير ملائمة ولا صلة لها بالموضوع لن يعزز حججه أو يرفع من مستوى نقاشنا .

السيد طومبسون (فيجي) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أبدأ

بتأييدي التام للملاحظات الأخيرة التي أدلى بها الممثل الدائم لاندونيسيا . لقد أحزن وفد بلادي ، وكذلك مجموعة محفل جنوب المحيط الهادئ التي تكلمت باسمها هذا الصباح ، غاية الحزن الهجوم المتوحش الذي لا معنى له من جانب ممثل فرنسا الدائم . ونحن نعتبر أن هذا السلوك غير لائق بل ويجب ألاّ يمدد عن ممثل لدولة كبرى هي عضو دائم من الاعضاء الخمسة الدائمة العضوية في مجلس الأمن . بل في الواقع ، من أحد الأبناء المؤسسين لهذه المنظمة . لقد أحجمنا عمدا عن استخدام لهجة حادة وعن المبالغة في الجدل ، على أمل أن نرى مناقشة منظمة ومعقولة . ومما يؤسف له غاية الأسف ان هذا لم يكن ممكنا .

لقد أعاد الممثل الدائم لزيمبابوي القضية الى منظورها الصحيح بكل وضوح ولباقة . وهذا ما أشكره عليه ، ومع ذلك ، فقد أدلى ممثل فرنسا بعد ظهر اليوم بإدعاءات عديدة مطننة بل وزائفة . وهي كلها ادعاءات تطفو على السطح لكنها عديمة الجدوى . بل ان الجمعية استمعت من قبل الى هذه الحجج ذاتها ورفضتها المرة تلو الأخرى . فهو - على سبيل المثال - يزعم ان البرهان على كون كاليدونيا الجديدة ليست اقليما غير متمتع بالحكم الذاتي ، هو ان كل سكانها مواطنون فرنسيون ، ويدلون بأصواتهم في الانتخابات الفرنسية ، بل ان كاليدونيا الجديدة ممثلة في البرلمان الفرنسي .

والنقطة الاولى التي يجب أن نذكر هنا هي أن فرنسا إدعت في عام ١٩٤٨ ، إن سكان كاليدونيا الجديدة كلهم يتمتعون بوضع مماثل لغيرهم من مواطني الجمهورية الفرنسية ، ولهذا طالبوا بإزالة كاليدونيا الجديدة من قائمة الاقاليم التي لا تتمتع بالحكم الذاتي . لكن يلاحظ إن غالبية السكان الكانك لم يكن لهم في ذلك الوقت أي حق في الإدلاء بأصواتهم .

أما النقطة الثالثة ، فهي أن الحجة الخاصة بالتمثيل في الجمعيات الوطنية للسلطات القائمة بالادارة ، لم تكن حجة مقنعة اطلاقا في حد ذاتها . فعلى سبيل المثال ، لم تقبلها الجمعية العامة عندما احتج البرتغال بأن الدليل على اندماج أنغولا وموزامبيق وغيرهما من الاقاليم البرتغالية في البرتغال هو ان تلك الاقاليم كانت تنتخب ممثلين لها في الجمعية الوطنية البرتغالية . وقد أدرجت هذه الاقاليم على انها اقاليم لا تتمتع بالحكم الذاتي .

فهل يعتقد الممثل الدائم لفرنسا - كما تنطوي على ذلك منطقيا الحجج التي ساقها اليوم - إن موزامبيق وانغولا لم يكونا مطلقا اقليمين غير متمتعين بالحكم الذاتي ، وإن الجمعية قد تصرفت على نحو غير صحيح وغير مشروع بنظرها لتلك المسألة ؟ هذا هو ما يطلب من أعضاء الجمعية قبوله بالحجة التي ساقها اليوم .

وفضلا على ذلك ، تتناقض ممارسات فرنسا بشأن اقاليمها السابقة مع هذه الحجة . فمنذ عام ١٩٤٦ الى ١٩٥٨ ، جلس ممثلون للمستعمرات الفرنسية الافريقية في مجلسي الجمعية الوطنية الفرنسية طوال فترة الجمهورية الرابعة . ومع ذلك ، اعترفت فرنسا طوال تلك الفترة بأن تلك الاقاليم لم تكن تتمتع بالحكم الذاتي وفقا للفصل الحادي عشر من الميثاق ، وواصلت تقديم المعلومات عن تلك الاقاليم .

كما ادعى ممثل فرنسا ايضا ان المذكرة الموجزة التي عملها وفده توضع بجلاء موقف حكومته إزاء القضايا القانونية التي تثيرها هذه الحالة ، وبذلك يتخلص منها .

إن هذا ادعاء جريء ولا يمكن تركه دون الرد عليه . فهو ادعاء ينطوي على الاقل على رفض كامل لدور الامم المتحدة في تصفية استعمار الاقاليم التي لا تتمتع بالحكم

الذاتي بل ويخفي وراءه الادعاء القانوني الذي تقدمت به فرنسا مرارا وتكرارا بشأن اعلان إنهاء الاستعمار لا صلاحية له ، وإن لجنة تصفية الاستعمار ليس لها وجود ، واعمالها غير قانونية وتتجاوز نطاق الدور الذي صرح الميثاق للدول الاعضاء بشأن تلعبه في بحث الحالة في الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي . فهو يؤكد - على سبيل المثال - كما فعل أسلافه في الاربعمينات ، والخمسينات ، والستينات بل والسبعينات ، ان أحكام الفصل الحادي عشر من الميثاق ذات طابع اختياري أو مؤقت الى حد ما ، وغير ملزمة لفرنسا إلا اذا ما اختارت هي ان تلتزم بها . وهذه حجة مالوفة ، وقد رفضتها الجمعية العامة المرة تلو الاخرى .

إن ما يقوله ممثل فرنسا حقا هو ان أحكام الميثاق يمكن تجزئتها ، ويمكن لاية دولة عضو ان تختار منها ما تحترمه من أحكام وما لا تحترمه . لقد كانت هناك مناقشات عديدة مطولة في اللجنة الرابعة وفي الجلسات العامة بشأن هذه النقطة ، يرجع تاريخ بدء تبادل الرأي بشأنها الى عام ١٩٤٧ . لكن حتى في هذه الايام عندما كانت للسلطات القائمة بالادارة واصدقائها مركز في الجمعية من الناحية العددية ، رفضت الجمعية قبول هذا الادعاء الذي شروج له فرنسا اليوم في الجمعية .

لقد سويت على نحو فعال أي شكوك متبقية باعتماد اعلان انتهاء الاستعمار في عام ١٩٦٠ ، القرار ١٥١٤ (د - ١٥) . وطبقا لما جاء في الكتاب الذي له حجيته الذي وضعه جودريش وهامبرو وسيمونى عن الميثاق ، في إثر اعتماد ذلك الاعلان ، وانشاء لجنة انتهاء الاستعمار تحول التركيز في مناقشات انتهاء الاستعمار من الجدل حول تفسير الفصل الحادي عشر من الميثاق ، الى الجدل حول الاقاليم التي ينبغي أن تنطبق عليها تلك الاحكام .

وقد أشار هذه النقطة على نحو اكثر قوة أحد أعضاء محكمة العدل الدولية القاضي بيجاوي في تقديمه لكتاب كوت بلليت عن ميثاق الامم المتحدة . وقد استشهد بما قاله القاضي بيجاوي في الورقة غير الرسمية الخاصة بكاليدونيا الجديدة ، والتي عمتها فرنسا على الدول الاعضاء منذ بضعة اسابيع فقط غير ان الورقة الفرنسية تقتبس فقط جملة واحدة في بداية الفصل ، لكنها تتجاهل التحليل الذي قدمه القاضي بيجاوي

لممارسة الامم المتحدة كما تطورت على مر السنين . وهي تتجاهل استنتاجاته التي تناقش تماما العبارة التي استشهدت من أجلها الوثيقة الفرنسية بالقاضي بيجاوي .  
وأخيرا ، ربما يكون الاوان قد فات كي نعود بمقارب الساعة الى الوراء وقد تتذرع فرنسا بأنها التزمت موقفا ثابتا لا يتغير . ولكن الحقيقة هي ان موقفها ظل بصورة ثابتة متخلفا عن مواقف بقية العالم .

السيد فان ليروپ (فانواتو) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد طلبت

الكلمة لممارسة حق وفد بلادي في الرد بوصفي ممثلا لاحد بلدان ميكرونيزيا الثلاثة التي اشار اليها بعد ظهر اليوم زميلي وصديقي العزيز ممثل فرنسا . لقد كانت فرنسا في يوم ما حاكما مستعمرا لفانواتو . ولذلك ، فإنها قد أطلقت على البلد اسما آخر ، وادعت انها تفكر وتتكلم بل وتعمل باسم شعب فانواتو . لكن بمساعدة الامم المتحدة وعونها حصلت فانواتو على استقلالها في عام ١٩٨٠ ، وانضمت الى الامم المتحدة في عام ١٩٨١ .

إنني أعلن هذا بوصفه تذكرة رقيقة بأن حكومة فانواتو تتكلم عن نفسها . ولم يكن من الملائم في اي وقت ان تتكلم فرنسا نيابة عن فانواتو . وليس من الملائم من باب أولى ان تحاول فرنسا القيام بذلك الآن .

لذلك ، نرفض رفضا قاطعا ذلك الادعاء الذي لا اساس له من الصحة ، من جانب مغير فرنسا ، بأن الصيغة التي تقدمنا بها صيغة متناهية البساطة ، فاستقلال الكانك لا يمكن ان يقرره الا الكانك انفسهم . ان موقفنا بشأن هذه المسألة واضح ، كما أعلن ذلك ممثلو حكومتنا من قبل ، وقد أعلنه بكل اقتدار وبلاغه صباح اليوم ممثل فيجسي ، بوصفه رئيسا لمجموعتنا الاقليمية ، وسيميد وفد بلادي اعلانه في سياق المناقشة . فنحن لا نحتاج الى ما يبذله ممثل فرنسا من جهد ولا نرحب بتلك الجهود التي يبذلها كي يتكلم نيابة عنا ، ليخبرنا من الذي ينبغي ان نتضامن معه ، أو يتنازل بأن يصف تأييدنا لاستقلال كاليدونيا الجديدة بأنه ارتباط عاطفي تلقائي مهما كان معنى ذلك .

لقد ناقش ممثل فرنسا كذلك بعض التفاصيل الأخرى التي نعتقد أنه من الأفضل أن تترك لتبحثها لجنة الـ ٢٤ الخاصة بعد أن تضع هذه الدورة للجمعية العامة مسألة كاليدونيا الجديدة في مكانها الصحيح على قائمة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي ثم تحليلها للجنة مرة أخرى إلى الجمعية العامة في دورتها الثانية والأربعين . بيد أن إصراره على الزعم بأننا نريد أن يبت في مصير كاليدونيا الجديدة من جانب أقلية من السكان هو بيان غير صحيح ومشوّه للحقيقة ، الأمر الذي يجعلني أذكره واسترعي انتباه السادة ممثلي الدول إلى الرسالة التي وجهها رئيس وزراء فرنسا الأسبق السيد مسمير في شهر تموز/يوليه ١٩٧٢ إلى السيد دنيال الذي كان وزيرا للدولة ، مسؤولا عن وزارة محافظات وأقاليم ما وراء البحار .

لقد بينت هذه الرسالة أن هناك سيادة فرنسية متمدة ترمي إلى تنظيم هجرة استيطانية واسعة النطاق إلى كاليدونيا الجديدة من أجل تغيير التكوين الديمغرافي لذلك الأقليم كيما يحرم إلى الأبد سكانه الأصليين المستعمرون من حقوقهم الشرعية كشعب . وسأتلو عليكم الآن فقرتين من تلك الرسالة ، سيجد السادة الممثلون انهما مشيرتان للاهتمام البالغ ؛ وفيما يلي نصهما :

"ان المطالب الوطنية للسكان الأصليين لا يمكن تجديدها في المدى الطويل الا عندما تصبح المجموعات التي لم تنشأ أصلا من منطقة المحيط الهادئ تمثل اغلبية ديمقراطية . ولا يمكن تحقيق هذا التأثير الديمقراطي طويل الاجل بدون حدوث هجرة منتظمة للنساء والاطفال" .

وتستطرد الرسالة قائلة :

"وفي مثل هذه الظروف يمكن أن تصبح كاليدونيا الجديدة خلال فترة ٢٠ عاما اقليما فرنسيا صغيرا ينعم بالرخاء ويكون مشابهها للكسمبرغ . ومن الطبيعي انه سيكون له شأن في منطقة المحيط الهادئ غير الاهلة بالسكان يفوق ما للكسمبرغ من شأن في أوروبا . ونجاح هذا العمل سيكون أمر لا غنى عنه للحفاظ على المصالح الفرنسية في المناطق الواقعة شرقي قناة السويس ، وهو يعتمد على توافر ظروف أخرى ، من بينها قدرتنا على النجاح أخيرا ، بعد

العديد من النكسات التي تعرضنا لها في تاريخنا ، في عملية الاستيطان فيما وراء البحار" .

وتشكل هذه السيادة بوضوح انتهاكا لمبادئ الأمم المتحدة واعلاناتها . وهي مثال على ذلك النمط من التزييف الاجتماعي الذي يصرّ بيان الحكومات الاستعمارية . وهذا السبب بالذات هو الذي يجعلنا نريد اشتراك الأمم المتحدة في عملية انتهاء الاستعمار في كاليدونيا الجديدة ، ونعتقد أن هذا السبب بالذات هو الذي يجعل فرنسا أيضا لا تريد اشتراك الأمم المتحدة .

السيد مكدويل (نيوزيلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لا أود أن

أثقل كثيرا على الجمعية العامة . إلا أن هناك نقاط عديدة في بيان الممثل الدائم لفرنسا تستدعي التنفيذ . وسوف أتناول نقطتين فقط من هذه النقاط .

أولا ، أبدى الممثل الدائم لفرنسا ملاحظة مؤداهما أن نيوزيلندا امتنعت عن التصويت في عام ١٩٦٠ على القرار ١٥٤١ (د - ١٥) . واستخلص من ذلك بعض الامتناجات الخاطئة . ولاحظ أنه لم يذكر التصويت الأهم على القرار ١٥١٤ (د - ١٥) بشأن الإعلان الخاص بانتهاء الاستعمار ، الذي أيده نيوزيلندا ولم تؤيده فرنسا . ومن الأمور التي لها دلالتها انه لم يشر الى أي قرار آخر من قرارات الجمعية العامة لأنه ليس من بينها ما يمكن ان تستشهد به لتأييد موقفه .

إننا لسنا هنا لنحاول إعادة كتابة التاريخ أو إعادة تفسيره . وتصويتنا على القرار ١٥٤١ (د - ١٥) مسجل ، إلا أنه من السخریات الطريفة ان تحفظنا آنذاك ، أي منذ ٢٦ عاما ، كان يتعلق بأحد جوانب النص ، وهو الإشارة الى دور بعثات الأمم المتحدة في الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي ، وفي هذا ، كنا في الحقيقة فسي طليعة من ساروا على طريق انتهاء الاستعمار .

هذه اذن هي النقطة الأساسية . ان بعض البلدان ، بل معظمها ، تجاوزت مع مسيرة التاريخ . وقد رحب معظمها بالنظام الدولي الجديد الذي بشر به القراران ١٥١٤ (د - ١٥) و ١٥٤١ (د - ١٥) . وقد فعلت نيوزيلندا ذلك. أما فرنسا فقد ظلت ثابتة في معارضتها لاشتراك الأمم المتحدة في المسائل المتعلقة بانتهاء الاستعمار .

فيذا كان الوقوف بعناد في وجه مسيرة التاريخ يعتبر تعريفا جديدا لعبارة الشبكات على المبدأ ، فسوافق اذن على ان فرنسا كانت ثابتة على المبدأ . لقد التزمت نيوزيلندا بدقة بنص وروح القرارين ١٥١٤ (د - ١٥) و ١٥٤١ (د - ١٥) منذ اعتمادهما عام ١٩٦٠ . وهذه مسألة ثابتة في السجلات . إن ما قدمته حكومة بلدي من تعاون في هذا السياق كان موضع تقدير كريم صباح اليوم من رئيس اللجنة الخاصة المعنية بانتهاء الاستعمار ثم مرة أخرى منذ لحظات من الممثل الدائم لجمهورية تنزانيا المتحدة .

ومن ناحية أخرى ، ما الذي فعلته فرنسا في نفس هذه الفترة ؟ لقد عارضت كل جهد بذلته لجنة انهاء الاستعمار لبحث الظروف السائدة في أي إقليم فرنسي . ورفضت ذكر مجرد كلمة واحدة عن التطورات التي حدثت في تلك الاقاليم . ورفضت الاشتراك في أي عمل من أعمال اللجنة الخاصة ، حتى عندما اضطرت الجمعية العامة الى أن تعيد ادراج الاقاليم الفرنسية ، مثل الصومال الفرنسي ، في قائمة الامم المتحدة للاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي عقب رفض فرنسا التعاون . لقد رفضت فرنسا تقديم أي معلومات أو حضور أي جلسات استماع بشأن الاحوال السائدة في تلك الاقاليم . ولم يتم اطلاقاً دعوة أي بعثة للأمم المتحدة لزيارة أي إقليم فرنسي غير متمتع بالحكم الذاتي . ومع ذلك ، فإن ممثل فرنسا يعني فيما يبدو أن سجل التصويت بالنسبة لنيوزيلندا يؤيد الموقف الذي اتخذته حكومته . وذلك ، اذا جاز لي استخدام تعبير مخفف ، يمثل تشويها خطيرا للحقيقة .

ليس هناك ، ما يسعد نيوزيلندا اكثر من أن ترى فرنسا ترقى الى مسؤولياتها فيما يتعلق بمسألة كاليديونيا الجديدة وتحذو حدو حكومة بلدي . لذلك نشاهد فرنسا أن تشارك في أعمال لجنة ال ٢٤ الخاصة ، وتدعو بعثة زائرة الى ذلك الاقليم ، وتنظم حوارا ثلاثيا يجري بين شعبي ذلك الاقليم وحكومة فرنسا والامم المتحدة ، وتمكن الامم المتحدة من رصد أي عمل من أعمال تقرير المصير . فمن شأن ذلك أن يمثل كما نعتقد باخلاص خطوة بناءة لفرنسا . وقد يساعد ذلك على ازالة المخاوف التي تشعر بها فرنسا فيما يبدو ازاء البواعث التي تحفز الاعضاء الاجانب . واذا أردنا ان تكون عملية كاليديونيا الجديدة عملية نموذجية فلنجعل ضوء النهار الساطع يسلط عليها وذلك



بإشراك الأمم المتحدة ، في كل مراحلها . ومن شأن ذلك أن يساعد العالم ويساعد فرنسا .

لقد أخذ ممثل فرنسا على عاتقه أيضا أن يتكلم باستخفاف عن إدارة شؤون مجتمعنا المتعدد الأعراق . وهذه مناورة مكشوفة وهي محاولة يتضح تماما انها تهدف الى صرف انتباه هذه الجمعية عن الغرض من هذه المناقشة ، ألا وهو النظر في تنفيذ الاعلان الخاص بانتهاء الاستعمار في سائر انحاء العالم ، خاصة في كاليدونيا الجديدة . اننا لن ننزل الى مستوى التعليقات الفرنسية للرد عليها رغم انه لدينا المادة التي تستطيع ان نفعل بها ذلك .

واسمحوا لي بأن أعلق على نقطتين فقط . النقطة الاولى هي اننا في محافل الأمم المتحدة المناسبة سيسعدنا غاية السعادة ان نناقش السجلات المقارنة لما خلقتة كل من نيوزيلندا وفرنسا في اقامة المجتمعات المتعددة الأعراق بشكل حقيقي . أما النقطة الثانية فهي أنني استمعت الى ملاحظات تطوي على اطراء ذاتي من ممثل فرنسا ذكرتني بمثل من أمثلة شعب الماوري . هذا المثل ، الذي يعتبر حكمة عالمية ، يقول ما معناه : ينبغي للمرء ان يبتلع مدخل داره قبل أن يبدأ في تنظيف مدخل أي دار الغير . وانني أود أن أهدي هذه الحكمة الى زميلنا ممثل فرنسا . ونحن من جانبنا لن نحط من قدر هذه القاعة بالحديث هنا عن الشؤون الداخلية في فرنسا ذاتها . ونود تجنب ادخال الجدل حول مسائل غير ذات صلة في هذه المناقشة . فمن الضروري ان يستمر خيار تبادل وجهات النظر المنطقي والعقلاني متاحا في منطقة جنوب المحيط الهادئ ذاتها وفي كاليدونيا الجديدة . وسوف نعمل من أجل بلوغ هذه الغاية . ونأمل ان تحذو فرنسا حذونا أيضا .

السيد ابيسينيتو (بابوا غينيا الجديدة) (ترجمة شفوية عن

الانكليزية) : أود أن أعرب عن تأييد بابوا غينيا الجديدة التام للملاحظات التي أدلى بها الممثل الدائم لفيجي . وباعتبارنا من الدول الميلانيزية الثلاث المشار اليها في الورقة المقدمة من ممثل فرنسا ، فإنني أؤيد أيضا الملاحظات التي أدلى بها ممثل فانواتو .

(السيد ابيسينيتو،  
بابوا غينيا الجديدة)

ان مشروع القرار (A/41/L.33 and Corr.2) بسيط للغاية . فهو يدعو الى اشراك  
الامم المتحدة في مسألة كاليدونيا الجديدة حتى يستطيع شعب ذلك الاقليم تقرير  
مستقبله في مناخ عادل ونزيه لا تسيطر عليه دولة مستعدة للبقاء الى ما لا نهاية فسي  
كاليدونيا الجديدة .

ولقد فتح ممثل فرنسا بأملوبه المعتاد في العمل صندوق بانديورا الجديد .  
ولاسباب واضحة مضى يجوب الافاق ذاكرة الولايات المتحدة واندونيسيا مرورا عبر  
استراليا ونيوزيلندا ومصعدا الى بلدان ميلانيزيا الثلاثة : بابوا غينيا الجديدة ،  
جزر سليمان ، وفانواتو . وحيث أن فرنسا تفتقر جديا لاسباب ملموسة لاستمرار إحكام  
قبضتها على كاليدونيا الجديدة فانها تحاول أن تموه بشأن مسألة استقلال كاليدونيا  
الجديدة البسيطة وأن تنهك في طعن بنيء .

لقد أيدت الدول الميلانيزية صراحة الميلانيزيين والكاناك في كاليدونيا  
الجديدة في كفاحهم من أجل الاستقلال . أما فيما يتعلق بمسألة هوية من يشتركون في  
الاستفتاء فاسمحوا لي ببساطة أن أذكر ممثل فرنسا بأنه من الافضل أن تترك هذه  
المسألة لشعب كاليدونيا الجديدة . ويهدف مشروع القرار المطروح أمامنا بشأن  
كاليدونيا الجديدة الى ضمان مشاركة الامم المتحدة في مثل هذه القضايا المتمثلة في  
هوية المقترعين .

لقد نسي ممثل فرنسا في تجاهل واضح من جانبه أن يبلغ الممثلين أنه بموجب  
القوانين الانتخابية الحالية فان أي موظف مدني فرنسي أو أي موظف عسكري ، وهم  
يبلغون ١٠ ٠٠٠ يتمتع بحق تلقائي في التصويت في اللحظة التي تطأ أقدامهم فيها  
كاليدونيا الجديدة . وبمقتضى نفس القانون فللأشخاص الفرنسيين بما في ذلك السياح  
الحق في التصويت بعد مجرد ستة أشهر من وجودهم في كاليدونيا الجديدة . فهل يا ترى  
يقترح ممثل فرنسا أن يكون للسكان العابرين الحق في تقرير مستقبل شعب كاليدونيا  
الجديدة ؟ واذا كان هذا ما يقترحه تكون هناك ثمة ممارسة جديدة في التصويت يجب أن  
نكافح ضدها .

وفيما يتعلق بالإشارة الى السكان الميلانيزيين في النصف الغربي من جزيرة  
غينيا الجديدة فليس من واجبي أن أزود ممثل فرنسا بشقافة تاريخية .

السيد ويلكوت (استراليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : انني أمارس

حقي في الرد على بيان الممثل الدائم لفرنسا وقد انتابني الأسف أكثر من مشاعر الغضب

بيد أن بلدي كان عرضة للاساءة والتشويه . ومن ثم فانني أتكلم مكرها لقطع دابر هذا التشويه للمعلومات بسيف الحق الباتر بغيبة وضع الامور في نصابها .

واستراليا لا تسعى لمفاقمة المصاعب مع فرنسا لذا فساقصر كلامي فقط على أربع من المسائل التي تتعلق بالمعلومات الخاطئة والتي وردت في بيان ممثل فرنسا .

أولا ، أشار ممثل فرنسا الى الاوضاع في بلدي . وهذه واحدة من أقدم الحيل في لغة المناقشات في المدارس العليا . فاذا كانت لديك قضية واهية فانت تشير قضية غير ذات صلة لتحويل الانتباه . ولكن ما دام ممثل فرنسا أشار الى الشعب الاصلي فسأشير الى نقطتين على الرغم من أن الموضوع غير ذي صلة بهذه المناقشة .

ولست احص بالزهو ازاء الطريقة التي كان يعامل بها المستوطنون الاوائل السكان الاصليين لآستراليا في القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر ، ولكن هذا تاريخ استعماري . ومنذ نالت استراليا الحكم الذاتي الكامل تزايد السكان الاصليون وازدهر العديد منهم . وفي العقود القليلة الماضية بذلت سياسات حكومة استراليا والحكومات الاسترالية المتعاقبة جهودا كبيرة للتعويض عن أوجه القصور في الماضي وأصبح للسكان الاصليين الحق في منطقة يبلغ حجمها حجم فرنسا مرة ونصف . وكذا يتمتع السكان الاصليون بنفس الحقوق التي يتمتع بها غيرهم من الاستراليون ويعيشون في المكان الذي يريدون العيش فيه . ان لدينا الآن سجلا يمكننا أن نزهو به ، ونحن في استراليا نبني مجتمعنا متعدد الاعراق ومتعدد الثقافات .

ثانيا ، أشار الممثل الدائم لفرنسا الى الموقف الاسترالي فيما يتعلق بالقرارين ١٥١٤ ( د-١٥ ) و ١٥٤١ ( د-١٥ ) . وموقفنا واضح . فيمكن رؤية تأييدنا لهذين القرارين عن طريق ما نفعله في سبيل وضع مبادئها موضع التطبيق فيما يتعلق بالاقاليم التابعة لنا سابقا وهي بابوا غينيا الجديدة ، وجزر كوكوس ، وناورو .

ان للأفعال صوتا أعلى من صوت الكلمات ، ولا ينبغي أن يغشى موقف حكومة استرالية سابقة ، حظى آنذاك وحظى أيضا منذئذ بتأييد الحكومات الفرنسية المتعاقبة ، واقع أن استراليا تعاونت مع الأمم المتحدة ومع لجنة ال ٢٤ ومع مجلس

الوصاية في انهاء الاستعمار في اقاليمها بينما فرنسا لم تفعل ذلك . باختصار ، تغيرت استراليا لكن فرنسا لم تتغير .

شالفا ، أوجه سؤال الى الممثل الدائم لفرنسا . هل اخطانا جميعا في توجيه اللوم الى فرنسا بسبب سياستها ازاء انهاء الاستعمار في غينيا الجديدة ؟ هل جانبت بابوا غينيا الجديدة ، واستراليا ، ونيوزيلندا ، وساموا ، وفيجي ، وجزر سليمان ، وفانواتو الصواب ازاء الاحداث التي تقع في المنطقة التي نعيش فيها ؟ وأرى أنه قد أضاف الآن اندونيسيا في محاولة أخرى لايجاد أوجه شبه غير ذات صلة على الاطلاق تناولها منذ بضع دقائق فقط الممثل الدائم لذلك البلد .

في هذه المناقشة لم يؤيد السيادة الفرنسية في كاليدونيا الجديدة أي متكلم سوى ممثل فرنسا نفسه ، في الوقت الذي أيد فيه الكثيرون الموقف القائم على المبادئ الذي تتخذه استراليا وغيرها من بلدان محفل منطقة المحيط الهادئ .

ونتناول النقطة الرابعة ايحاء الممثل الدائم لفرنسا بأن استراليا تتخذ : "موقفا معاديا متعمدا ازاء فرنسا ووجودها في جنوب المحيط الهادئ" .

ويبدو لي أن الحقيقة تؤلم بعض الشيء هذا الصباح ، والممثل الدائم لفرنسا يسعى الى تشويه البيان الاسترالي بسبب التأثير الذي يشعر به عليه .

لقد تصديت هذا الصباح لهذا التشويه الكاذب السخيف . وسأضيف الآن فقط أنه ردا على سؤال طرح في الجمعية الوطنية الفرنسية مؤخرا ذكر وزير العلاقات الخارجية ريمون مشيرا الى سؤال بشأن جنوب المحيط الهادئ :

"ان استراليا مثل غيرها من الدول في المنطقة لها آراء بشأن مسائل ذات أهمية قصوى بالنسبة لفرنسا تتناقض مع آرائنا . وقد أهلفت الحكومة الفرنسية الحكومة الاسترالية بمعارضتها لهذا الموقف" .

بيد أن وزير العلاقات الخارجية ريمون مضي قائلا :

"ومع ذلك فان السياسة في تلك المنطقة ترمي الى تكثيف الحوار مع كل الشركاء والجيران . وكما نوه رئيس الوزراء في نوميا ينبغي التشديد في هذا المجال على أن استراليا تتمتع بنفوذ في المنطقة وأنها حليف نحفظ معه بعلاقات سياسية مستمرة ومبادلات اقتصادية كبيرة ومبادلات ثقافية وعلمية وتقنية تعود بالنفع على فرنسا واستراليا على حد سواء فضلا عن كامل منطقة جنوب المحيط الهادىء" .

وليس بوصفي سوى أن أقول اننا نتفق مع وزير العلاقات الخارجية لفرنسا أكثر من اتفاقنا مع وصف السفير اليوم لدور استراليا في المنطقة .

السيد دي كيمولاريا (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : شمرت

بصدمة كبيرة بعد ظهر اليوم وهذا المساء نتيجة لطول الردود التي أدلى بها عدد من زملائي ، والتي تدل ، فيما يبدو ، على أن الحجج التي طرحتها بعد ظهر اليوم من على هذه المنصة شرحا لموقف فرنسا ، قد أصابتهم . ان الارتباك الذي بدا على زملائي والتناقضات ، والموقف الدفاعي الذي اتخذوه لهما دلالتها . لا أريد أن استغل صبر الجمعية في هذه الساعات المتأخرة ، لكنني أجد لزاما عليّ - مع هذا - أن أرد على الأقل على نقطتين أو ثلاث من النقاط التي أدلى بها لأنني سمعت من زملائي الذين لا أشك في اخلاصهم ، ولكن ربما بسبب عدم توافر معلومات مفيدة لهم ، عددا من الادعاءات غير الصحيحة . فعلى سبيل المثال ، أشار زميلي من فيجي الى عدد النواب والسيوخ والبرلمانيين الذين يمثلون كاليدونيا الجديدة . وأود أن أقول ببساطة أن عليه أن يدرس قوانين الجمهورية الفرنسية . ان عدد النواب السيوخ الذين يمثلون اقليم كاليدونيا الجديدة هو نفس العدد الذي تحدده القوانين التي تطبق على البلد الام .

سمعت أيضا أحد زملائنا ، ممثل بابوا غينيا الجديدة ، يؤكد أن الموظفين العسكريين والمدنيين العابرين بإمكانهم أن يصوتوا . وأقول له - وأنا واثق من أنه سينصت الى ما أقوله - انه غير صحيح على الاطلاق ان السائحين الفرنسيين أو الموظفين المدنيين يخولون التصويت في كاليدونيا الجديدة بمجرد وصولهم الى ذلك الاقليم . انه وفقا للاحكام العامة لقانوننا الانتخابي ، لابد من الإقامة مدة لا تقل عن ستة أشهر للاشتراك في التصويت . وقد أوضحت الحكومة الفرنسية بالفعل أن مشاورات مستفيضة ستجرى بشأن تحديد صفة الناخب الذي يدلي بصوته في الاستفتاء . وقد بدأت تلك المشاورات منذ قليل ، لاسيما مع الزعماء المستقلين لجبهة كاناك الاشتراكية للتحرير الوطني . وكل ما استطيعه هو أن أذكر تلك النتائج .

اعترض أحد زملائنا أيضا - أعتقد أنه ممثل فانواتو - على ما قلته بشأن حق الانتخاب الذي يمنح فقط الى "الكاناك" وآمل ألا يياخذ هذه عليّ ، لكنني أود أن أنشط ذاكرته ، وأفعل هذا بروح من المداقة . أود أن أتلو فيما يلي ما تضمنه البلاغ

المصدر على المستوى الوزاري عقب الاجتماع الذي عقد يومي ٢٥ و ٢٦ ايلول/سبتمبر هذا العام بين بلدان منطقة المحيط الهادئ الثلاثة - بابوا غينيا الجديدة ، فانواتو ، وجزر سليمان :

"يؤكد الوزراء من جديد تأييدهم لكفاح "الكاناك" من أجل استقلال كاليدونيا الجديدة . ان "الكاناك" هم السكان الاصليون لكاليدونيا الجديدة . ويجب أن يؤدي الاستفتاء المقرر أن تقوم به الحكومة الفرنسية في منتصف عام ١٩٨٧ لتقرير المستقبل السياسي لكاليدونيا الجديدة الى الاستقلال" - وأضع خطأ تحت العبارة التالية (الكاناكس) وينبغي ألا يشترك في ذلك الاستفتاء الا الكاناك" .

ولن أتجاوز هذا حتى لا أضيع وقت الجمعية الثمين .

لقد قالت فرنسا بوضوح ما كان عليها أن تقوله من هذه المنصة . وأكرر باسم حكومة بلادي أن الاستفتاء سيجري وفقا للتقاليد الديمقراطية للجمهورية الفرنسية . وليس لدي ما أضيفه الى ذلك هذا المساء .

السيد فان ليروب (فانواتو) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن

أذكر ببساطة مرة أخرى أنه اذا كان هناك موقف تود حكومة فانواتو أن تطرحه هنا في الامم المتحدة فإن حكومة فانواتو ستبحث به الى وفد بلادي ، سأطلب الكلمة باعتزاز لاطرح الموقف الذي تود حكومة فانواتو أن تطرحه هنا في الامم المتحدة .

ان البلاغ الذي تلاه ممثل فرنسا ليس موقفا - وأكرر ليس موقفا - تتخذه حكومة فانواتو الآن بشأن مسألة كاليدونيا الجديدة . وليس مسألة مطروحة على هذه الهيئة . أود ببساطة أن أذكر ممثل فرنسا بأننا نفترض أن الفرنسيين فخورون بأنهم فرنسيون . وأن لديهم السبب والمبرر الكافيين ليكونوا فخوريين بأنهم فرنسيون . لذلك ، بالنسبة



لنا ، لن يكون ذا معنى أن نسال رجلا فرنسيا أو امرأة فرنسية التصويت لبيان ما اذا كانا يودان أن يستمرا كفرنسيين . ان شعب كاليدونيا الجديدة المستعمر ، أي "الكاناك" ليسوا فرنسيين . لقد قرروا هذا بأنفسهم بوضوح ، ومن الافضل أن تترك لهم مسألة مستقبل بلدهم . لكن تفاصيل حق الانتخاب في كاليدونيا الجديدة من الامور التي نرى تركها للجنة الـ ٢٤ ، وينبغي ألا يكون هناك سوء فهم بشأن تلك النقطة .

رفعت الجلسة الساعة ١٩/٤٥